رؤية عُمان 2040
OmanVision

تقرير الربع الأول لرؤية عُمان 2040

خمسةُ أعوامٍ من التحوُّل والتقدُّم



لعُمان وأهلها

الإصدار: نوفمبر 2026

تقرير الربع الأول
لرؤية عُمان 2040

خمسةُ أعوامٍ من التحوُّل والتقدُّم



"بعد خمسة أعوام من مسيرة رؤية عُمان 2040، نجدّد ثقتنا بقدرة هذا الوطن وأبنائه على تحويل الطموحات إلى واقع، والتحديات إلى فرص، والرؤى إلى منجزات تتجسّد في حياة الناس ومستقبلهم. وما تحقق خلال هذه المرحلة يمثّل ثمرة عملٍ وطنيٍّ مشترك، استلهم أهدافه من إيمان راسخ بأن التنمية الحقيقية تبدأ بالإنسان وتُقاس بأثرها عليه. إن ما أُنجز هو خطوة في طريق أطول، نمضي فيه بثبات، مستندين إلى قيمنا وهويتنا، وواثقين بأن القادم يحمل لعُمان وأهلها آفاقًا أرحب من التقدم والازدهار."

كَلِمَة

هَيْثَمُ بِن طَارِق

سُلْطَان عُمَـان

كلمة:

"تمثّل رؤية عُمان 2040 إطارًا وطنيًا يقود مسيرة النهضة المتجددة، ويجعل من الاقتصاد الممكّن الرئيس لتحقيق تطلّعات الوطن وأبنائه. فالواقع اليوم يعكس ما تحقق من تقدّم في مسيرة تنفيذ الرؤية، وما أحرزته مؤشراتها من تحسُّن، وما شهدته مختلف المحافظات من حراك تنموي يجسّد مبادئ اللامركزية ويعزز التنمية الشاملة والمتوازنة. إن ما شهدته المنظومة الاقتصادية والتنموية من جهود متواصلة عزّز الثقة بقدرة مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف شرائحه على تحويل التوجّهات الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة، مواصلين العمل بروح المبادرة والمسؤولية.

وإذ نستشرف المرحلة المقبلة، فإننا نمضي بعزيمة راسخة نحو تعظيم الأثر التنموي لرؤية عُمان 2040، وترسيخ اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة، ينعكس خيره على الإنسان والمجتمع والوطن، تحت ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه."

صاحب السمو السيد
نزيز بن
نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

قائمة المحتويات

المُقدمة 10

المُلخص التنفيذي 16

مشروعات تصنع التحوّل 26

محافظات تعكس التنمية 154

مؤشرات ترصد الإنجاز 266

تحوّلات تشكّل المستقبل 346



المقدمة

تُمثل رؤية عُمان 2040 الإطار الوطني الذي يحدد ملامح المستقبل الذي تطمح سلطنة عُمان إلى بنائه. وتشكّل المرجع الرئيسي للتخطيط خلال الفترة 2021-2040، حيث دخلت حيّز التنفيذ في عام 2021، بعد صياغتها بمشاركة واسعة من أبناء عُمان من مختلف المحافظات والفئات المجتمعية.

وتنتظم رؤية عُمان 2040 في أربعة محاور رئيسة تتكامل في رسم مسار التنمية: مجتمع يتمتع بالمعرفة وإنسان يحظى بجودة حياة أفضل، اقتصاد تنافسي يقوم على التنويع والابتكار، بيئة مستدامة تحافظ على الموارد، دولة حديثة تعمل بكفاءة وفاعلية. ويندرج تحت هذه المحاور اثنا عشر أولوية وطنية ترتبط بتوجّهات وأهداف استراتيجية ومؤشرات أداء واضحة تتيح متابعة التقدم وقياس النتائج بصورة مستمرة. وتشمل منظومة القياس بالإضافة الى المؤشرات الوطنية التي تعكس مستوى التقدم في مختلف المجالات، مؤشرات دولية تساعد على متابعة موقع سلطنة عُمان في التصنيفات العالمية، وتعزيز تنافسيتها.

ولضمان تحويل الرؤية من إطار استراتيجي إلى مسار عملي قابل للتنفيذ والمتابعة، تقوم وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بوزارة الاقتصاد بمتابعة تنفيذ الرؤية وقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولويات الوطنية والمستهدفات المحددة للمؤشرات.

ولتحقيق التكامل بين مختلف الجهات والقطاعات، تم إنشاء 64 مكتبًا لمتابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 في المؤسسات، بالإضافة إلى استحداث بطاقات لمؤشرات الجهات الحكومية، لتعزيز ارتباط خطط وبرامج هذه الجهات بالأولويات الوطنية ومؤشرات الرؤية.

ويأتي هذا التقرير ليُقدّم قراءة شاملة لحصيلة السنوات الخمس الأولى، والتي تمثل الربع الأول من عمر رؤية عُمان 2040، بالإضافة إلى أبرز التحديثات والجهود في عام 2026، وذلك لفهم ما تحقق، وقياس مستوى التقدم، ورصد التحوّلات التي شهدتها مختلف القطاعات، وتحديد ما تتطلبه المرحلة المقبلة. من خلال حصيلة متراكمة من المشروعات والبرامج والتحوّلات التي وسّعت القدرات الإنتاجية والخدمية، وطوّرت البيئة التشريعية وأدوات الاستثمار والتمويل والحماية الاجتماعية.

وقد واكبت التقارير السنوية لرؤية عُمان 2040 هذه المسيرة، من خلال توثيق مسار التنفيذ ورصد النتائج.

فهي تستعرض انتقال الرؤية من مرحلة التأسيس والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة ثم تقييم النتائج وقياس الأثر؛ ففي تقرير 2021 تم التعريف بمكوّنات الرؤية والبرامج الوطنية، وبناء منظومة المتابعة، ثم ركزت تقارير 2022-2023 و2023-2024 على متابعة تنفيذ البرامج والمبادرات والمشاريع ضمن الأولويات الوطنية، ومستوى التقدم في مؤشرات الرؤية.

أما تقرير 2024-2025 فيعكس مرحلة أكثر تقدماً في التنفيذ، من خلال رصد الأداء الفعلي للمؤشرات ومقارنته بالمستهدفات، مع إبراز الجهود المبذولة في مختلف الأولويات الوطنية. وانتظام هذه التقارير يجعل منها أداة مهمة لمتابعة مسار التنفيذ، ورصد مجالات التقدم، وتحديد الجوانب التي ما تزال بحاجة إلى تطوير، وتعزيز قدرة المجتمع على متابعة الإنجاز المتحقق خلال السنوات الماضية وفهم مسيرة الرؤية.

ويتوزع التقرير الحالي على أربعة فصول؛ فالفصل الأول يستعرض المشروعات من خلال ستة تحوّلات رئيسة: التحوّل التشريعي، والتحوّل



المقدمة

في تنمية القدرات الوطنية وجودة الحياة، والتحوّل في نموذج التنمية الاقتصادية، والتحوّل نحو الاقتصاد المعرفي، والتحوّل في دور الحُكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتحوّل نحو اللامركزية والتنمية المتوازنة للمحافظات. وتجمع هذه التحوّلات المشروعات المتقاربة في أهدافها وآثارها، بما يوضح صلتها بالأولويات الوطنية وما تُضيفه في تشكيل مسار التنمية.

ويستعرض الفصل الثاني ما أُنجز في المحافظات، والذي يتناول مقوّمات كل محافظة ومشروعاتها وملامح التغيّر في أنشطتها وخدماتها؛ في حين يتناول الفصل الثالث مؤشرات رؤية عُمان 2040 وما أحرزته من نتائج، ثم يحلّل هذه النتائج عن طريق مقارنتها بقراءات السنوات السابقة، وربطها بالجهود المبذولة لتحقيق التقدّم. أما بالنسبة للمؤشرات التي تراجع الأداء فيها، فيشرح التحديات التي سبّبت هذا التراجع ويطرح التوصيات للجوانب التي تتطلب تركيز الجهود والموارد.

ومن الجدير بالذكر أن مؤشرات الرؤية تخضع للتقييم الدوري والمراجعة المستمرة، في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية، والتحديات المرتبطة باستقرار بعض منهجيات احتساب المؤشرات الدولية واستدامة إصدارها، وذلك بهدف التحقق من مدى فاعليتها في قياس مسار تحقيق الرؤية، بما يخدم الهدف من وجودها كأداة قياس فاعلة وموثوقة لتحقيق مستهدفات الرؤية.

أما الفصل الرابع فيتجه إلى استشراف المستقبل، من خلال قراءة التحوّلات العالمية، وتحديد الفرص والمخاطر المرتبطة بها، ومدى استعداد سلطنة عُمان للتعامل معها، ما يتيح الانتقال السلس من المشروعات إلى نتائجها وآثارها على المستويات الوطنية والدولية، ثم إلى ما تفرضه المرحلة المقبلة من متطلبات واستعدادات.

وتدخل رؤية عُمان 2040 ربعها الثاني مع الخطة الخمسية الحادية عشرة (2026 - 2030)، مُستندة إلى ما تحقق في المرحلة الأولى من تقّدم ومنجزات. وتركز هذه المرحلة على الحفاظ على التقدم المُحرز، وتسريع الأداء في المجالات التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحسين، واستكمال المشروعات، ورفع كفاءة تشغيل الأصول والخدمات. ويتزامن ذلك مع مواصلة جهود التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، وتنمية القدرات الوطنية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز فرص التنمية في المحافظات.

وفي هذه المرحلة، يُصبح التخطيط أكثر ارتباطًا بالاستعداد للتحوّلات المتسارعة في مختلف المجالات؛ فالاستفادة من الفرص الجديدة لا تتوقف على امتلاك الموارد والمقوّمات، بل تتطلب تطوير الكفاءات والمهارات، وربط البحث العلمي باحتياجات الإنتاج والخدمات، وتعزيز قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات، ورفع كفاءة استخدام الموارد وتوجيهها نحو مواطن التركيز التي تتطلب جهودًا مكثفة .

إن ما تم إنجازه خلال الربع الأول من مسيرة رؤية عُمان 2040 يُعد حصيلةً لجهودٍ مشتركة من مختلف القطاعات والجهات، والتي أسهمت في ترسيخ الدعائم الأساسية وتعزيز الجاهزية للانتقال إلى الربع الثاني، وتمهيد الطريق نحو تحقيق مستهدفات الرؤية لعام 2030، بما يعزز مكانة سلطنة عُمان بين دول العالم ويحقق طموحات أبنائها.

المُلخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

مثّلت السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040 مرحلة مهمة في ترجمة أولوياتها إلى سياسات وبرامج ومشروعات، استنادًا إلى ما راكمته سلطنة عُمان من بنية أساسية وخبرات وطنية. وواكب التنفيذ نهجٌ رصين في المتابعة، ومرونة في مواجهة التحدّيات والاستجابة للمتغيّرات.

وأسهم تطوير التشريعات ورفع كفاءة العمل المؤسسي وتعزيز الحوكمة وإعادة تنظيم الأدوار في تهيئة أُسس التقدّم، الذي تعكس المؤشرات جانبًا من حصيلته.

تُظهر أحدث القراءات الواردة في التقرير تقدّمًا في عدد من المجالات، وتحقيق عدد من المؤشرات مستهدفاتها لعام 2030. وتبرز هذه النتائج ما تحقق، إلى جانب استمرار العمل على تحسين الأداء في المؤشرات الأخرى.



10 مؤشرات حقّقت مستهدفاتها لعام 2030

- نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
- تنمية الشباب
- نسبة عجز أو فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي
- الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
- توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021
- الحرية الاقتصادية في العالم
- اللامركزية القائمة بحلول عام 2022
- نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
- تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022
- سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة

المؤشرات الأعلى تنافسيةً

خلال الربع الأول من رؤية عُمان 2040



تصنيف QS للجامعات
(متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة)

2020	تقدّم	2027
379	73 مرتبة	306

مؤشر الأداء البيئي

2020	تقدّم	2026
110	61 مرتبة	49



مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم

2020	تقدّم	2026
76	37 مرتبة	39



مؤشر تنمية الشباب

2020	تقدّم	2023
52	19 مرتبة	33



مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية

2020	تقدّم	2025
66	19 مرتبة	47



مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية

2020	تقدّم	2025
96	18 مرتبة	78

وعلى الصعيد الاقتصادي، اتّسعت أدوات الاستثمار والتمويل وتنوّعت فرص النمو في الصناعة والخدمات اللوجستية والزراعة والثروة السمكية والسياحة. وأسهم توظيف الحوسبة والبيانات والمدفوعات الرقمية في دعم التحوّل نحو اقتصاد أكثر اعتمادًا على المعرفة والتقنية، بالتوازي مع تنامي مشاركة القطاع الخاص. ويعكس تطوّر المؤشرات الاقتصادية والمالية اتّساع النشاط وتحسّن مسار الاستدامة المالية، مع استمرار أهمية رفع كفاءة الإنتاج وتعظيم القيمة المضافة المحلية.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في 2025

30.9

مليار ريال عُماني
مقابل 14.26 في 2020

الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي في 2025

%16.8

من الناتج المحلي الإجمالي
مقابل 15.7% في 2020

مساهمة القطاعات غير النفطية في 2025

%73

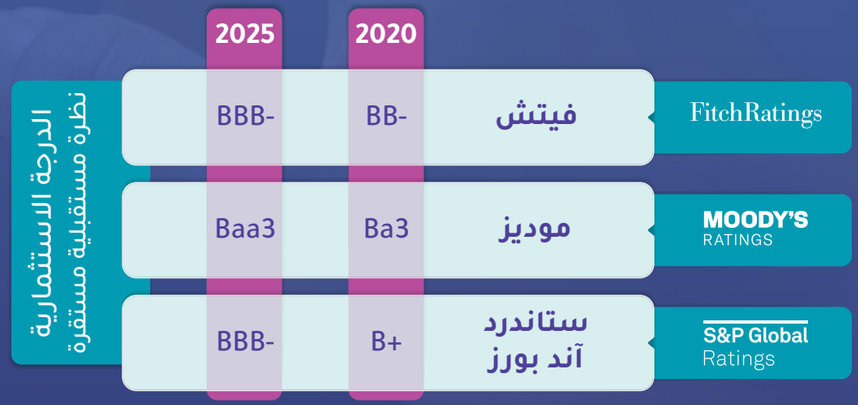
من الناتج المحلي الإجمالي
مقابل 70.5% في 2020

الدين العام إلى الناتج المحلي في 2025

%34.6

من الناتج المحلي الإجمالي
مقابل 67.9% في 2020

وبحلول نهاية عام 2025، أصبحت التصنيفات الائتمانية لسلطنة عُمان لدى الوكالات الثلاث ضمن الدرجة الاستثمارية، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مقارنةً بمستويات دون الدرجة الاستثمارية في عام 2020.



وفي السياق الاجتماعي، تزامن تطوير المؤسسات التعليمية والصحية مع توسيع برامج التدريب والتأهيل، بما يدعم اكتساب المهارات ومواكبة احتياجات سوق العمل. وشهدت الحماية الاجتماعية توسّعًا في نطاقها وأدواتها لتشمل مراحل الحياة ومخاطرها المختلفة، فيما استمر تصنيف سلطنة عُمان ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدًا. وتُظهر المؤشرات اتّساع الخدمات وفرص التأهيل، إلى جانب أهمية مواصلة تحسين جودتها ومخرجاتها.

وعلى مستوى المحافظات، اتّسع دور الإدارة المحلية في تحديد الأولويات التنموية، بالتوازي مع تطوير الصلاحيات وأدوات التمويل، بما يدعم مواءمة المشروعات مع احتياجات السكان والمزايا النسبية لكل محافظة، واتساقها مع التوجّهات الوطنية.

المباني المدرسية **49**

مبنى مدرسيًا جديدًا
خلال الفترة (2020-2025)

المؤسسات الصحية **68**

مؤسسة افتُتحت أو وُسّعت
خلال الفترة (2020-2025)

تأهيل الكفاءات الحكومية **84,500+**

موظف استفادوا من التدريب
والتأهيل حتى نهاية 2025

الحماية الاجتماعية **3.3+**

مليون مستفيد شملتهم
خدمات الصندوق

مؤشر التنمية البشرية

2020	2023
0.843	0.858

ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدًا

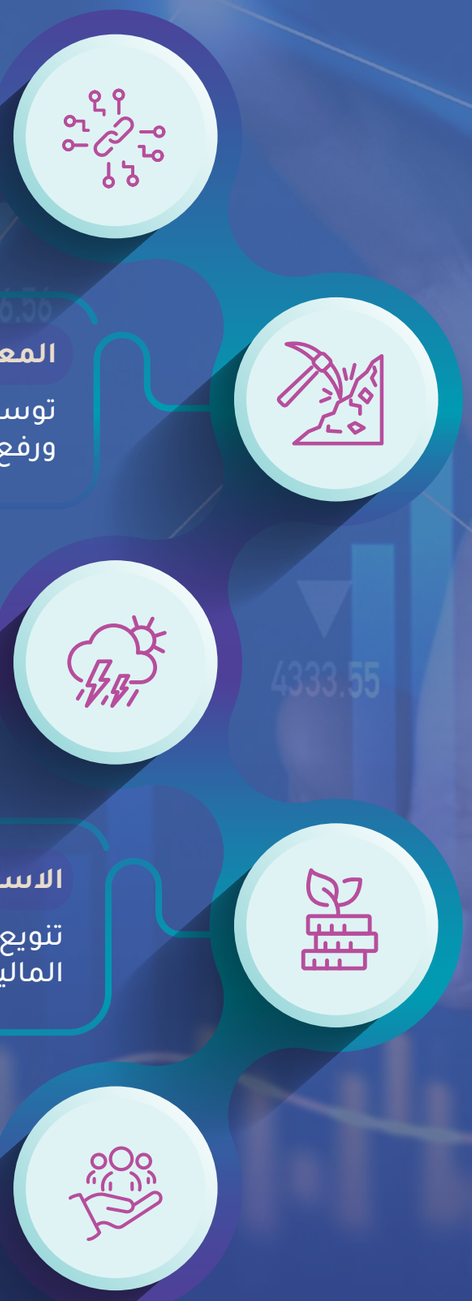
برنامج تنمية المحافظات **20** مليون ريال عُماني لكلّ محافظة

ولضمان مواءمة جهود الجهات وتعزيز التكامل فيما بينها، تقوم مكاتب متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بمتابعة مدى ارتباط الخطط والبرامج التنفيذية لهذه الجهات بالأولويات الوطنية ومؤشرات الرؤية. وتُعد بطاقات مؤشرات أداء الجهات الحكومية أداةً لقياس مدى إسهامها في تحقيق مستهدفات الرؤية.



وتستند المرحلة المقبلة إلى هذه المكتسبات لتعزيز الجاهزية للتحوّلات في الذكاء الاصطناعي والطاقة والمعادن وسلاسل الإمداد. وترتبط الاستفادة منها بتطوير مهارات القوى العاملة، ورفع القيمة المحلية، والاستعداد للمخاطر المناخية، مع الحفاظ على الاستدامة المالية وتحويل الفرص إلى أنشطة إنتاجية قابلة للاستمرار. وتحدّد أولويات الجاهزية للفترة 2026-2030 متطلّبات الاستفادة من هذه الفرص والاستعداد للمخاطر.

الجاهزية للمرحلة المقبلة
2030-2026



مشروعات
تصنع التحوّل



5 أعوام رسمت ملامح التحوّل

شهدت سلطنة عُمان منذ بدء تنفيذ رؤية عُمان 2040 في عام 2021 تحولات تنموية ملموسة على مختلف الأصعدة، مدفوعة بالتطورات الاقتصادية والمالية، وإعادة تنظيم المؤسسات، وتوجيه الموارد نحو بناء القدرات الوطنية إضافة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية. ويمكن رصد هذه التحولات من خلال التغير الذي طرأ على عدد من المؤشرات المحلية والدولية؛ ففي الجانب الاقتصادي، تحوّل أداء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من انكماش بنسبة 3.4% في عام 2020 إلى نمو بنسبة 2.4% في عام 2025، وبلغ متوسط النمو السنوي نحو 3.2% خلال الفترة من 2021 إلى 2025. كما ارتفعت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 15.7% في 2020 إلى 16.8% في 20، وارتفعت نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.9% في 2020 إلى 4.5% في 2025.

وفي مسار الاستدامة المالية، انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 65.9% في 2020 إلى 34.6% في 2025، بالتوازي مع تحسن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان لدى وكالات التصنيف الائتماني الدولية مثل وكالة «فيتش» من -BB إلى -BBB وعودته إلى مستوى الجدارة الاستثمارية. وفي مسار الاستدامة البيئية، ارتفعت نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة من نحو الصفر في 2020 إلى 9% في 2025، فيما تقدمت سلطنة عُمان في مؤشر الابتكار العالمي من المرتبة 84 في 2020 إلى المرتبة 69 عالميًا في 2025. وفي الجانب التشريعي، صدر 581 مرسومًا سلطانيًا خلال الفترة من 2020 إلى 2025، عكس جانبٌ منها تحديث القاعدة القانونية والتنظيمية اللازمة لتمكين التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

وفي الجانب الاجتماعي، كان عدد المنتفعين من نظام الضمان الاجتماعي 132,380 فرداً في عام 2020، ثم شهدت منظومة الحماية الاجتماعية تحولاً واسعاً في نطاقها وأدواتها، فأصبحت منظومة وطنية متعددة المنافع تغطي مراحل مختلفة من دورة الحياة والمخاطر المرتبطة بها. وبحلول ديسمبر 2025، بلغ إجمالي المنتفعين النشطين من منافع الحماية الاجتماعية أكثر من 1.5 مليون منتفع، وتشمل هذه المنظومة منافع الطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأرامل ودعم دخل الأسر. كما استمر تصنيف سلطنة عُمان في مؤشر التنمية البشرية ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا.

ويأتي ذلك في سياق التكيف مع متغيرات وتحديات تفرض إيقاعاً مختلفاً ومقاربة تنموية جديدة تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية في المرحلة المقبلة. ومن أبرزها التغيرات الديمغرافية، والتحولات في قطاع الطاقة، والأهمية الاستراتيجية للنفط في عالم تتزايد فيه أهمية الطاقة البديلة، إلى جانب الثورة الصناعية الرابعة وما يصاحبها من تطورات تكنولوجية وتغير في الأدوات والآليات التقليدية، فضلًا عن التغيرات الجيوسياسية في المنطقة والعالم.



ولا تعكس هذه المؤشرات أثر مشروع منفرد، بل حصيلة مسارات متكاملة من المشروعات والسياسات والتشريعات وإنشاء المؤسسات وتنمية الكفاءات. ومن هنا، لا يقتصر الفصل على حصر المشروعات المنفذة خلال الفترة، وإنما يقرأها من خلال ما أسهمت فيه من تحولات، وما أضافته من قدرات إنتاجية وخدمات عامة وتقنيات وفرص اقتصادية، ومدى تكاملها في دعم الانتقال من مستهدفات الرؤية إلى نتائج قابلة للقياس.

ويُقصد بـ "التحوّل": الانتقال التراكمي من نمط قائم في عام 2020 إلى نمط أكثر كفاءة وتنوعًا واستدامة بحلول عام 2025.

وتنتظم المشروعات ضمن ستة تحولات رئيسة، تبدأ **بالتحول التشريعي**، الذي يوفر القاعدة القانونية والتنظيمية اللازمة لتحديث القطاعات وتحسين الحوكمة وتنظيم الأنشطة الجديدة.

ويليه **التحول في تنمية القدرات الوطنية وجودة الحياة**، الذي يربط بناء قدرات الإنسان بتحسين جودة التعليم والصحة والخدمات والرفاه الاجتماعي. ثم يأتي **التحول في نموذج التنمية الاقتصادية**، المرتبط بتنويع مصادر النمو، وتعزيز الإنتاج والاستثمار والتصدير، إلى جانب تعظيم القيمة المضافة من الموارد والمقومات الوطنية.

ويعقب ذلك **التحول نحو الاقتصاد المعرفي**، الذي يقوم على توظيف البحث والبيانات والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في رفع الإنتاجية والتنافسية وتطوير الخدمات.

ثم يأتي **التحول في دور الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني**، الذي يعكس تطور دور الحكومة نحو مزيد من التنظيم والتمكين والكفاءة والاستجابة، واتساع مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية. ويختتم التسلسل **بالتحول نحو اللامركزية والتنمية المتوازنة للمحافظات**، الذي يعزز دور المحافظات في قيادة التنمية المحلية واستثمار مزاياها النسبية، وتُعرض مشروعاته بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل المخصص للمحافظات.

ويحضر البعد البيئي داخل هذه التحولات باعتباره جزءاً من أثرها التنموي؛ فالبيئة الطبيعية ترتبط بجودة الحياة واستدامة المدن والمجتمعات، بينما ترتبط الموارد الطبيعية بكفاءة إدارتها وتعظيم قيمتها الاقتصادية.

وبذلك لا تُعالج الاستدامة باعتبارها مساراً منفصلاً، بل بوصفها معياراً ممتداً في مشروعات الطاقة والصناعة والمياه والغذاء والتخطيط الحضري.

ويبدأ استعراض كل تحول بتحديد التغير الذي طرأ بين عامي 2020 و2025،بالاستناد إلى الإحصاءات والأرقام التي تقيس اتجاهه وحجمه، ثم تُعرض حزم المشروعات المرتبطة به، وصولاً إلى قراءة تراكمية لما أضافته هذه المشروعات من قدرات ونتائج.

وبهذه المنهجية، ينتقل الفصل من سؤال (**ما المشروعات التي نُفذت؟**) إلى سؤالين أكثر اتصالاً بجوهر الرؤية: (**ما الذي تغير خلال الربع الأول من تنفيذ الرؤية؟**) و(**كيف أسهم تكامل المشروعات في إحداث هذا التغيير؟**)



التحول التشريعي

من تطوير القواعد المؤسسية إلى منظومات تشريعية أكثر تكاملاً

يمثل التحول التشريعي انتقالاً تدريجيًا من تنظيم الاختصاصات والمسؤوليات إلى تطوير منظومات قانونية وتنظيمية أكثر تكاملاً، تجمع بين الجهة المختصة والقاعدة التشريعية والأداة التنفيذية وآليات الرقابة وحماية الحقوق. ولا يقتصر أثر هذا التحول على تحديث النصوص، بل يمتد إلى تنظيم الأسواق والخدمات، وتوضيح الأدوار، وتهيئة بيئة أعمال أكثر اتساقًا لتنفيذ السياسات والمشروعات.

ويعني ذلك الانتقال من معالجة الاحتياجات التنظيمية كلًّا على حدة إلى منظومة تشريعية مترابطة ومواكبة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، تدعم النمو والاستثمار والابتكار، وتنظم العلاقات بين الأطراف، وتترجم أولويات رؤية عُمان 2040 إلى حقوق والتزامات وإجراءات قابلة للتطبيق.

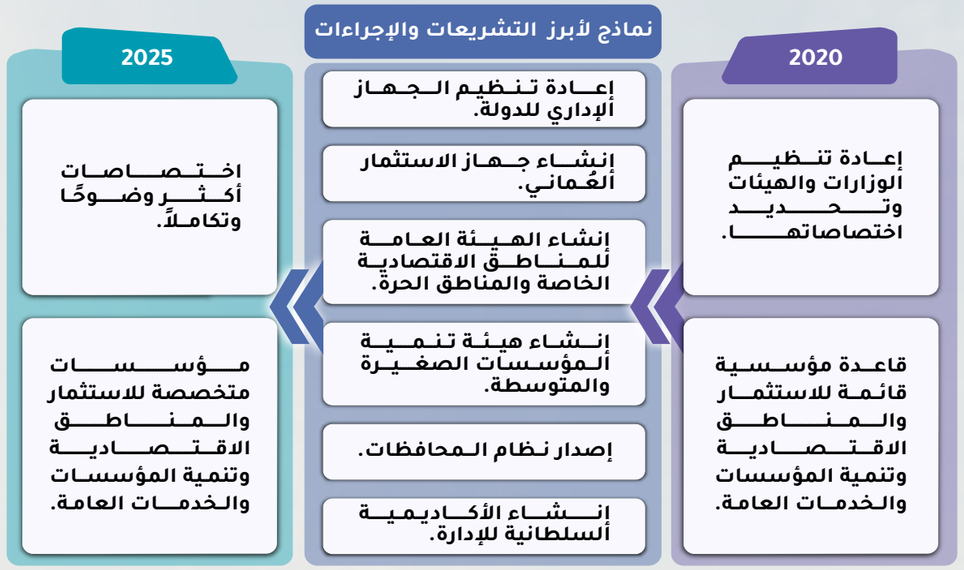
وشهد عام 2020 إرساء قاعدة مؤسسية مهّدت لبدء تنفيذ رؤية عُمان 2040؛ إذ صدر نظام الجهاز الإداري للدولة، وأُعيد تنظيم عدد من الوزارات والهيئات وتحديد اختصاصاتها. وخلال الأعوام 2021-2025، استُكملت هذه القاعدة بقوانين وأنظمة وأدوات تنفيذية شملت الاستثمار والتمويل والبيانات والعمل والحماية الاجتماعية والقطاعات الأساسية.

ويُعرض هذا التحول من خلال ستة مجالات مترابطة: البنية المؤسسية للتنفيذ، وبيئة الاستثمار والأعمال، والقطاع المالي واستدامة المالية العامة، والاقتصاد الرقمي والبيانات، وسوق العمل والحماية الاجتماعية، والبيئة العدلية. ويُختتم العرض بالتشريعات القطاعية المكمّلة في التعليم والصحة والطاقة والبيئة والسياحة والنقل.

وتوضح المراسيم والقوانين والمشروعات التنظيمية الواردة في كل مجال مسار التحول من تحديد الاختصاصات إلى إصدار القواعد المنظمة، ثم تفعيلها بأدوات وخدمات قابلة للتطبيق. وبهذا تؤدي المنظومة التشريعية وظيفة أفقية تهيئ البيئة لبقية التحولات، من دون فصل التشريع عن المؤسسة التي تنفذه أو الأداة التي تنقل أحكامه إلى الواقع.



بنية مؤسسية أوضح للتنفيذ



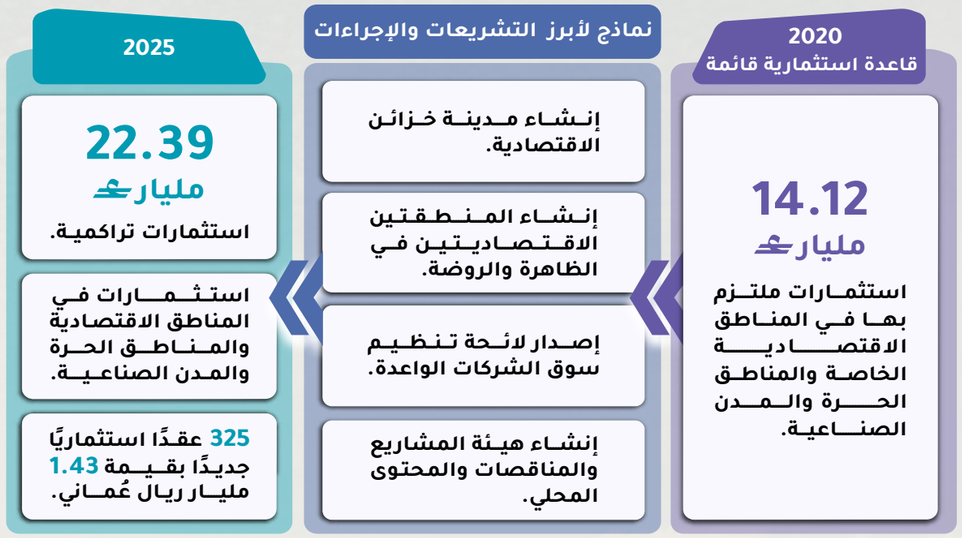
أعاد نظام الجهاز الإداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2020/75 ترتيب الخريطة المؤسسية وتحديد مستويات المسؤولية والاختصاص. وصدرت مجموعة من المراسيم بإنشاء عدد من الوزارات وتحديد اختصاصاتها، منها إنشاء وزارة العمل بالمرسوم رقم 89/2020 لتجمع مسؤوليات تنظيم سوق العمل وإدارة الموارد البشرية الحكومية في جهة واحدة، وإنشاء وزارة الاقتصاد بالمرسوم رقم 94/2020 لتتولى التخطيط التنموي وإعداد الخطط الخمسية ومتابعة تنفيذها.

وامتد التنظيم المؤسسي إلى إنشاء جهات متخصصة تتولى إدارة الأصول والاستثمار وتنمية الأعمال وتنظيم الخدمات. فأُنشئ جهاز الاستثمار العُماني بالمرسوم السلطاني رقم 61/2020 وصدر نظامه في عام 2021، لتجميع إدارة أصول الدولة واستثماراتها ضمن إطار مؤسسي موحّد؛ كما أنشئت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووُسّعت اختصاصات هيئة تنظيم الخدمات العامة، وأُنشئت جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، وتأسست شركة تنمية طاقة عُمان، وأُعيد تنظيم قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي؛ وهو ما وفّر مؤسسات متخصصة لكل وظيفة تنفيذية وتنظيمية رئيسة.

وفي عام 2022، صدر نظام المحافظات بالمرسوم السلطاني رقم 36/2022، ونُظمت إدارة شؤون القضاء بالمرسوم رقم 35/2022، وأُنشئت الأكاديمية السلطانية للإدارة بالمرسوم رقم 2/2022؛

ليشمل تطوير البنية المؤسسية إدارة المحافظات وشؤون القضاء وبناء القدرات الحكومية.

بيئة أكثر وضوحًا لاستقطاب الاستثمار والأعمال



تطوّر الإطار التشريعي المنظّم للاستثمار والأعمال بصورة متدرجة؛ إذ أُنشئت المناطق الحرة في مطار مسقط الدولي ومطاري صحار وصلالة بالمرسوم السلطاني رقم 10/2022، كما صدر نظام غرفة تجارة وصناعة عُمان بالمرسوم رقم 56/2022، ثم أُنشئت مدينة خزائن الاقتصادية وصدر نظامها بالمرسوم رقم 44/2023.

وفي عام 2025، صدر قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بالمرسوم رقم 38/2025، وأُنشئت المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة بالمرسوم رقم 87/2025، والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة بالمرسوم رقم 88/2025، كما صدر قانون التنظيم العقاري بالمرسوم رقم 79/2025.

وامتد التطوير التشريعي إلى أدوات التمويل والتعاقد وتنظيم الأسواق؛ إذ صدر قانون الأوراق المالية بالمرسوم السلطاني رقم 46/2022، ولائحة تنظيم سوق الشركات الواعدة بالقرار رقم 28/2025، كما تم تعديل مسمى الأمانة العامة لمجلس المناقصات إلى هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي بالمرسوم رقم 57/2025. وبذلك اتسع نطاق التنظيم ليشمل تهيئة المواقع والفرص الاستثمارية، وتنظيم تمويل الشركات والتعاقدات والمحتوى المحلي والأنشطة العقارية، وتعزيز حماية الحقوق وتسوية المنازعات.

وجاء هذا التطور بالتوازي مع توسع القاعدة الاستثمارية في المناطق

الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية؛ إذ بلغ حجم الاستثمار التراكمي 22.39 مليار ريال عُماني بنهاية ديسمبر 2025، بنمو قدره 6.86% مقارنة بديسمبر 2024. كما بلغ الاستثمار المضاف خلال عام 2025 نحو 1.43 مليار ريال عُماني، من خلال توقيع 325 عقدًا استثماريًا، وبلغ عدد العاملين 84,979 عاملًا بنسبة تعمين قدرها 36.2%. وتوضح هذه المؤشرات أثر الانتقال نحو منظومة تشريعية أكثر تكاملاً في توفير بيئة أوضح لاستيعاب الاستثمارات وتنظيمها، وربطها بالمناطق الاقتصادية والتمويل والتعاقد والمحتوى المحلي.

منظومة مالية أكثر تنوعًا واستدامة



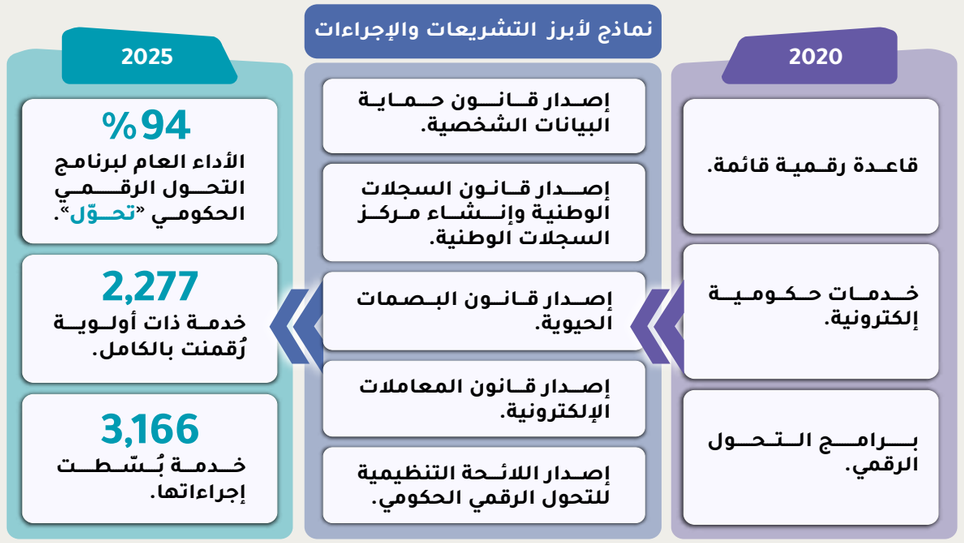
في مسار المالية العامة، صدر قانون ضريبة القيمة المضافة بالمرسوم السلطاني رقم 121/2020، وقانون الدين العام بالمرسوم رقم 68/2023، ونظام توقيع العقود والالتزامات المالية للدولة بالمرسوم رقم 59/2024، ثم القانون المالي بالمرسوم رقم 37/2025، وقانون الضريبة على دخل الأفراد بالمرسوم رقم 56/2025، وقانون تحصيل مستحقات الدولة بالمرسوم رقم 77/2025. وعززت هذه التشريعات تكامل الأطر المنظمة لإدارة الإيرادات العامة والدين والالتزامات والتعاقدات الحكومية، ودعمت الانضباط والشفافية والاستدامة المالية.

أما في القطاع المالي، أُعيد تنظيم بنك التنمية العُماني بالمرسوم السلطاني رقم 84/2023، وأُنشئت هيئة الخدمات المالية وصدر نظامها بالمرسوم رقم 20/2024، وصدر قانون حماية الودائع المصرفية بالمرسوم رقم 47/2024، ثم القانون المصرفي بالمرسوم رقم 2/2025 ونظام البنك المركزي العُماني بالمرسوم رقم 3/2025.

وامتد التطوير إلى توفير أدوات السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتعزيز الممارسات المالية المستدامة والخضراء، إلى جانب البيئة التجريبية الرقابية، والإطار التنظيمي للصيرفة المفتوحة، وتنظيم أنشطة المؤسسات التمويلية غير المصرفية، والسداد الجزئي للشيكات. وبذلك أصبحت المنظومة المالية أكثر شمولًا في دعم الاستقرار وتعزيز الرقابة وحماية المودعين وتمويل التنمية واستيعاب الأنشطة والأدوات المالية الجديدة.

وقد واكب هذا التطور اتساع قاعدة القطاع المصرفي بين عامي 2020 و2025؛ إذ ارتفع إجمالي أصول البنوك التقليدية والإسلامية والنوافذ الإسلامية من 35.81 مليار ريال عُماني في ديسمبر 2020 إلى 48.66 مليار ريال عُماني في ديسمبر 2025، بنمو تراكمي بلغ نحو 35.9%. كما ارتفع إجمالي الائتمان من 26.68 مليار ريال عُماني إلى 35.35 مليار ريال عُماني، بنمو بلغ 32.5%، وزادت الودائع من 24.17 مليار ريال عُماني إلى 33.96 مليار ريال عُماني، بنمو بلغ 40.5%. وتشير هذه النتائج إلى نمو قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات وتوفير التمويل للأفراد والأنشطة الاقتصادية خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040.

بيئة تشريعية للاقتصاد الرقمي والبيانات



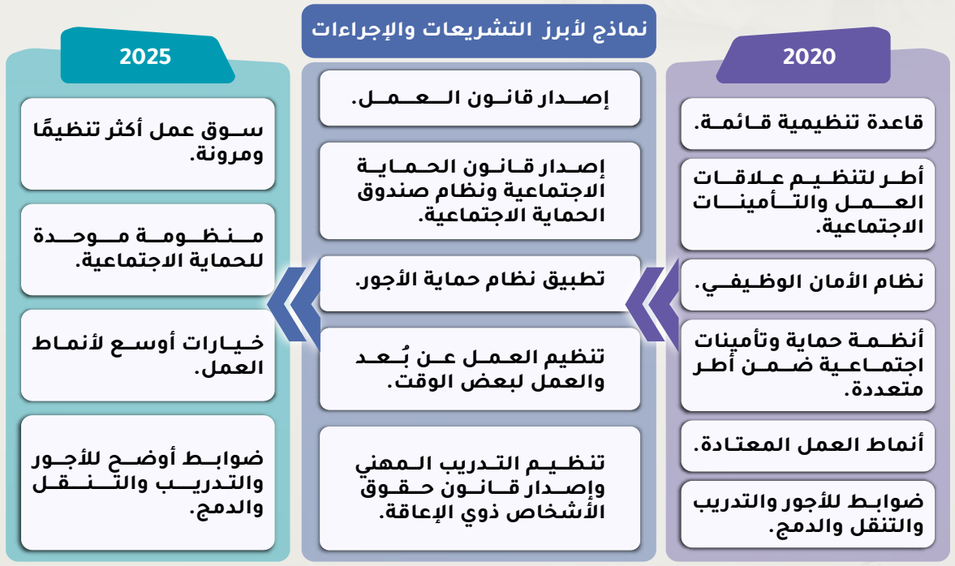
تطورت القاعدة المؤسسية والتشريعية للتحول الرقمي بإنشاء مركز الدفاع الإلكتروني بالمرسوم السلطاني رقم 64/2020، ثم صدور قانون حماية البيانات الشخصية بالمرسوم رقم 6/2022 ولائحته التنفيذية في عام 2024. وفي العام نفسه، أُنشئ مركز السجلات الوطنية بالمرسوم رقم 51/2024، وصدر قانون السجلات الوطنية بالمرسوم رقم 52/2024 وقانون البصمات الحيوية بالمرسوم رقم 21/2024، وتعزز هذا المسار بصدور قانون المعاملات الإلكترونية بالمرسوم رقم 39/2025 واللائحة التنظيمية للتحول الرقمي الحكومي.

وشكّلت هذه التشريعات إطارًا مترابطًا للثقة الرقمية، يبدأ بحماية الأنظمة والبيانات الشخصية وإثبات الهوية، ويمتد إلى إدارة السجلات وتنظيم المعاملات والتوقيعات الإلكترونية وإضفاء الحجية القانونية عليها، وصولًا إلى حوكمة التحول الرقمي داخل الجهاز الإداري للدولة. وبذلك أصبح تقديم الخدمات الحكومية الرقمية قائمًا على قواعد أوضح للحقوق والمسؤوليات وحماية البيانات والتكامل بين الجهات والوصول إلى الخدمات، بما يوفر أساسًا تنظيميًا للتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والتقنية.

وواكب تطور هذه المنظومة اتساع نطاق الرقمنة الحكومية وانتقالها من مبادرات متفرقة إلى مسار مؤسسي أكثر شمولًا؛ إذ بلغ الأداء العام لبرنامج التحول الرقمي الحكومي «تحوّل» 94%

بنهاية عام 2025، ورُقمنت بالكامل 2,277 خدمة ذات أولوية من أصل 2,523 خدمة مستهدفة، بما يشكّل 90%، كما بُسّطت إجراءات 3,166 خدمة. وتوضح هذه النتائج أن التحول الرقمي لم يعد مقتصرًا على نقل الخدمات من القنوات الورقية إلى الإلكترونية، بل امتد إلى إعادة تصميم الإجراءات وتحسين تجربة المستفيد ورفع كفاءة تقديم الخدمات الحكومية.

سوق عمل أكثر تنظيمًا ومرونة



بدأ بناء المنظومة بإصدار نظام الأمان الوظيفي بالمرسوم السلطاني رقم 82/2020، لتوفير الحماية من مخاطر فقدان العمل، ثم صدر قانون العمل بالمرسوم رقم 53/2023 لتحديث الإطار العام للحقوق والالتزامات. وتبعته أدوات تنفيذية شملت نظام حماية الأجور والانتقال المؤقت للقوى العاملة في 2024، وتنظيم العمل لبعض الوقت والعمل عن بُعد في 2025، بما وسّع خيارات التشغيل وربطها بضوابط أوضح للحقوق والرقابة.

وتكامل تنظيم العمل مع قانون الحماية الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 52/2023 ونظام صندوق الحماية الاجتماعية الصادر بالمرسوم رقم 50/2023، ثم تنظيم قطاع التدريب المهني في 2024، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر بالمرسوم رقم 92/2025. ويجمع هذا المسار بين حماية الدخل والتأمينات، وتنمية المهارات، وتنظيم الأجور وحركة القوى العاملة، وتوسيع فرص المشاركة والدمج، بدل معالجة كل جانب بمعزل عن الآخر.

ويعكس ذلك انتقال سوق العمل من إطار يركز على علاقة العمل المباشرة إلى منظومة أوسع تربط التشغيل بالحماية الاجتماعية والتدريب والمرونة والدمج. ويدعم هذا التكامل نموذج التنمية الاقتصادية؛ إذ تُعدّ كفاءة سوق العمل والمهارات من محددات الإنتاجية وتوسع الأعمال، كما يدعم جودة الحياة من خلال حماية الحقوق والحد من مخاطر الانتقال بين الوظائف وأنماط التشغيل.

بيئة عدلية أكثر تخصصًا وكفاءة



بدأ التحول العدلي بإصدار قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات بالمرسوم السلطاني رقم 125/2020، ثم تنظيم إدارة شؤون القضاء بالمرسوم رقم 35/2022، بما وفّر قاعدة لإعادة تصميم الإجراءات ورفع كفاءة الإدارة القضائية. وتطور المسار مع قانون المحاماة والاستشارات القانونية الصادر بالمرسوم رقم 41/2024، ثم إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة وإصدار قانونها بالمرسوم رقم 35/2025.

وساندت هذه القاعدة مشروعات تمكينية تشمل تطوير نظام التوثيق الإلكتروني لخدمات الكاتب بالعدل. ففي مطلع عام 2020، كانت رقمنة أعمال الكاتب بالعدل ضمن مبادرات تطوير المنظومة القضائية، ثم أُطلقت منصة «توثيق» الرقمية في عام 2023 وفُعّلت في 62 دائرة للكاتب بالعدل. وبحلول سبتمبر 2025، تجاوز عدد الوثائق الرسمية الصادرة عبر النظام نصف مليون وثيقة، إلى جانب تفعيل الاتصال المرئي لإنجاز بعض المعاملات عن بُعد، بما يعكس انتقالًا في نموذج تقديم الخدمة من الإجراءات الورقية والحضور المباشر إلى خدمة رقمية أكثر تكاملًا وسهولة في الوصول.

ويعبّر هذا التكامل عن انتقال البيئة العدلية من تحسين إجراءات المسارات القائمة إلى تطوير مسارات عدلية أكثر تخصصًا ورقمنة. فالمحكمة المتخصصة تضيف قدرة قضائية للبيئة الاستثمارية، والتوثيق الإلكتروني يوسّع الوصول إلى الخدمات ويخفض الاعتماد على الحضور المباشر، بما يعزز حماية الحقوق والثقة في المعاملات.

تشريعات قطاعية مكمّلة لمسارات التحول

امتد التحديث التشريعي إلى القطاعات التي تقوم عليها بقية التحولات. ففي التعليم، صدر قانون التعليم العالي بالمرسوم السلطاني رقم 27/2023 وقانون التعليم المدرسي بالمرسوم رقم 31/2023، بما حدّث الأطر المنظمة للمؤسسات والبرامج والجودة والحقوق والالتزامات. بينما في الصحة، صدر قانون الصحة العامة بالمرسوم رقم 43/2025 وقانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية بالمرسوم رقم 44/2025، لتوسيع الإطار المنظّم للصحة الوقائية والخدمات الطبية التخصصية.

أما في القطاعات الاقتصادية والخدمية، صدر القانون البحري بالمرسوم السلطاني رقم 19/2023، وقانون تنظيم قطاع المياه والصرف الصحي بالمرسوم رقم 40/2023، وقانون السياحة بالمرسوم رقم 69/2023. كما أُسندت الاختصاصات المتعلقة بالشؤون المناخية إلى هيئة البيئة بالمرسوم رقم 60/2022. ويبيّن هذا الامتداد أن التحول التشريعي لم يقتصر على الهياكل والأطر العامة، بل وصل إلى القواعد القطاعية التي تنظّم جودة الخدمات، واستدامة الموارد، وممارسة الأنشطة الاقتصادية.



التحوّل في تنمية القدرات الوطنية وجودة الحياة

تتّسع قدرة الإنسان على الإسهام في التنمية حين تتوافر له فرص التعلّم واكتساب المهارات، والرعاية التي تحفظ صحته، والحماية التي تساند استقرار أسرته، والبيئة التي تتيح له العمل والمشاركة والإبداع. وقد جعلت رؤية عُمان 2040 تنمية القدرات الوطنية وجودة الحياة مسارًا متكاملًا لبناء هذه الفرص، انطلاقًا من المنجزات التي حققتها سلطنة عُمان في بناء المؤسسات التعليمية والصحية وتعزيز الكفاءات الوطنية عبر مراحل التنمية السابقة. وخلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الرؤية، امتدّ الاستثمار في الإنسان من توسيع المرافق والخدمات إلى تطوير محتوى التعليم، وتنمية المهارات المهنية والبحثية، وتوثيق الصلة بين المعرفة والممارسة.

وشهد هذا المسار تطوير المدارس وبيئات التعلّم، واستكمال دمج مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي ضمن جامعة وطنية متعدّدة الفروع، واستحداث تخصّصات ترتبط بالطاقة والاستدامة والأمن الغذائي. كما أتاحت برامج تمويل البحوث والابتكار فرصًا للطلبة والباحثين للعمل على أولويات وطنية، وساندت المعايير المهنية وبرامج التدريب والشهادات الاحترافية تطوير الكفاءات في مواقع العمل. وتُضيف هذه المشروعات إلى القدرة الاستيعابية للتعليم بُعدًا نوعيًا يتعلّق بمواءمة ما يكتسبه الفرد من معرفة، وما يستطيع تطبيقه منها في مهنته ومجتمعه.

ويكتمل بناء القدرات بتطوير الخدمات التي تسند حياة الإنسان اليومية؛ فالرعاية الصحية والتأهيل يحفظان قدرته على التعلّم والعمل، والحماية الاجتماعية تدعم استقرار الأسرة، والمرافق الثقافية ومراكز الشباب توسّع مساحات المشاركة والإبداع. وتمتدّ هذه الصلة إلى الأحياء السكنية والخدمات القريبة من السكان وصون البيئة والموارد المائية. ومن هذا الترابط تتكوّن قيمة المشروعات مجتمعة: فرص أوسع لتنمية القدرات، وخدمات أكثر تنوّعًا، وبيئة تساند الاستفادة من تلك الفرص.

وتنتظم المشروعات في هذا التحول في ثمانية مسارات: التعليم المدرسي والمهارات المستقبلية؛ والتعليم الجامعي والبحث العلمي والابتكار؛ والتأهيل المهني وتطوير الكفاءات الوطنية؛ والرعاية الصحية والجاهزية الوطنية؛ والحماية الاجتماعية والرعاية المتخصّصة؛ والثقافة والهوية وتنمية مهارات الشباب؛ والمدن والمجتمعات المستدامة؛ والبيئة الطبيعية والموارد المائية. وتربط هذه المسارات بين القدرات والخدمات التي تطوّرت حتى نهاية عام 2025، وما يتواصل استكماله من برامج ومشروعات لتوسيع أثرها في الأعوام اللاحقة.

التعليم المدرسي والمهارات المستقبلية

شهدت الفترة (2020-2025) مشروعات متعددة لتشييد المدارس، حيث بلغ عدد المباني المدرسية المكتملة 49 مبنى حتى نهاية عام 2025، ووفّرت مرافق تعليمية ومختبرات ومساحات أكثر ملاءمة لاحتياجات الطلبة. وتضمّ المشروعات الممتدّة إلى عامي 2026 و2027 مبانٍ مدرسية إضافية يبلغ عددها 44، ليصل الإجمالي إلى 93 مبنى، بقيمة إجمالية تُقارب 161,5 مليون ريال عُماني. ويدعم هذا التوسّع استيعاب النمو في أعداد الطلبة وتخفيف الضغط عن المدارس القائمة.

وبالتوازي مع المباني، بدأ تطبيق مشروع الخطة الدراسية المطوّرة للصفوف من الأول إلى الثاني عشر في عام 2023، لتنويع المسارات والمواد وربط التعلّم بالمهارات المستقبلية. ويتدرّج تطبيقها عبر المراحل الدراسية بما يتيح مواءمة المحتوى مع ميول الطلبة وقدراتهم ومساراتهم التعليمية اللاحقة. وأُضيف إلى المحتوى التعليمي بُعد رقمي عبر مشروع رقمنة المناهج العُمانية، الذي أنجز 88 كتابًا تفاعليًا، واستفاد من مرحلته الأولى أكثر من 460 ألف طالب ونحو 53 ألف معلّم. كما وفّر مشروع مختبرات العلوم الافتراضية 395 تجربة، إلى جانب 17 تطبيقًا يعمل بعضها دون اتصال بالإنترنت. واكتملت المرحلة الأولى من الأطلس التعليمي الرقمي خلال الفترة 2023-2025، لتوظيف البيانات الجغرافية والاستشعار عن بُعد في التعلّم.

وتوسّع المختبرات الافتراضية فرص التعلّم بالممارسة؛ إذ تتيح للطالب تغيير متغيّرات التجربة وتسجيل ملاحظاته وتلقّي تغذية راجعة، وللمعلّم متابعة الاستجابات وتوجيهها. وتساند هذه الأدوات المختبرات الواقعية وتتيح تكرار التجارب بصورة آمنة، بينما يوفّر الأطلس التعليمي خرائط وبيانات تساعد على فهم العلاقة بين المكان والظواهر الجغرافية والتاريخية. وتتمثّل قيمة هذه المشروعات في تعزيز مشاركة الطالب في الاستقصاء والتجريب، وتوفير أدوات للمعلّم تنوّع أساليب الشرح والتقويم.

التعليم المدرسي في سلطنة عُمان
بنية متطورة وتعليم يواكب المستقبل

مباني مدرسية جديدة

93 مبنى بتكلفة 161.5 مليون ر.ع، منها 49 مبنى مكتملاً في 2025 و44 مبنى قيد الإنشاء خلال 2026-2027.

خطة دراسية مطوّرة

تطوير تدريجي للمناهج والمسارات الدراسية، بما يواكب ميول الطلبة واحتياجات سوق العمل والتعليم العالي.

مناهج عُمانية رقمية

88 كتابًا تفاعليًا، يستفيد منها في المرحلة الأولى 460 ألف طالب و53 ألف معلّم.

مختبرات علوم افتراضية

395 تجربة علمية متاحة، عبر 17 تطبيقًا للصفوف من 2-12، لتوفير تجارب تعليمية تفاعلية.

أطلس تعليمي رقمي

بيانات وقواعد جغرافية وتاريخية عن سلطنة عُمان والعالم، عبر خرائط تفاعلية ومحاكاة ونماذج ثلاثية الأبعاد، لتنمية التفكير المكاني.



التعليم الجامعي والبحث العلمي والابتكار

جمع مشروع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية الكليات التقنية وكليات العلوم التطبيقية وكلية التربية بالرستاق ضمن جامعة وطنية واحدة متعدّدة الفروع.

وقد أُنشئت الجامعة في عام 2020، واستُكملت خلال السنوات اللاحقة أعمال الدمج وتوحيد البرامج والأنظمة وتطوير الخدمات الرقمية، استناداً إلى القاعدة التعليمية والخبرات التي بنتها هذه المؤسسات. ووسّع هذا التنظيم مجال الاستفادة المشتركة من التخصّصات والمرافق والكفاءات الأكاديمية، مع استمرار حضور التعليم التطبيقي في المحافظات وصلته باحتياجات سوق العمل.

وامتدّ التطوير إلى نوعية التخصّصات؛ فشملت البرامج المطروحة ابتداءً من العام الأكاديمي 2025/2026 ماجستير تحوّل الطاقة والاستدامة وماجستير الأمن الغذائي.

وتمنح هذه التخصّصات صلة مباشرة بين الدراسة الجامعية والقضايا التي يتّسع حضورها في الاقتصاد الوطني.

فتنويع مصادر الطاقة وإدارة الموارد وإنتاج الغذاء تتطلّب كفاءات تجمع المعرفة العلمية بالقدرة على التحليل والتطبيق، وهو ما يدعم توجيه التعليم المتقدّم نحو احتياجات إنتاجية ومجتمعية محدّدة.

وفي توسيع خيارات الالتحاق بالتعليم الجامعي، أُطلق برنامج "آفاق" بجامعة السلطان قابوس في عام 2025 لاستقطاب الطلبة الدوليين والعُمانيين في مرحلة البكالوريوس. ويضيف البرنامج مسارًا للقبول يتيح فرصاً دراسية وفق شروطه، ويدعم تنوّع البيئة الجامعية والتفاعل بين الطلبة.

وتتجاوز أهمية هذا الانفتاح زيادة خيارات الدراسة إلى إثراء التعلّم بخبرات وخلفيات متنوّعة، مع المحافظة على المتطلّبات الأكاديمية وجودة التأهيل.

ويساند تطوير منظومة ضمان جودة التعليم هذا الاتّساع في البرامج وفرص الالتحاق؛ إذ يربط التوسّع الجامعي بالاعتماد والجودة، ويعزّز الاهتمام بما يكتسبه الطلبة من معارف ومهارات.

فالقدرة العليمية تتكوّن من محتوى أكاديمي ملائم، وبيئة تعلّم داعمة، ومعايير واضحة للجودة، إلى جانب توافر المقاعد والمباني.

وتمنح هذه العناصر مجتمعة المؤهل الجامعي أساسه العلمي والمهني، وتدعم ثقة المجتمع بمخرجاته.

وفي بناء القدرات البحثية، أرسى برنامج التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة، الذي بدأ في عام 2020، مسارات متدرّجة للمشاركة في البحث العلمي، عبر تقديم مِنح لحملة الدكتوراه والخريجين وطلبة البكالوريوس.

وحتى نهاية عام 2025، بلغ عدد المشروعات المعتمدة في هذه الفئات 784 مشروعًا لحملة الدكتوراه، و638 للخريجين، و910 لطلبة البكالوريوس. وأتاح هذا التنوّع فرصاً لاكتساب المهارات البحثية في مراحل مختلفة، من التجربة الأولى للطالب إلى تعميق العمل العلمي للباحث المتخصّص.

وتكمن قيمة هذا التمويل في وصل التعلّم بالممارسة البحثية؛ إذ يمنح العمل على مشروع بحثي مجالاً لتحديد مشكلة وصياغة أسئلتها، وجمع الأدلة وتحليلها، ومناقشة النتائج وإعدادها للنشر أو التطبيق.

وتُبنى من خلال هذه الممارسة خبرات في المنهج العلمي والعمل الجماعي وإدارة المشروعات.

كما يدعم توجيه البحوث نحو الأولويات الوطنية قدرة المؤسسات الأكاديمية على الجمع بين إعداد الباحثين ومعالجة قضايا تهمّ المجتمع والاقتصاد.

وعزّزت الجائزة الوطنية للبحث العلمي تقدير هذا الجهد،

بفئتين تشملان حملة الدكتوراه أو ما يعادلها والباحثين الناشئين من غير حملة الدكتوراه.

وبلغ عدد الأوراق العلمية الفائزة خلال الأعوام 2021-2025 ستّين ورقة، في مجالات شملت الثقافة والعلوم الاجتماعية، والبيئة والموارد الحيوانية، والطاقة والصناعة، والصحة وخدمة المجتمع، والتعليم والموارد البشرية، ونُظم المعلومات.

وتُبرز هذه المجالات اتّساع المشاركة البحثية، فيما يشجّع التقدير العلمي تنافس الباحثين على جودة العمل وصلته بالأولويات الوطنية.

وبدأ برنامج مشروعات البحوث الاستراتيجية دورته الأولى في عام 2022، واعتمد حتى نهاية عام 2025 ما مجموعه 113 مقترحًا بحثيًا، بمشاركة 35 جهة بحثية في التنفيذ. ويوجّه البرنامج البحث إلى تحدّيات مؤسسية تحتاج إلى حلول علمية وتطبيقية.

وتتيح هذه الصلة للباحثين العمل على مسائل واقعية، وتوسّع فرص استخدام نتائج الدراسات في تطوير الخدمات وصياغة القرارات، وتعزّز الصلة بين الإنتاج العلمي واحتياجات العمل.

وعند الانتقال من الفكرة البحثية إلى المبادرة الاقتصادية، يأتي برنامج "أبجريد" بهدف تحويل مشروعات التخرّج الطلابية إلى شركات ناشئة، حيث يساند طلبة السنة الجامعية الأخيرة بالدعم المادي والاستشاري والفني.
ويشمل ثلاثة مسارات هي التقنيات الناشئة والتقنيات المالية والمياه. وقد بلغ عدد الفرق المتنافسة منذ الدورة الأولى 786 فريقًا، وبلغ عدد الفرق المحتضنة 44 فريقاً.

ويُتيح الاحتضان تطوير الفكرة واختبار إمكانية تطبيقها، واكتساب مهارات العمل الريادي إلى جانب المعرفة ا لتقنية .

وتربط هذه المشروعات التأهيل الجامعي بالممارسة البحثية وتطوير الأفكار؛ فالتخصّصات تُعمّق المعرفة في مجالات ترتبط بالاحتياجات الوطنية، والتمويل يتيح للطلبة والخريجين والباحثين اختبارها وتطبيقها، فيما تقدّر الجائزة التميّز العلمي وتصل البحوث الاستراتيجية الخبرة بالتحدّيات المؤسسية.

ويضيف الاحتضان دعمًا لتطوير التطبيقات والمبادرات الناشئة. وتتمثّل القيمة المشتركة لهذه الفرص في بناء خبرات تتجاوز الدراسة النظرية إلى صياغة الأسئلة وتحليل الأدلة والعمل ضمن فرق، بما يوسّع مجالات الاستفادة من المعرفة في قطاعات الإنتاج والخدمات.

ويفتح برنامج "روّاد عُمان" للابتعاث الخارجي مجالًا آخر لبناء الكفاءات الوطنية، بمستهدف يبلغ 150 طالبًا خلال خمس سنوات.

ويقوم أثره الممتدّ على إتاحة فرص للتأهيل الخارجي واكتساب الخبرة، وتوسيع قاعدة المعرفة المتاحة للتخصّصات الوطنية. ومع استكمال الابتعاث وتأهيل الدفعات، تتعزّز فرص انتقال هذه الخبرات إلى مواقع العمل والبحث، وتزداد قدرة المؤسسات على الاستفادة من التخصّصات التي تحتاج إليها.

ويتواصل تطوير هذه الفرص مع إعادة تنظيم منظومة التعليم في عام 2026، لتعزيز التكامل بين التعليم المدرسي والجامعي، بالتوازي مع تخصيص إطار مستقل للبحث العلمي والابتكار وتطوير ضمان جودة التعليم. ويدعم استكمال البرامج والتخصّصات وفرص الابتعاث والبحث استمرارية التأهيل، من تأسيس المهارات في المدرسة إلى تعميقها في الجامعة، ثمّ توظيفها في البحث والعمل.

جامعة التقنية والعلوم التطبيقية

أُنشئت بالمرسوم السلطاني رقم 2020 / 76

تشـمل:

- كليات العلوم التطبيقية
- كلية التقنية العليا
- كليات التقنية
- كلية التربية في الرستاق

تخصصات تواكب المستقبل

مجالات التقنية والهندسة والاقتصاد والأعمال والعلوم التطبيقية والإعلام وغيرها.

تعليم مرتبط بسوق العمل

تعليم وتدريب عملي يسهم في تأهيل الكفاءات الوطنية وتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية.

بناء اقتصاد المعرفة

تنمية المهارات والبحث والابتكار، ودعم مستهدفات رؤية عُمان 2040 نحو مجتمع معرفي واقتصاد تنافسي.



برنامج «روّاد عُمان» للابتعاث الخارجي

نحو كفاءات وطنية بآفاق عالمية

150 طالبًا خلال 5 سنوات

مستهدف الابتعاث الخارجي ضمن مسار نوعي لبناء الكفاءات الوطنية.

تعليم وخبرات عالمية

فرص للتأهيل الأكاديمي والتعرّف إلى بيئات تعليمية واكتساب خبرات عالمية.

معرفة ومهارات متقدمة

توسيع معارف الطلبة وصقل مهاراتهم بما يواكب متطلبات المستقبل.

قيمة وطنية مستدامة

كفاءات تعود بمعارف وخبرات تسهم في تطوير المؤسسات وقطاعات العمل ودعم مسيرة التنمية.



تخصصات جامعية مرتبطة بالقطاعات المستقبلية

البرامج المستحدثة:
ماجستير تحوّل الطاقة والاستدامة، وماجستير الأمن الغذائي المتقدم.

بداية الطرح:
العام الأكاديمي 2025/2026.

القيمة:
تقديم معارف ومهارات علمية وتطبيقية تخدم أولويات الاقتصاد الوطني.

برنامج "آفاق" بجامعة السلطان قابوس

الانطلاق:
عام 2025 لمرحلة البكالوريوس.

فرص الدراسة:
استقطاب الطلبة العُمانيين والدوليين وفق شروط القبول.

الهدف:
توفير بيئة جامعية منفتحة، وتنويع الخبرات الطلابية، وتعزيز التبادل المعرفي والثقافي.

تطوير منظومة ضمان جودة التعليم

جودة التعليم:
تعزيز الاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم الجامعي وبرامجها.

الثقة بالمخرجات:
ربط التوسع بوضوح المعايير وجودة المعرفة والمهارات المكتسبة.

مستقبل المنظومة:
استمرار تطوير المنظومة في عام 2026.

برنامج التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة

بداية المسار:
عام 2020 لدعم البحوث ذات الأولوية الوطنية.

الإنجازات حتى نهاية 2025:
- 784 مشروعًا معتمدًا لحملة الدكتوراه.
- 638 بحثًا للخريجين و910 لطلبة البكالوريوس.

الأثر:
تمويل يتيح الممارسة العلمية ويعزز قدرات المؤسسات الأكاديمية.

الجائزة الوطنية للبحث العلمي

الأوراق الفائزة:
60 ورقة علمية فائزة (خلال الأعوام 2021-2025) في مجالات علمية ومجتمعية متنوعة.

الفئات:
حملة الدكتوراه (أو ما يعادلها)، والباحثين الناشئين من غير حملة الدكتوراه.

الهدف:
تقدير الجهد البحثي، وتشجيع الإبداع، وجودة الإنتاج العلمي.

برنامج مشروعات البحوث الاستراتيجية

الإنجازات (2022 - 2025):
113 مقترحًا بحثيًا معتمدًا بمشاركة 35 جهة بحثية.

الأثر التطبيقي:
تقديم حلول علمية للتحديات المؤسسية ودعم القرارات المستندة إلى الأدلة.

برنامج تحويل مشروعات التخرج الطلابية إلى شركات ناشئة "أبجريد"

المسارات:
التقنيات الناشئة، والتقنيات المالية، والمياه.

المشاركة والاحتضان:
786 فريقًا متنافسًا منذ الدورة الأولى، مع احتضان 44 فريقًا لتطوير الأفكار والمشروعات.

الهدف:
تقديم دعم مالي واستشاري وفني لتحويل مشروعات التخرج إلى شركات ناشئة قائمة على الابتكار.

التأهيل المهني وتطوير الكفاءات الوطنية

طوّرت الاستراتيجية الوطنية للمعايير المهنية مرجعية للمهارات التي تتطلّبها المهن في القطاعات الاقتصادية، وربطت إعدادها بمشاركة مجموعات متخصّصة تُعرف بوحدات المهارات القطاعية. وحتى نهاية عام 2025، رُخّصت 11 وحدة، وصُنّفت 822 مهنة ضمن المهن المشمولة باشتراطات الاعتماد المهني.

وتجمع هذه الوحدات بين تطوير المعايير وإعداد الدراسات القطاعية والخرائط المهنية، لتوضيح ما يحتاج إليه العمل من معرفة ومهارة وقدرة على التطبيق.

وامتدّ التطبيق إلى منظومة للاعتماد المهني تشمل التصنيف المهني والترخيص المهني والكفاءة المهنية. وشمل تنفيذ التصنيف ورخص مزاولة المهن 236 مهنة في قطاعات منها الطاقة والمعادن والمحاسبة والهندسة والخدمات اللوجستية. وتتمثّل أهمية المعايير في إتاحة وصف أوضح للكفايات المطلوبة، بما يساعد على ربط محتوى التدريب بمتطلّبات المهنة، ويمكّن العامل وصاحب العمل من الاستناد إلى مرجعية مهنية مشتركة. ويُعزّز ذلك قيمة المهارة المكتسبة وإمكان التحقّق منها في بيئة العمل.

وفي تطوير الكفاءات أثناء الخدمة، شمل مشروع تعزيز وتطوير رأس المال البشري في وحدات الجهاز الإداري للدولة اعتماد 36 خطة تدريبية وتأهيلية، استفاد منها أكثر من 84,500 موظف حتى نهاية عام 2025. واتّسع نطاق التعلّم الإلكتروني من خلال منصة "إجادة" لتنمية الموارد البشرية، التي ضمّت 43 برنامجًا تدريبيًا وأُضيفت إليها ثماني منصات تدريبية متنوّعة تمنح شهادات تخصّصية. ويوفّر هذا التنويع خيارات للتعلّم المستمر، ويُتيح تطوير المهارات بالتوازي مع ممارسة العمل.

واكتسب التأهيل بُعدًا أكثر تخصّصًا عبر مبادرات "مسار" لدعم الشهادات الاحترافية؛ إذ بلغ عدد الحاصلين عليها 107، من بين 332 طلب ترشيح. كما خُصّصت أكثر من 200 منحة خارجية لموظفي القطاع الحكومي، إلى جانب ثمانية برامج تعاون مع القطاع الخاص. وتوسّع هذه الأدوات مصادر اكتساب الخبرة، وتربط التدريب بمؤهلات مهنية وتبادل معرفي يساندان تطوير الممارسة الوظيفية.

ولم يقتصر تطوير التدريب على تنويع برامجه؛ فقد طبّقت 25 وحدة حكومية منهجية تقييم وقياس العائد من التدريب. وتُتيح هذه المنهجية متابعة الصلة بين المهارة التي يكتسبها الموظف وطريقة أدائه للعمل، وتوجيه الاهتمام إلى أثر التعلّم في الممارسة. وتبرز هنا أهمية بناء قدرات يمكن توظيفها في تحسين الإجراءات وحلّ المشكلات وجودة الخدمة، إلى جانب إتاحة الفرص التدريبية نفسها.

وعزّزت المنظومة الوطنية للابتكار المؤسسي وإدارة التغيير الصلة بين بناء الكفاءات وتطوير الممارسات الإدارية.

وحتى نهاية عام 2025، شاركت فيها 25 جهة حكومية، وطُبّقت 20 ممارسة إدارية و11 بحثًا علميًا، واستفاد من برامجها 616 من الكفاءات العاملة في الجهاز الإداري للدولة. ويصل هذا العمل التدريب بالممارسة والبحث التطبيقي، ويمنح الكفاءات مجالًا للمشاركة في تطوير الحلول وتبادل الخبرة داخل بيئة العمل.

وتربط هذه المشروعات بين تحديد المهارة وتنميتها وتطبيقها؛ فالمعايير توضّح متطلّبات المهنة، والتدريب والشهادات يساندان اكتسابها، وتقييم العائد والابتكار المؤسسي يدعمان استخدامها في تطوير الأداء. ومع تحديث المعايير والبرامج تبعًا لتغيّر التقنيات واحتياجات القطاعات، تتعزّز قدرة الكفاءات الوطنية على مواصلة التعلّم والانتقال إلى مسؤوليات أكثر تخصّصًا، وتترسّخ الصلة بين الاستثمار في الإنسان وجودة العمل والخدمة.

الاستراتيجية الوطنية للمعايير المهنية

معايير موحّدة وكفاءات مهنية أكثر جاهزية

وحدات مهارات قطاعية
وحدات مرخّصة لتطوير المعايير والدراسات والخرائط المهنية حتى نهاية 2025.

822 مهنة مصنّفة
ضمن المهن المشمولة باشتراطات الاعتماد المهني، منها **236 مهنة** دخلت حيز التطبيق.

8,310 تصنيفات و88,707 تراخيص مهنية
مخرجات منظومتي التصنيف والترخيص المهني حتى نهاية 2025.

نحو 10,600 عامل في الخدمات اللوجستية
سُجّلوا للحصول على ترخيص مزاولة المهنة، ضمن توجّه لربط المهنة بالتدريب والاعتماد والكفاءة.



تعزيز وتطوير رأس المال البشري في وحدات الجهاز الإداري للدولة

التدريب:

أكثر من 84,500 موظف استفادوا من 36 خطة تدريبية وتأهيلية معتمدة حتى نهاية 2025.

تبادل الخبرات:

توفير أكثر من 200 منحة خارجية، و8 برامج تعاون مع القطاع الخاص.

قياس الأثر:

تطبيق منهجية قياس عائد التدريب في 25 وحدة حكومية.

المنظومة الوطنية للابتكار وإدارة التغيير

المستفيدون:

616 عُماني شاركوا في برامج المنظومة حتى نهاية 2025.

الأبحاث والتطبيق:

تطبيق 20 ممارسة و11 بحثاً علميًا لتطوير العمل المؤسسي وتحسين الأداء.

الرعاية الصحية والجاهزية الوطنية

افتُتحت ووُسّعت خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الرؤية 68 مؤسسة صحية، موزّعة على المحافظات لتوسيع الوصول إلى الخدمة ورفع مستوى التخصّص وتعزيز الجاهزية الوطنية. وشملت هذه المشروعات مستشفى المزيونة، الذي افتُتح في عام 2024 بسعة 50 سريرًا، ومستشفى مقشن، الذي افتُتح في يناير 2025، ومستشفى وادي بني خالد، الذي افتتح في نوفمبر 2025. وقد قرّبت هذه المشروعات الرعاية من السكان في الولايات، ووسّعت نطاق الخدمات التشخيصية والعلاجية المتاحة محليًا.

وأُنشئت المدينة الطبية الجامعية في عام 2024 لتجمع مستشفى جامعة السلطان قابوس ومركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان والمركز الوطني لأمراض الدم وزراعة النخاع ضمن منظومة صحية أكاديمية واحدة. ويربط هذا التنظيم بين الرعاية التخصّصية والتعليم والتدريب والبحث، ويفتح مجالًا أوسع لتبادل الخبرات والاستفادة المشتركة من مرافق التشخيص والعلاج. وتبرز أهمية هذا الترابط في إعداد الكفاءات الطبية والتمريضيّة والفنية داخل بيئة تعالج الحالات المعقّدة، وتربط المعرفة الأكاديمية بالممارسة السريرية واحتياجات المرضى.

ويتيح استكمال المنظومة توسيع الزمالات والتدريب التخصّصي والبحث والتجارب السريرية، ودعم تطبيق نتائج البحوث في الرعاية الصحية. وبذلك يرتبط تطوير الخدمات الطبية ببناء الخبرات الوطنية القادرة على تقديمها، ولا ينفصل الاستثمار في التجهيزات والتخصّصات الدقيقة عن استدامة المعرفة والمهارات اللازمة لتشغيلها وتطويرها.

وفي مسقط، افتُتح مستشفى المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية في نوفمبر 2024 بوصفه مرفقًا علاجيًا تخصّصيًا يخدم منتسبي الأجهزة العسكرية والأمنية وأسرهم، ويضمّ تخصّصات طبية وجراحية ومختبرًا مركزيًا مؤتمتًا وصيدلية روبوتية ومرافق للتدريب والاستجابة للحالات الطارئة. ويتمثّل أثر المشروع في جمع الخدمات المتخصّصة والتشخيص والعلاج والتأهيل والتدريب ضمن بيئة واحدة، بما يرفع جاهزية المنظومة ويعزّز تراكم الخبرة الوطنية.

ويستهدف تطوير مستشفى المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية بناء الخبرة السريرية والفنية؛ إذ يشمل الابتعاث والتدريب في التخصّصات الطبية، وإلحاق الكفاءات ببرامج التخصّص، واستكمال متطلّبات اعتماد المستشفى مركزًا تدريبيًا. ويمتدّ تطوير خدماته إلى المحطة الذكية لاستلام الأدوية، التي تسهّل حصول المريض على علاجه خارج ساعات عمل الصيدلية الداخلية، وإدخال تقنيات الجراحة الروبوتية والتدريب عليها. وتربط هذه المجالات الاستثمار في التجهيزات بقدرة الكفاءات الوطنية على استخدامها وتطوير الخدمة المقدّمة للمريض.

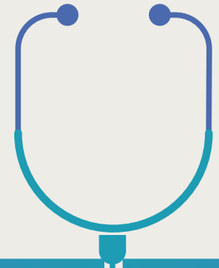
واكتمل إنشاء المختبر المركزي للصحة العامة في مايو 2025، لتهيئة مرجعية وطنية للفحوصات التخصّصية ومراقبة الأمراض المُعدية والكشف المبكّر وفحوصات سلامة الغذاء والمياه والبيئة والتقنيات الجينومية. وتدعم مرافقه تطوير القدرات المخبرية وتوسيع نطاق الفحوصات التي تساند الرصد الصحي والاستجابة للمخاطر.

واستمر استكمال شبكة المستشفيات في عام 2026؛ فافتُتح مستشفى السويق المرجعي في يناير لتوسيع الرعاية التخصّصية في شمال الباطنة بسعة تبلغ أكثر من 300 سرير، تلاه افتتاح مستشفى خصب الجديد بسعة 150 سرير في يناير أيضًا لتقريب الخدمات المرجعية من سكان مسندم. وافتُتح مستشفى السلوى للرعاية الصحية الأولية في أبريل، بخدمات تركّز على علاج الإدمان وإعادة التأهيل، بالإضافة إلى افتتاح مستشفى محوت في أبريل كذلك لتعزيز الرعاية الصحية في محافظة الوسطى. وتمثّل هذه المستشفيات امتدادًا للاستثمار في البنية الصحية، وتلبية احتياجات السكان.

وتشمل المشروعات الجاري استكمالها مستشفى السلطان قابوس الجديد بصلالة، بسعة مستهدفة تبلغ 700 سرير، ومستشفى سمائل الجديد بسعة 170 سريرًا، إلى جانب مستشفيات النماء والفلاح ومدحاء الجديد. وسيتيح تشغيلها توسيع خدمات التشخيص والعلاج والتنويم والرعاية التخصّصية، وتقريبها من السكان في المحافظات والولايات التي تخدمها.

مستشفى المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية

رعاية متكاملة وتقنيات متقدمة وكفاءات مؤهلة



خدمات متكاملة

تشخيص وعلاج وتأهيل، إلى جانب مرافق للتدريب والاستجابة للحالات الطارئة.

تجهيزات طبية متقدمة

مستشفى من 9 طوابق، ومختبر مركزي مؤتمت، وصيدلية روبوتية، وتقنيات حديثة لتعزيز تجربة المريض.

رعاية شاملة للمنتسبين وأسرهم

يقدم خدماته لمنتسبي الأجهزة العسكرية والأمنية وأسرهم منذ نوفمبر 2024.

بناء الخبرات والكفاءات

ابتعاث وتدريب تخصصي، مع استكمال متطلبات اعتماد المستشفى مركزًا لتدريب الأطباء والكفاءات الصحية.



المختبر المركزي للصحة العامة

مرجع وطني لقدرات مخبرية تعزز الأمن الصحي

منظومة فحوصات متقدمة

فحوصات للأمراض المعدية، وسلامة الغذاء والمياه والبيئة، والسموم، والأمراض الوراثية، والتسلسل الجيني، ودعم الترصد الوبائي والكشف المبكر.

بنية مخبرية متطورة

اكتملت البنية الإنشائية في مايو 2025، ويضم المختبر مرافق متخصصة بمستويات أمان حيوي **BSL-2** و**BSL-3**، إلى جانب مختبرات للتسلسل الجيني والمعلوماتية الحيوية.

مختبرات متخصصة

مختبرات متخصصة في الفيروسات والبكتيريا والكيمياء والسموم وفحص حديثي الولادة، مع تقنيات **التشخيص الجزيئي والتسلسل الجيني المتقدم (NGS)** ومقاومة المضادات الحيوية.

مرجع وطني وإقليمي

يدعم الاستجابة للفاشيات والطوارئ الصحية، وضمان جودة المختبرات، وتدريب الكوادر الوطنية، ويؤدي أدوارًا معتمدة إقليميًا بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجالات مثل الإنفلونزا وشلل الأطفال والحصبة والحصبة الألمانية.



المدينة الطبية الجامعية

منظومة صحية متكاملة

أُنشئت عام 2024 لربط الرعاية الطبية التخصصية بالتعليم والتدريب والبحث العلمي.

مؤسسات طبية متخصصة

تضم مستشفى جامعة السلطان قابوس، ومركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان، والمركز الوطني لأمراض الدم وزراعة النخاع.

المستشفيات التي تم افتتاحها والجاري استكمالها

- مستشفى المزيونة.
- مستشفى مقشن.
- مستشفى وادي بني خالد.
- مستشفى السويق المرجعي.
- مستشفى خصب الجديد.
- مستشفى محوت.
- مستشفى السلوى للرعاية الصحية الأولية.
- مستشفى السلطان قابوس الجديد بصلالة.
- مستشفى سمائل الجديد.
- مستشفى النماء.
- مستشفى الفلاح.
- مستشفى مدحاء الجديد.



الحماية الاجتماعية والرعاية المتخصّصة

أُعيدت هيكلة أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية ابتداءً من عام 2021، واكتمل تأسيس المنظومة الجديدة في عام 2023. وجمعت المنظومة برامج ومنافع كانت موزّعة على أطر متعدّدة، ووسّعت نطاق الحماية ليشمل مراحل عمرية ومخاطر اجتماعية مختلفة. وتشمل برامجها ومنافعها أكثر من 3.3 مليون مستفيد، بما يوضّح اتساع نطاق الحماية من معالجة حالات محدّدة إلى بناء إطار وطني أكثر شمولًا.

وامتد تطوير منظومة الحماية الاجتماعية إلى إدارة المنافع والخدمات والبيانات، بما ييسّر التعامل مع احتياجات المستفيدين ويرفع كفاءة الإدارة. وتتمثّل أهمية هذا التطوير في دعم استقرار دخل الأسر وتوسيع التغطية عبر مراحل الحياة، مع تعزيز إدارة الأصول والالتزامات اللازمة لاستمرار المنافع وحماية حقوق المستفيدين.

ويشمل استكمال المنظومة تطوير الخدمات الإلكترونية وقواعد البيانات، وتوسيع التغطية لفئات إضافية، وتنويع الخدمات. ويسهّل هذا التوجّه الوصول إلى المنافع ومتابعة الطلبات، ويعزّز القدرة على تخطيط برامج الحماية في ضوء المتغيّرات السكانية والاقتصادية واحتياجات الأسر.

وفي الرعاية المتخصّصة، دخل المركز الوطني للتوحّد بمحافظة مسقط التشغيل التجريبي في نوفمبر 2022، ثمّ افتُتح رسميًا في 2023. ويقدّم خدمات التقييم والتدخّل المبكّر والتأهيل المهني والدعم الأسري والدمج التعليمي. وبلغ عدد المستفيدين من خدماته 224 مستفيدًا حتى نهاية 2025.

ويوفّر المركز خدمات تخصّصية تلائم احتياجات الأشخاص ذوي اضطراب طيف التوحّد وأسرهم، من التقييم إلى التأهيل وتنمية المهارات. ويتيح تطوير برامجه وتوسيع طاقته الاستيعابية خدمة عدد أكبر من المستفيدين، ودعم مشاركتهم في التعليم والحياة اليومية وفق قدراتهم واحتياجاتهم.



منظومة الحماية الاجتماعية

حماية متكاملة واستدامة تعزز جودة الحياة

حماية عبر مراحل الحياة

جمع برامج ومنافع متعددة ضمن إطار وطني لدعم الأفراد والأسر.

تستهدف أكثر من 3.3 مليون مستفيد

من مختلف البرامج والمنافع الاجتماعية والتأمينية.

استدامة المنافع والحقوق

تطوير إدارة الأصول والالتزامات بما يعزز الاستدامة ويحمي حقوق المستفيدين.

خدمة أسهل وتغطية أوسع

تطوير الخدمات الإلكترونية وقواعد البيانات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الحماية الاجتماعية.



المركز الوطني للتوحّد

رعاية متخصصة وتمكين الاندماج

رعاية متكاملة

تقييم وتدخّل مبكر، وتأهيل مهني، ودعم أسري، وبرامج للدمج التعليمي.

224 مستفيدًا

من خدمات المركز حتى نهاية عام 2025، مع دمج 57 حالة في التعليم العام.

تمكين ومشاركة

تنمية مهارات الأشخاص ذوي التوحّد ودعم مشاركتهم في التعليم والحياة اليومية.

استثمار في الرعاية المتخصصة

بقيمة تتجاوز 2.3 مليون ريال عُماني.



الثقافة والهوية وتنمية مهارات الشباب

افتُتح متحف عُمان عبر الزمان في مارس 2023، ليقدّم تاريخ سلطنة عُمان عبر تجربة تفاعلية تجمع المقتنيات والوسائط الرقمية والسرد المعرفي. واستقبل المتحف حتى أغسطس 2026 مليون زائر. كما نفّذ خلال عام 2025 ما مجموعه 62 برنامجًا للتربية المتحفية استفاد منها 2,670 مشاركًا، بالإضافة إلى تنظيم 125 فعالية.

وتُقدَّم المقتنيات والوسائط الرقمية الموجودة في المتحف بأساليب تخاطب أعمارًا واهتمامات مختلفة، فيما توسّع الفعاليات مجالات المشاركة الثقافية. ويتيح مركز المعرفة في المتحف، إلى جانب البرامج المدرسية والندوات، فرصًا للتعلّم والبحث. ويعزّز هذا النشاط الصلة بين حفظ التراث وإتاحته للطلبة والباحثين والجمهور، ويدعم استخدامه في التعليم والإنتاج الثقافي.

وفي تنمية مهارات الشباب، دخل مركز الشباب في مسقط مرحلة التشغيل في أكتوبر 2022، وقدّم مساحات وبرامج للتدريب والابتكار والعمل المشترك وتطوير المبادرات، ووسّع فرص التعلّم خارج المؤسسات التعليمية. وتشمل مجالاته العمل الحر وريادة الأعمال والتقنية والصناعات الإبداعية، بما يتيح للشباب ممارسة المهارات وتبادل الخبرات وربط أفكارهم بتطبيقات ومبادرات متنوعة، ويفتح مجالات للمشاركة المهنية والإبداعية. وبلغ عدد المستفيدين من برامج مركز الشباب وأنشطته منذ تأسيسه حوالي 500 ألف مستفيد حتى 2025.

ويشكّل مركز زوار دبا في محافظة مسندم مرفقًا للتعريف بالموقع الأثري، يضمّ قاعات عرض متحفية وخدمات للزوار، على مساحة تبلغ 2,600 متر مربع وباستثمار قدره 2,75 مليون ريال عُماني. ويُهيّأ المركز لعرض التراث الأثري في سياقه التاريخي، بما يتيح للطلبة والأسر والزوار فهم دلالات الموقع ومقتنياته. وتكمن أهميته في ربط حفظ الآثار بالتعليم الثقافي وإتاحة المعرفة للجمهور، من خلال تجربة زيارة تستند إلى محتوى متحفي وخدمات مخصّصة لها.

ويتواصل بناء المشهد الثقافي في سلطنة عُمان من خلال مجمع السيّد طارق بن تيمور الثقافي، الذي بدأ تنفيذه في يناير 2024. ومن المقرّر أن يضمّ عند اكتماله المكتبة الوطنية والمسرح الوطني وهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية ومكتبة الأطفال ودار الفنون ودار السينما والمنتدى الأدبي. وستتيح هذه المرافق مساحات متخصّصة للقراءة والعرض والتوثيق والإنتاج الثقافي، وتوسّع الخدمات المتاحة للباحثين والمبدعين.

ويمتدّ تطوير مساحات المشاركة والتعلّم إلى مراكز الشباب في ظفار ومسندم. ففي ظفار، تضمّ المكوّنات المخطّطة حاضنة ومساحة عمل مشتركة ومختبرًا للصناعات الإبداعية واستوديوهات ومرافق للابتكار وصناعة المحتوى. وفي مسندم، تضمّ مرافق الفرع مساحات للتدريب والرسم والتصوير والموسيقى

والقراءة والاجتماعات. وسيتيح تشغيل الفرعين برامج وأدوات أقرب إلى الشباب في المحافظتين، ويمنح الأفكار والمواهب مساحات للتجريب والإنتاج والتعاون. ومع استكمال هذه المشروعات الثقافية، تتّسع الخيارات المتاحة للقراءة والتعلّم وممارسة الفنون وتطوير المبادرات، وتتنوّع فرص المشاركة الثقافية والإبداعية في المحافظات.

متحف عُمان عبر الزمان

ذاكرة وطن تُروى للأجيال بلغة التقنية

أكثر من مليون زائر

بحلول أغسطس 2026.

تعلّم خارج الصف

62 برنامجًا للتربية المتحفية استفاد منها **2,670 مشاركًا** خلال 2025.

حضور ثقافي متنوع

نظّم المتحف **125 فعالية** خلال 2025، لتعزيز الحضور الثقافي والمعرفي.

تاريخ حافل يُعرض بتقنيات متعددة

مقتنيات ووسائط رقمية ومركز معرفة يتيح للزوار والطلبة والباحثين استكشاف تاريخ عُمان.



مجمع السيّد طارق بن تيمور الثقافي

صرح ثقافي متكامل للمعرفة والإبداع

استثمار في الثقافة

يبلغ **140.78 مليون ريال عُماني**، لتعزيز البنية الأساسية للقطاع الثقافي ودعم الصناعات الإبداعية.

للقراءة والبحث

المكتبة الوطنية، ومكتبة الأطفال.

للعرض والإبداع

المسرح الوطني، ودار الفنون، ودار السينما، والمنتدى الأدبي.

لحفظ الوثائق

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.



مركز زوار دبا

- **مساحة العرض والخدمة:** 2,600 م² تضم قاعات متحفية ومرافق للزوار ومتجرًا للهدايا ومقهى.
- **استثمار ثقافي:** 2.75 مليون ريال عُماني للتعريف بالتراث الأثري في ولاية دبا.

ترميم بيت العجائب بزنجبار

- **حفظ معلم تاريخي:** ترميم المبنى وتحويله إلى متحف يستعرض العلاقة التاريخية بين عُمان وزنجبار.
- **قيمة ثقافية ممتدة:** صون التراث وإتاحته للتعلّم والتعريف بالروابط التاريخية والثقافية.

مركز الشباب - مسقط

- **تم تشغيله في أكتوبر 2022**
- **أنشطة وبرامج للشباب:** بلغ عدد المستفيدين منها حوالي 500 ألف حتى 2025.
- **مساحات للتطوير والابتكار:** مرافق للتدريب والعمل المشترك والابتكار وتطوير المبادرات.
- **فرص للتميّز والريادة:** برامج في ريادة الأعمال والعمل الحر والتقنية والصناعات الإبداعية.

المدن والمجتمعات المستدامة

وضع المخطّط الهيكلي لمسقط الكبرى إطارًا طويل المدى لتوجيه استعمالات الأراضي وشبكات الحركة ومواقع الخدمات ومراكز النمو حتى عام 2040. وأتاح اعتماده مرجعية لتنظيم التوسّع الحضري وتحديد احتياجات البنية الأساسية والخدمات، بما يساعد على توزيع الاستثمارات وفق النمو السكاني ومتطلّبات النشاط الاقتصادي.

وبدأ تنفيذ مدينة السلطان هيثم في عام 2024 لتطوير أحياء سكنية تتوافر فيها مرافق التعليم والصحة والتجارة والمساحات العامة. وتصل الطاقة الاستيعابية عند اكتمال المشروع إلى نحو 100 ألف نسمة. وتركّز العمل خلال عامي 2024 و2025 على تنفيذ المكوّنات الأولى، تمهيدًا لاستكمال الأحياء ومرافقها على مراحل.

وسيتيح تشغيل الأحياء السكنية في مدينة السلطان هيثم تقريب الخدمات اليومية من السكان، وتوفير مساحات عامة وشبكات حركة تخدم استخداماتهم المختلفة. ويرتبط اتساع هذا الأثر باستكمال المرافق وانتقال السكان إلى الأحياء، بحيث يواكب توفير الخدمة تطوّر الاحتياجات داخل المدينة.

وفي يتي بمحافظة مسقط، بدأ تنفيذ مدينة يتي المستدامة في عام 2021، ومن المقرّر استكمالها بحلول الربع الأخير من عام 2027. ويستهدف المشروع توفير 1,657 وحدة سكنية ومرافق تعليمية وصحية وتجارية وترفيهية ورياضية، بقيمة استثمارية تقارب 303,5 مليون ريال عُماني. وتقوم خطته على كفاءة استخدام الطاقة والمياه وإدارة النفايات والاعتماد على الطاقة المتجدّدة، وصولًا إلى تحقيق صافي طاقة صفري عند اكتمال المدينة.

وشهدت أعمال إنشاء مدينة يتي وتوريد احتياجاتها حتى نهاية عام 2025 مشاركة 254 مؤسسة صغيرة ومتوسّطة عُمانية، وتوجيه نحو 14% من إجمالي الإنفاق إلى المورّدين المحليين. ومع استكمال المدينة وتشغيل مرافقها، ستتسع مجالات تقديم الخدمات في إدارة المرافق والضيافة والتجزئة والتعليم والرياضة، إلى جانب الخدمات الموجّهة للسكان والزوار. كما ستوفّر مكوّناتها التعليمية والصحية والاجتماعية بيئة أكثر تنوّعًا لتلبية الاحتياجات اليومية.

المخطّط الهيكلي لمسقط الكبرى

أفق التخطيط حتى 2040

الاستعداد لنحو **2.7 مليون نسمة** وفق التوقعات السكانية للمخطط.

تنظيم النمو الحضري

توزيع استعمالات الأراضي، وشبكات الحركة، ومواقع الخدمات، ومراكز النمو بما يحقق تنمية متوازنة.

بنية أساسية مستعدة للمستقبل

تحديد احتياجات البنية الأساسية وتوجيه الاستثمارات بما يواكب التوسع الحضري والنمو السكاني.

مدينة متكاملة ومستدامة

تخطيط متوازن للسكن والخدمات والنقل والمرافق، بما يعزز جودة الحياة ويدعم التنمية المستدامة.



مدينة السلطان هيثم



نحو 100 ألف نسمة

طاقة سكانية مستهدفة عند اكتمال المدينة، ضمن تخطيط عمراني شامل .



خدمات أقرب للسكان

توفير مرافق وخدمات تلبي احتياجات السكان اليومية وتعزيز سهولة الوصول إليها.



أحياء متكاملة

مناطق سكنية تضم مرافق تعليمية وصحية وتجارية، ومساحات عامة وشبكات حركة.



بيئة حضرية للمستقبل

تطوير مجتمع عمراني حديث يوازن بين السكن والخدمات والمساحات العامة وجودة الحياة.



مدينة يتي المستدامة

مدينة متكاملة:

1,657 وحدة سكنية بمرافق تعليمية وصحية وتجارية وترفيهية، تستهدف صافي انبعاثات صفري عند الاكتمال.

قيمة المشروع:

303.5 مليون ر.ع بمشاركة 254 مؤسسة عُمانية صغيرة ومتوسطة حتى نهاية 2025.

البيئة الطبيعية والموارد المائية

يستهدف مشروع حديقة النباتات العُمانية حفظ التنوّع النباتي وتوفير مرافق للبحث والتعليم والتوعية. ويشمل مجموعات حيّة تمثّل البيئات النباتية في سلطنة عُمان، وبنكًا للبذور ومعشبة ومختبرات ومرافق تعليمية وبحثية. وأنتج المشروع أكثر من 60 ورقة علمية، وحصلت أربعة من مبانيه على التصنيف البلاتيني للريادة في تصميمات الطاقة والبيئة.

وتدعم المجموعات النباتية والأعمال البحثية توثيق النباتات وموائلها واستخداماتها وصون أصولها الوراثية. وسيتيح استكمال المرافق وفتحها للزوار والباحثين توسيع البرامج التعليمية والتوعوية، وتوفير تجربة للتعرّف على البيئات الطبيعية في سلطنة عُمان وأهمية المحافظة عليها.

وتستكمل حديقة الذاكرة النباتية في سهل رزات بصلالة هذا التوجّه بالتركيز على الإرث النباتي لمحافظة ظفار. ويشمل تصوّر المشروع، الذي أُنجزت دراسة جدواه الأولية، حفظ الأنواع المحلية والمستوطنة والمهدّدة خارج موائلها، عبر مشتل وبنك للبذور ومختبرات، إلى جانب مركز زوار ومتحف بيئي. وعلى مساحة مخطّطة تبلغ 1,5 كيلومتر مربع، يُستهدف إكثار ما يتجاوز 30 ألف شتلة وربط أعمال الحفظ بالبحث والتعليم. وستتيح هذه المرافق تدريبًا متخصّصًا في إكثار النباتات وحفظ البذور والتصنيف النباتي، وبرامج للطلبة والأسر تعرّفهم ببيئتهم المحلية، مع فرص لمشاركة الحرفيين والمنشآت الصغيرة في خدمات الزيارة والمنتجات المحلية.

وبنطاق يشمل محافظات سلطنة عُمان، تم تأسيس مبادرة "ازرع عُمان 2050" في عام 2026 لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحّر واستعادة الموائل الطبيعية. وتربط المبادرة التشجير بإنتاج البذور والشتلات واختيار

الأنواع المناسبة لكلّ بيئة، وتطوير الرصد الرقمي والمشاركة المجتمعية. وتمتدّ مرحلتها الأولى إلى عام 2030، لتؤسّس لبرامج أطول مدى في استزراع الأشجار البرية والمثمرة وأشجار القرم وتنمية المساحات الخضراء. ومع تنفيذ هذه البرامج، يتسع دور المجتمعات المحلية في العناية بالغطاء النباتي، وتتهيّأ فرص للتدريب والبحث والعمل التطوّعي، بما يدعم جودة البيئة التي يعيش فيها السكان واستدامة مواردها.

وفي إدارة الموارد المائية، بدأ تنفيذ محطة تنقية مياه سد وادي ضيقة في مايو 2025، بطاقة معالجة مستهدفة تصل إلى 65 ألف متر مكعب يوميًا موزّعة بين مياه الشرب والاستخدام الزراعي. وحتى نهاية عام 2025، تقدّمت أعمال الإنشاء والربط بمنظومة المعالجة والتوزيع، تمهيدًا لدخول المحطة الخدمة ودعم إمدادات المياه في محافظة مسقط، وتلبية احتياجات الأنشطة الزراعية المستفيدة.

وستوفّر محطة تنقية مياه سد وادي ضيقة عند تشغيلها مصدرًا إضافيًا لمياه الشرب والاستخدام الزراعي، من خلال معالجة المياه المخزنة وربطها بمنظومة التوزيع. وتكمن أهمية المشروع في رفع الاستفادة من المورد المائي ودعم مرونة الإمدادات للأنشطة والمناطق المستفيدة.

وفي حماية البيئة البحرية، يفتح مشروع الانضمام إلى الاتفاق الدولي لحفظ التنوّع الأحيائي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام مجالًا للتعاون العلمي وبناء القدرات. ويشمل الإعداد له دراسة الالتزامات والمشاركة في الترتيبات التحضيرية، تمهيدًا لاستكمال إجراءات الانضمام وتطوير آلية وطنية للتنفيذ. وسيتيح هذا المسار للباحثين والكفاءات العُمانية فرصًا أوسع للاستفادة من التعاون ونقل التقنيات البحرية، والمشاركة في حفظ الأنواع والموائل والبحث في الموارد الوراثية البحرية وتقاسم منافعها. ويرتبط أثره بصون البيئة وبناء المعرفة والمهارات اللازمة لإدارتها.

حديقة النباتات العُمانية

حفظ التنوع النباتي ومعرفة علمية لمستقبل مستدام

حفظ التراث النباتي

مجموعات حيّة تمثل البيئات النباتية العُمانية، وبنك للبذور ومعشبة ومختبرات متخصصة.

إنتاج أوراق علمية

أكثر من 60 ورقة علمية أُنتجت من المشروع، لدعم البحث في التنوع النباتي.

استدامة في التصميم

4 مبانٍ حاصلة على التصنيف البلاتيني للريادة في تصميمات الطاقة والبيئة.

استثمار في المعرفة والطبيعة

بقيمة تبلغ 246.6 مليون ريال عُماني.



محطة تنقية مياه سد وادي ضيقة

- **طاقة المعالجة:** 65 ألف م³ يوميًا مستهدفة لتوفير مياه الشرب والاستخدام الزراعي.
- **القيمة الاستثمارية:** 59.2 مليون ر.ع لدعم مصادر الإمداد المائي وربطها بمنظومة التوزيع.

حديقة الذاكرة النباتية في سهل رزات

- **المساحة المخطّطة:** 1.5 كم² تضم مشتلًا وبنكًا للبذور ومختبرات.
- **المستهدف من المشروع:** إكثار ما يتجاوز 30 ألف شتلة وربط أعمال الحفظ بالبحث والتعليم.

مبادرة "ازرع عُمان 2050"

- **تنمية الغطاء النباتي:** استزراع الأشجار البرية والمثمرة وأشجار القرم، وتطوير المشاتل وإنتاج الشتلات والبذور.
- **2026-2050:** مبادرة طويلة المدى تشجع المشاركة المجتمعية وتدعم الرصد الرقمي واستعادة الموائل الطبيعية.

وتتشكّل من هذه المشروعات قدرة وطنية أوسع على التعلّم والتخصّص والبحث والممارسة، تسندها خدمات صحية وحماية اجتماعية وبيئات أكثر استدامة وملاءمة لاحتياجات السكان. فالمدرسة والجامعة تعمّقان المعرفة وتنميّان المهارات، والبحث والتأهيل المهني يوسّعان مجالات تطبيقها، بينما تحفظ الرعاية وجودة البيئة مقوّمات الاستفادة منها. ويواصل استكمال البرامج والمرافق التعليمية والصحية والثقافية والعمرانية البناء على هذه القاعدة، لتتّسع خيارات الأفراد والأسر، وتزداد مشاركة الكفاءات الوطنية في مسيرة التنمية.



التحوّل في نموذج التنمية الاقتصادية

حققت سلطنة عُمان تحوّلات نوعية في نموذجها الاقتصادي خلال الربع الأول من تنفيذ رؤية عُمان 2040، مُستندةً إلى قاعدة تنموية متينة وأصول إنتاجية وبنية أساسية تشكّلت على مدى خمسة عقود من النهضة الحديثة. وأسهمت المشروعات والقدرات التي أُضيفت منذ بدء تنفيذ الرؤية في تعزيز مسار التحوّل، وهو ما يتجلى في اتساع القاعدة الإنتاجية، وتحسّن جودة الخدمات، وتنامي القدرات التصديرية.

وجاء هذا التحوّل استجابةً لمتغيرات وتحديات تفرض مقاربة تنموية جديدة، من أبرزها التحوّلات الديموغرافية، والتغيّرات في قطاع الطاقة وما تفرضه من أهمية متزايدة للبدائل المستدامة، إلى جانب تسارع الثورة الصناعية الرابعة وما صاحبها من تطورات تقنية أعادت تشكيل الأدوات والآليات التقليدية، فضلاً عن المتغيرات الجيوسياسية على المستويين الإقليمي والعالمي.



ويتمثل التحوّل في التنمية الاقتصادية في توسيع قدرات الاقتصاد العُماني في مختلف المحافظات، ليصبح أكثر تنوعًا في قاعدته الإنتاجية وصادراته وإيراداته العامة، وأكثر قدرة على توفير فرص العمل، مستندًا إلى مزاياه التنافسية وموقعه الاستراتيجي وموارده المتنوعة وقدرته على التكيف مع المتغيرات.

وتحقق ذلك من خلال تعزيز الأنشطة غير النفطية، وتوسيع الطاقات الإنتاجية والتصديرية، وربط المشروعات بمصادر التمويل والطاقة والبنية الأساسية والأسواق. واستند هذا المسار إلى تطوير البنية الأساسية والأصول الإنتاجية والمؤسسات خلال الربع الأول من تنفيذ رؤية عُمان 2040، بما أسهم في زيادة الإنتاج، وتقديم منتجات وخدمات جديدة، وفتح أسواق واعدة، وتعزيز التكامل بين المصانع والموردين وقطاعات الطاقة والنقل والتخزين والتمويل.

ولتنظيم عرض المشروعات، وُزِّعت على سبعة مسارات؛ إذ تندرج تحت مسار "الاستثمار والتمويل الموجّه للإنتاج" المشروعات التي تُهيئ بيئة الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة والحُرة، وتُطوّر أدوات الإقراض والتمويل، بينما يضم مسار "مُنتجات الطاقة والبتروكيماويات" مشروعات إنتاج الطاقة، والوقود، والغاز، والمواد الكيميائية.

أما مسار "المُنتجات الصناعية والتحويلية والتعدينية" فيشمل مشروعات تحويل المواد الأولية إلى مُنتجات صناعية، إلى جانب استخراج الخامات المعدنية ومُعالجتها. في حين يختص مسار "اللوجستيات والربط بالأسواق" بمشروعات الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ؛ فيما يشمل مسار "السياحة والوجهات المتكاملة" مشروعات الفنادق، والمُنتجعات، والمنصات الرقمية، والوجهات المتكاملة.

وفيما يتعلق بمسار "الإنتاج الغذائي" فيضم مشروعات الزراعة، والثروة السمكية، والتصنيع، والتخزين، ويُعنى مسار "المُنتجات الدوائية والأمن الدوائي" بمشروعات صناعة الأدوية والمخزون الدوائي.

ويستعرض كُل مسار المشروعات المُندرجة تحته، موضّحًا أثرها الاقتصادي والتشغيلي، وما تُضيفه للمرحلة التالية.

الاستثمار والتمويل الموجّه للإنتاج



انطلقت صالة "استثمر في عُمان" في عام 2023، بوصفها منفذًا موحدًا يربط المُستثمر بالفرص والجهات والإجراءات، مدعومةً بمنصة رقمية تُيسّر الوصول إلى المعلومات والخدمات. وفي عام 2025، أُسس مكتب مُختص لتوحيد الهوية الترويجية لسلطنة عُمان؛ بهدف تنظيم استخدامها وتوحيد جهود إبراز المقوّمات الاقتصادية والسياحية في الأسواق المُستهدفة.

وعلى صعيد التمويل، اتجهت سلطنة عُمان إلى توسيع نطاق الأدوات التمويلية المُساندة للاستثمار والأنشطة الإنتاجية، بما يُعزز قدرة الاقتصاد على استقطاب رأس المال وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية. وفي هذا السياق، أُطلق صندوق عُمان المُستقبل في 2024 برأس مال قدره مليارا ريال عُماني، يُضخ على مدى خمس سنوات، وتمكّن خلال عامه الأول من اعتماد 44 مشروعًا بإجمالي استثمارات يُقارب 1.2 مليار ريال عُماني، بما يعكس دوره في تحفيز الاستثمار وتوفير التمويل للمشروعات ذات القيمة المُضافة.

وفي الاتجاه نفسه، عززت إعادة تنظيم بنك التنمية في عام 2023 من قدرته على أداء دوره كمُحفز للتمويل التنموي، بعدما رُفع رأس ماله من 100 مليون إلى 500 مليون ريال عُماني، بزيادة قدرها 400%. كما ارتفع سقف التمويل للمشروع الواحد من

مليون إلى 5 ملايين ريال عُماني، مع إمكانية رفعه إلى 7.5 ملايين ريال عُماني للمشروعات النوعية، الأمر الذي وسّع نطاق التمويل المُتاح للمشروعات الإنتاجية، ورفع قدرتها على تنفيذ استثمارات أكبر وأكثر تأثيرًا في النشاط الاقتصادي.

وانعكس هذا التوسع في القدرة التمويلية على اتساع حجم الدعم الموجّه إلى قطاعات الصناعة والتعدين والزراعة والسياحة والنقل والخدمات اللوجستية، وتزامن ذلك مع تفعيل التمويل الموجّه إلى القطاعات الاقتصادية المُستهدفة، إلى جانب تطوير أدوات الاقتراض الحكومي عبر إصدار السندات الحكومية والصكوك السيادية.

وفّرت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق الحُرة والمُدن الصناعية مواقع مُهيأة لاستقطاب واستيعاب الاستثمارات وتحويلها إلى مشروعات قابلة للتشغيل والتوسع؛ إذ وفرت الأراضي المُطورة، والمرافق، والخدمات، وشبكات الربط اللازمة للمصانع والمخازن والأنشطة اللوجستية، وربطت مواقع الإنتاج بمصادر الطاقة والموانئ والموردين والأسواق، ما أدى إلى دمج أدوات الترويج والتمويل ببيئة تشغيلية قادرة على استيعاب رأس المال وتحويله إلى أصول إنتاجية وخدمات وصادرات.

استند تشغيل هذه المشروعات وتطوير أدواتها التمويلية إلى القاعدة المالية والاستثمارية التي أُرسيت في عام 2020، وقد واكب ذلك توسعٌ ملحوظ في حجمها حتى 2025؛ حيث ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي من 26.68 مليار في 2020 إلى 35.35 مليار ريال عُماني في 2025، وصعد رصيد الاستثمار الأجنبي المُباشر من 14.26 مليار في 2020 إلى 30.9 مليار ريال عُماني في 2025، كما زادت الاستثمارات المُلتزم بها في المناطق الاقتصادية من 14.12 مليار في 2020 إلى 22.4 مليار ريال عُماني في 2025.

ويُعد نمو الائتمان المصرفي مؤشرًا على اتساع القدرة التمويلية العامة، التي تتحدد فاعليتها في التحوّل الاقتصادي بمقدار ما يُوجَّه منها لتأسيس الأصول، وتوسيع الطاقات الإنتاجية، وتمويل رأس المال العامل.

وقد تجلّى هذا الأثر في ارتفاع القيمة المُضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة من 23.85 مليار إلى 28.70 مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها. وتتضافر هذه المُتغيرات بشكل وثيق؛ فالترويج يوسّع نطاق الوصول إلى الفرص والمعلومات، والتمويل يدعم تأسيس المشروعات وتوسعها، بينما توفر المناطق الاقتصادية المواقع والخدمات والربط بالأسواق؛ وبذلك تتحوّل الاستثمارات إلى أصول وإنتاج وخدمات وصادرات، ويزداد الطلب على الموردين والكفاءات الوطنية، عوضًا عن بقاء التدفقات المالية بمعزل عن الاقتصاد الحقيقي.

واستكمالاً لهذا المسار، يُهيئ مركز عُمان المالي العالمي منصة لاستقطاب المؤسسات المالية ورؤوس الأموال، وتوسيع نطاق الخدمات المالية والمهنية والتقنية، بما يدعم نقل الخبرات وتعزيز القدرات في السوق المحلية. وفي موازاة ذلك، تُسهم المنطقتان الاقتصاديتان في الظاهرة والروضة في تنشيط حركة التجارة والاستثمار وربط الاقتصاد المحلي بالأسواق الإقليمية، في حين توفّر المنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي قاعدة إضافية للتوسع في أنشطة إعادة التصدير والخدمات اللوجستية والصناعات الخفيفة.

وتكتسب هذه المشروعات أهمية اقتصادية تتجاوز توفير البنية الأساسية والمواقع الاستثمارية، إذ تُسهم في تنويع الأدوات والقنوات المتاحة للاستثمار، وتوسيع نطاق توزيع الفرص الاقتصادية على مختلف المحافظات، وتعزيز التكامل بين التمويل والترويج الاستثماري والمناطق الاقتصادية من جهة، والقطاعات الإنتاجية والأسواق المستهدفة من جهة أُخرى.

المنطقة الاقتصادية الخاصة بمحافظة الظاهرة

الموقع	المساحة	قيمة الاستثمار
ولاية عبري	388 كم2	122 مليون ﷼

الموقع الاستراتيجي

- بوابة غربية لسلطنة عُمان نحو أسواق المنطقة.
- ترتبط بطرق رئيسية مع المملكة العربية السعودية.

الأهمية الاقتصادية

- جذب الاستثمارات وتعزيز التنويع الاقتصادي.
- تنشيط حركة التجارة وسلاسل الإمداد.

مكونات المنطقة

- ميناء بري لدعم حركة الشاحنات والبضائع.
- مرافق للتخزين والاستيراد والتصدير.
- مرافق إدارية وتجارية لخدمة المستثمرين.
- طرق متطورة وبنية أساسية حديثة.

القطاعات المستهدفة

- الصناعات التحويلية.
- النقل والخدمات اللوجستية.
- الطاقة المتجددة.
- التقنية والابتكار.

اتفاقيات لتطوير المنطقة، تتضمن:

- تطوير المرحلة الأولى من الميناء البري.
- إنشاء مجمع تجاري متكامل.



المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة

الموقع	المساحة
نيابة الروضة، محافظة البريمي	56.8 كم2

أهمية الموقع:

- موقع استراتيجي يربط سلطنة عُمان بالإمارات العربية المتحدة.
- وصول فعال إلى أسواق الخليج وآسيا وأفريقيا.
- بيئة استثمارية متكاملة.

المزايا والتسهيلات

- إعفاءات جمركية.
- تملّك أجنبي 100%.
- تراخيص فورية.
- فرص في سلاسل الإمداد وإعادة التصدير.

اتفاقيات لتطوير المنطقة:

- **المساحة:** 14 كم^2 للمرحلة الأولى.
- **المدة:** 50 عامًا.

القطاعات المستهدفة

- الصناعات التحويلية.
- الصناعات التعدينية.
- الصناعات الغذائية.
- الصناعات البلاستيكية.
- الخدمات اللوجستية.



مركز عُمان المالي العالمي

الأهمية الاقتصادية والمالية:

- تعزيز مكانة عُمان كمركز عالمي للخدمات المالية.
- تنويع الاقتصاد الوطني.
- دعم الابتكار في القطاع المالي.
- استقطاب رؤوس الأموال العالمية.

عمل المركز:

- إعداد تشريعات مرنة بمعايير عالمية.
- توفير بيئة مالية آمنة وشفافة.
- تقديم خدمات مالية متطورة.

الفئات المستفيدة:

- المستثمرون.
- المؤسسات المالية.
- الشركات المحلية والدولية.
- الشركات الناشئة.
- الجهات الحكومية.

صندوق عُمان المستقبل

الإطلاق: 2024.

رأس مال الصندوق: 2 مليار ريال عُماني، على مدى خمس سنوات.

- **90%** للمشاريع المحلية المباشرة.
- **10%** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

القطاعات المستهدفة:

- السياحة.
- الصناعة.
- الطاقة الخضراء.
- تقنية المعلومات والاتصالات.
- الموانئ والخدمات اللوجستية.
- التعدين.
- الثروة السمكية والزراعية.

إجمالي حجم الاستثمارات للعام الأول:

- **1.2 مليار ريال عُماني.**

المنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي - المرحلة الأولى

أهميتها:

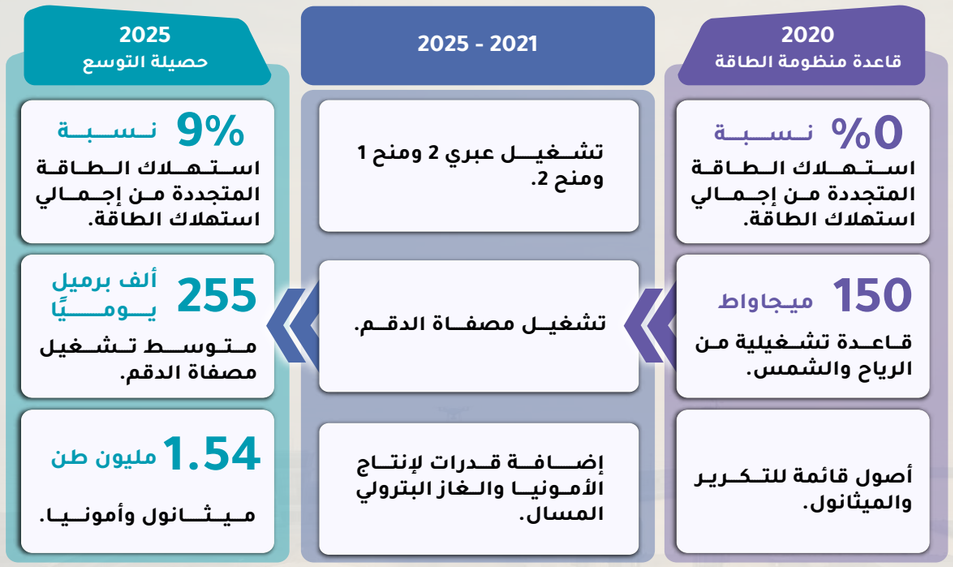
- نافذة موحّدة لتراخيص الأعمال وتأسيس الشركات.
- وصول مباشر لمطار مسقط الدولي.

مميزاتها:

- تستقطب الاستثمار.
- توفّر حوافز تنافسية للمستثمرين.
- تدعم إعادة التصدير واللوجستيات والصناعات الخفيفة عبر تكاملها مع المطار.

منتجات الطاقة والبتروكيماويات

واصلت سلطنة عُمان تنويع منتجات الطاقة والبتروكيماويات ورفع مساهمة الطاقة المتجددة وزيادة القدرات الإنتاجية.



دخلت محطة "عبري 2" للطاقة الشمسية مرحلة التشغيل في عام 2021 بقدرة 500 ميجاواط، تلتها محطتا "منح 1" و"منح 2" للطاقة الشمسية في عام 2025 بقدرة إجمالية بلغت 1000 ميجاواط. وجاءت هذه المشروعات استكمالًا لمشروعات سابقة في الطاقة

المتجددة مثل محطة "ظفار 1" لطاقة الرياح بقدرة 50 ميجاواط منذ عام 2019، ومحطة "أمين" للطاقة الشمسية بطاقة 100-105 ميجاواط منذ عام 2020.

كما امتدت مشروعات الطاقة المتجددة لتشمل عدة مواقع تعدّ مواقع مثالية لاستغلال سرعات الرياح العالية مثل الدقم، وسدح، ومحوت، وجعلان بني بو علي، بالإضافة إلى مشروعي "شروق" و"مدائن" للطاقة المُتجددة؛ ما يُعزز مصادر الطاقة الكهربائية المتاحة للقطاعات الصناعية والإنتاجية وينوّع مواقع إنتاجها.

واكتملت المرحلة الأولى من مشروع ربط الشمال بالجنوب بتكلفة بلغت 183 مليون ريال عُماني، وشملت محطة نهيدة وخطوط نقل تتجاوز 660 كيلومترًا. وربطت هذه المرحلة شبكة الشمال بشبكات قائمة ومواقع إنتاج واستهلاك، من بينها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وتنبع أهميتها من توسيع نطاق تبادل الطاقة بين الشبكات، وتعزيز موثوقية الإمداد للأنشطة الصناعية والخدمية، وتهيئة مسارات لاستيعاب الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة.

ويمتد تطوير الشبكة عبر المرحلة الثانية من مشروع الربط، بقيمة 257 مليون ريال عُماني، لتصل الدقم بظفار عبر خطوط بطول 590 كيلومترًا وثلاث محطات كهربائية، مع استهداف استكمالها في عام 2027. ويوازي ذلك مشروع ربط جزيرة مصيرة بالشبكة الرئيسية. وستتيح هذه الامتدادات خيارات أوسع لتغذية المواقع الإنتاجية والمناطق السكنية، وتقليل الاعتماد على التوليد المعزول، وربط مواقع طاقة الرياح الجديدة بمنظومة الإمداد الوطنية.

بالتوازي مع التوسع في الطاقة المتجددة، أضافت مشروعات التكرير والصناعات الكيميائية منتجات جديدة إلى منظومة الطاقة؛ إذ دخلت مصفاة الدقم حيز التشغيل في فبراير 2024 بطاقة تصميمية بلغت 230 ألف برميل يوميًا، ثم ارتفع مستوى الإنتاج في 2025 إلى نحو 255 ألف برميل يوميًا.

وقد وفّرت المصفاة قدرة إضافية لتحويل النفط الخام إلى الديزل ووقود الطائرات والنافثا والغاز البترولي المُسال، رابطةً عمليات التكرير بمرافق التخزين وخطوط الأنابيب وميناء الدقم، لتُشكل جزءًا من منظومة متكاملة تشمل استقبال النفط الخام وتخزينه وتكريره، ونقل منتجاته إلى الأسواق العالمية.

وفي محافظة ظفار، تعززت قاعدة الصناعات الكيميائية مع دخول مصنعي الأمونيا والغاز البترولي المُسال مرحلة التشغيل في عام 2022، وتكاملهما مع مصنع الميثانول القائم، بما أسهم في

توسيع نطاق الأنشطة الصناعية المرتبطة بالغاز وتعزيز القيمة المضافة محليًا. وبلغ إجمالي إنتاج الميثانول والأمونيا في عام 2025 نحو 1.54 مليون طن، في حين بلغ إنتاج الغاز البترولي المُسال نحو 366 ألف طن.

ولم يقتصر أثر هذه المشروعات على زيادة الطاقة الإنتاجية، بل امتد إلى تعزيز المحتوى المحلي ودعم مشاركة القدرات الوطنية؛ إذ بلغ إنفاقها المحلي حوالي 27 مليون ريال عُماني، خُصص منها نحو 7 ملايين ريال عُماني للمؤسسات الصغيرة والمُتوسطة، بما أسهم في توسيع قاعدة الموردين ومُقدمي الخدمات المحليين ورفع مشاركتهم في سلاسل القيمة المرتبطة بالأنشطة الصناعية.

وأسهمت هذه المشروعات مجتمعة في توسيع منظومة الطاقة عبر مسارين متكاملين. فمن جهة، عززت المصافي والصناعات الكيميائية القيمة المحلية المضافة للنفط والغاز من خلال تحويلهما إلى وقود ومنتجات ومواد ذات استخدامات صناعية وقابلة للتصدير، بما يوسع نطاق الاستفادة الاقتصادية من الموارد الهيدروكربونية. ومن جهة أُخرى، أسهمت محطات الطاقة الشمسية ومشروعات الرياح في تنويع مصادر توليد الكهرباء، بالتوازي مع بناء خبرات وقدرات محلية في مجالات التمويل والربط بالشبكة والتحكم والتشغيل والصيانة والخدمات الهندسية.

وبذلك، لم يقتصر التوسع في منظومة الطاقة على إضافة طاقات إنتاجية جديدة، بل امتد إلى تنويع قاعدة المنتجات والتقنيات والخدمات، وتوسيع سلاسل القيمة المرتبطة بقطاع الطاقة، وتعزيز القدرات المحلية اللازمة لاستدامة نموه وتطوره.

ويتجلى أثر هذا التوسع في ارتفاع نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة من 0% في عام 2020 إلى 9% في 2025. ويُسهم ذلك في تفادي انبعاث حوالي 1.62 مليون طن مُكافئ من ثاني أكسيد الكربون، وتوفير ما يقارب 1.5 مليار متر مكعب من الغاز المخصص لتوليد الكهرباء.

وتكمن الدلالة الاقتصادية لهذه المؤشرات في تنويع مزيج الطاقة للأنشطة الإنتاجية، وخفض كثافة الانبعاثات الكربونية، وتعزيز الخبرات الوطنية في تطوير مشروعات الطاقة المتجددة وتمويلها وتشغيلها.

وتستكمل المرحلة المقبلة من رؤية عُمان 2040 مسار توسيع منظومة الطاقة نحو منتجات قابلة للاستخدام الصناعي والتصدير. وفي هذا السياق،

تتجه مشروعات آمنة، وتحالف عُمان للطاقة الخضراء، وأكمي، وهايبورت الدقم، وصلالة للهيدروجين، ورائد للهيدروجين، وصلالة الخضراء إلى إنتاج الهيدروجين ومشتقاته، وفي مقدمتها الأمونيا الخضراء.

ومع تقدم هذه المشروعات، إلى جانب مشروعات البتروكيماويات الجديدة، يُتوقع أن تتوسع الأنشطة الاقتصادية والصناعية المرتبطة بها لتشمل تصنيع المعدات، وإنتاج المواد الكيميائية منخفضة الكربون، والخدمات الهندسية والمينائية، وغيرها من الأنشطة المساندة.

وبذلك، تتجه منظومة الطاقة في سلطنة عُمان نحو تنويع قاعدة منتجاتها ومخرجاتها، لتشمل منتجات صناعية وتحويلية ذات قيمة مضافة أعلى، إلى جانب المنتجات التعدينية المرتبطة بالقاعدة الصناعية، بما يُعزز قدرة عُمان على تلبية احتياجات الأسواق المحلية والدولية، ويدعم توسيع سلاسل القيمة المحلية وتنويع الصادرات.

مصفاة الدقم

من النفط الخام إلى قيمة مضافة

بدء التشغيل ◀ فبراير 2024

بطاقة تصميمية بلغت

230

ألف برميل يوميًا.

تطوّر الإنتاج ◀ 2025

ارتفع الإنتاج إلى نحو

255

ألف برميل يوميًا.



أهم المنتجات

تحوّل المصفاة النفط الخام إلى:



الديزل



وقود الطائرات



النافثا



الغاز البترولي المُسال

منظومة متكاملة



استقبال النفط الخام



التخزين



التكرير



نقل المنتجات إلى الأسواق العالمية

أثر اقتصادي ممتد

تسهم المصفاة في تعزيز قدرات التكرير والتصدير، مستفيدة من تكاملها مع مرافق التخزين وخطوط الأنابيب وميناء الدقم.



منح 1 ومنح 2 للطاقة الشمسية

أكبر محطات الطاقة الشمسية في سلطنة عُمان

الموقع
ولاية منح، محافظة الداخلية

القدرة الإنتاجية الإجمالية
1000 ميجاواط

القيمة الاستثمارية
300 مليون ريال عُماني

المساحة الإجمالية
14.5 مليون متر مربع

خفض الانبعاثات المقدّر
نحو **1.4** مليون طن سنويًا

التشغيل التجاري
2025



الألواح الشمسية:
أكثر من مليوني لوح شمسي ثنائي الوجه.

أهداف المشروع

- خفض الانبعاثات الكربونية.
- تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.
- تعزيز الطاقة المتجددة ورفع مساهمتها في مزيج الكهرباء.

مشروع أكمي للهيدروجين والأمونيا الخضراء

- **الموقع:** المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
- **التشغيل المستهدف للمرحلة الأولى:** **2027**.
- **الإنتاج:** **300** طن متري يوميًا من الأمونيا الخضراء باستخدام **2.8** جيجاواط من الطاقة المتجددة.

أهداف المشروع:

- إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء للتصدير والاستخدام الصناعي.
- المساهمة في تحقيق الحياد الصفري بحلول **2050**.
- تعزيز مكانة الدقم كمركز إقليمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر .

محطة عبري 2 للطاقة الشمسية

- **الموقع:** ولاية عبري، محافظة الظاهرة.
- **القدرة الإنتاجية:** **500** ميجاواط.
- **خفض الانبعاثات المقدّر:** نحو **340** ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا .
- **المنازل المستفيدة:** نحو **33** ألف منزل.

مشروع عبري للطاقة الشمسية (المرحلة الثالثة)

- **القدرة الإنتاجية:** **500** ميجاواط.
- **نظام تخزين الطاقة باستخدام البطاريات:** **100** ميجاواط/ساعة.
- **القيمة الاستثمارية:** نحو **115** مليون ريال عُماني.

مشروع ربط الشمال بالجنوب (المرحلة الأولى والثانية)

اكتمال المرحلة الأولى:

- **القيمة الاستثمارية: 183** مليون ريال عُماني.
- تشغيل محطة نهيدة.
- خطوط نقل تتجاوز 660 كم.

توقيع اتفاقيات المرحلة الثانية:

القيمة الاستثمارية: 257 مليون ريال عُماني.

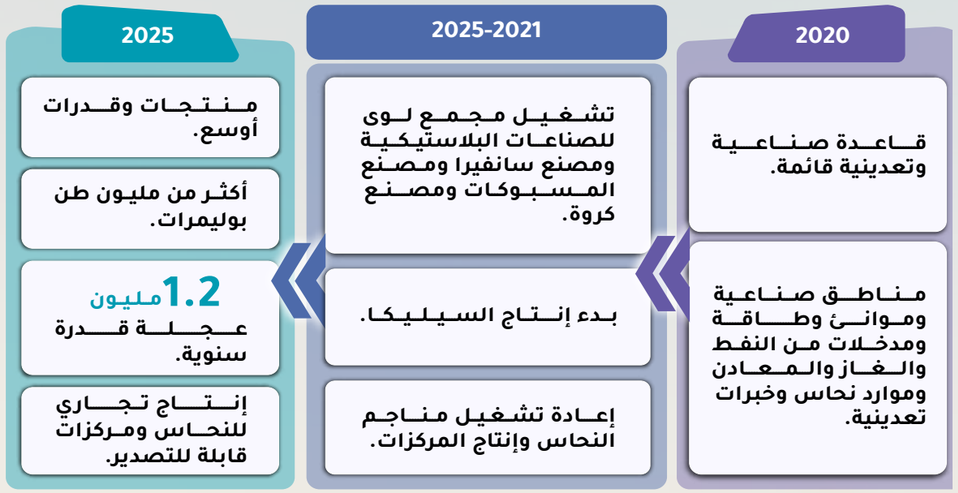
- ربط الدقم بظفار عبر خطوط بطول **590** كم.

أهداف المشروع:

- ربط شبكتي كهرباء الشمال والجنوب في منظومة وطنية موحّدة.
- تقليل استهلاك الوقود الأحفوري وخفض تكلفة توليد الكهرباء.
- تسهيل ربط مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر بالشبكة الرئيسية .

المنتجات الصناعية والتحويلية والتعدينية

واصلت سلطنة عُمان تنويع منتجات الطاقة والبتروكيماويات ورفع مساهمة الطاقة المتجددة وزيادة القدرات الإنتاجية.



عزز مجمع لوى للصناعات البلاستيكية القدرة المحلية على إنتاج البولي إيثيلين والبولي بروبيلين، في حين يعمل مصنع "سانفيرا" للكربون على تحويل المنتجات البترولية إلى فحم كوك بترولي مكلس، وينقل مصنع المسبوكات المترابطة الألمنيوم إلى مرحلة تصنيع عجلات المركبات، بينما أضاف مصنع "كروة" في الدقم قدرة تصنيعية وتجميعية للحافلات.

وتُشكّل هذه المشروعات حلقات مترابطة في سلسلة القيمة الصناعية؛ حيث تبدأ من المواد الأولية أو المدخلات الصناعية، لتنتهي بمنتجات نهائية قابلة للاستهلاك المحلي أو التصدير.

توسَّع مسار التصنيع ليشمل منتجات كيميائية ومعدنية أكثر تنوّعًا؛ فمشروع "الغيث" للصناعات الكيميائية يوفر مواد تدعم أنشطة صناعية أُخرى، بينما تُعزز مشروعات الحديد المختزل و"جندال" قاعدة المنتجات الحديدية. كما يتجه مشروعا "البولي سيليكون" و" السيليكون المعدني" لإنتاج مدخلات حيوية لصناعات الطاقة الشمسية والإلكترونيات، ما يرفع مستوى التصنيع، ويربط الموارد المحلية بأسواق وتقنيات ذات قيمة مضافة أعلى.

وبدأ مشروع رمال السيليكا في محوت الإنتاج التجريبي في عام 2025، بإنتاج بلغ نحو 2500 طن من خام تتجاوز درجة نقاوته 98%، في حين تقدّر الاحتياطيات المؤكدة بنحو 47 مليون

طـن. ويـسـتهدف المشروع توفير مـادة خام ذات مواصفات مناسبة لعـدد من الاستخدامات الصناعية، من بينها صـناعة الزجاج، ومكونات وتقنيات الطاقة الشمسية، وقطاعا النفط والغاز.

ومـع انتـقال المشروع إلى مراحله اللاحقة، يُتوقع إضافة قدرات جديدة للمعالـجة ورفـع الـجودة وزيادة الطاقة الإنـتاجية، بما يعزز القيمة المضافة للسيليكا العُمانية، وينقلها تدريجيًا من مرحلة الاستخراج الأولي إلى مـادة صـناعية ذات مواصفات أكثر تنوعًا وقابلية للتـسويق، ويفتح المجال أمام توسيع سلاسل القيمة المرتبطة بها محليًا.

وتوفر المنطقة الصناعية في نزوى، ومديـنة ثمريت الصناعية، ومجمع مدائن للمركـبات "موتكار"، والمجمع الصـناعي الصـيني المتكامل، بيئات صناعية متكاملة تستقطب المصانع والـمـوردين والخـدمات المـرتبطة بها، فيما يدعم مركز الأمتة إدخال التقنيـات الحديثة التـي تُسهم في رفع كفاءة خطوط الإنتاج وتعزيز الإنتاجية.

وتؤدي هذه المشروعات التمكينية دورًا في بناء الروابط بين المصانع ومجموعة واسعة من الأنشطة المـسـاندة، تـشـمل الـصـيانة والاختـبارات والـنـقل والتـعبئة والخـدمات الـفـنية والـهـندسية، بمـا يوسـع نطاق سلاسل القيمة المـحـلـية ويـفـتـح الـمـجال أمـام المـؤسـسـات العُـمانية، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة، للمشاركة فـي مـراحـل مـتعددة مـن العملية الإنتاجية.

انعكـس أثـر هـذه المشروعات في توسـيـع قـاعـدة الـمنتجات وتعزيز القـدرات الصنـاعية؛ إذ تـجاوز إنتاج مجمع لوى للصناعات البلاستيكية مليـون طـن فـي عـام 2025، صُدِّر 90% منه إلى أكثر من 60 دولة. كما بـدأ مـصنع المـسبوكات المترابطة إنـتاجه الـتجاري عـام 2022 بـطاقة تـصل إلـى 1.2 ملـيون عجلة سنويًا، وأسهـم مـصـنـع "كروة" في تعزيز القدرات المحلية لتجميع الحافلات وتصنيعها.

بالتوازي مع ذلك، ارتفع الطلب على الخدمات الفنية، والطاقة، والنقل، والموانئ، وقطاع الموردين، ما أدى إلـى ربـط الـمواد الأولـية بمـراحل تصنيع تحتفظ بقيمة مضافة أكبر داخل اقتصاد الوطني.

وشهد قطاع صناعة النحاس دخول منجـم "الـغيزين" مـرحلة التشغيل والإنـتاج فـي عـام 2024، كـما بدأ مـنـجـم "الـواشحي-المجازة" بإنتاج وتصدير مُركزات النحاس عبر مياء صحـار. وقـد أسهم تشغيل هذين المنجـمين فـي اسـتـعادة الإنتاج التجـاري للنحـاس، وربـط عمليات الاستـخـراج والتـكـسـير والـطحن والفصل بإنتاج مُركزات قابلة للنقل والتصـدير؛ مـا عـزز تـوسيع قاعدة المنتـجات الـمـعدنية والصناعية في سلطنة عُمان.

واستدعى تشغيل المنجمين خدمات متخـصصة فـي الحـفر والتهوية والسلامـة وإدارة الـمياه، إلـى جانب خـدمـات الاخـتـبار والتحليل والنقل والتخزين والمناولة المينائية. وبذلك، لـم يقـتـصـر الأثـر الاقـتصادي على إنـتاج الـخام والمـركزات، بل امتد إلى بناء خبرات تشغيلية وتطوير سوق للمقـاولين والـمـختبرات ومقدمي الخدمات الفنية والبيئية المرتبطة بصناعة النحاس.

ويُضـيـف مشروع مـزون للنحاس نطـاقًا أوسـع إلـى هـذه القاعدة؛ إذ يـضم خـمسـة مـناجم، ومنشأة معالجة مركزية تجمع خامات مواقع متعـددة ضمـن منظومة تشغيلية متكامـلة. وفـي نـهاية عـام 2025، أُغلق المشروع تمويل بقيمة 270 مليون دولار أمريكي، يمثل 60% من قيمة المشروع. وفي الوقت نفسه، تقدمت الأعمال الخرسانية الخاصة بالكسـارات والمطاحن، إلى جانب الأعـمال الإنـشـائية والمـشتريات الـلازمـة لتـكوين منـظومة متكاملة للتعديـن والمعالجة.

ويتجـلى الأثـر في استعادة حيوية قطاع النحاس، مـع دخول عمليات التعـدين الجـوفي وإنـتاج المركّزات مرحـلة التشغيل، وتأسيس قاعدة مـن المـوردين ومقـدمي الخدمات التـي يمـكن لمـشروع "مزون" البناء عليـها. كما يسهم تعدد المناجم في انتظـام الـطلب عـلى خدمات النقل والصيـانة والتـحليل والـلوازم، ويحد مـن تركـز النشـاط في موقـع واحـد، فضـلاً عـن تمـهيد الطـريق لتراكم المعرفـة والمهارات اللازمة لهذا القطـاع باعتباره منتجًا معدنيًا قابلًا للتوسـع.

وفـي المـرحـلة التـالية، تتـقدم مـشروعات تـرفـع درجة التحـويل وتـنوّع المنتج؛ فمشـروعات جندال والحـديد المُـختزل تـوسّع إنتـاج الحديد منخفض الانبعاثات، ويُضيف البـولي سيـليكـون والسيـليكون المعـدني مـدخـلات لصناعة الخلايا الشـمـسـيـة والتـطـبيقات الإلكترونية. كما يوسع مشـروع مـزون منـظومة النحاس بطـاقة مسـتـهدفة لـمعالجة 2.5 مـليون طـن مـن الخام وإنتـاج 115 ألـف طـن مـن المُركّزات سنويًا، بما يدعم طلبًا أكثر انتظامًا على الحفر والنقل والتحليل والصيانة والطاقة والمياه، ويُهيئ قاعدة لحلقات صناعية لاحقة ترفع القيمة المحتفظ بها داخل سـلطنة عُمان.

مشروع البولي سيليكون المتحدة للطاقة الشمسية

الموقع
المنطقة الحرة بصحار

المساحة
961,901 م²

الطاقة الإنتاجية
100 ألف طن سنويًا

أهداف المشروع

- إنتاج البولي سيليكون عالي النقاء المستخدم في صناعة الألواح الشمسية.
- دعم مشاريع الهيدروجين الأخضر.
- تقليل تكلفة إنتاج الطاقة

القيمة الاقتصادية للمشروع



تعزيز الصناعات التحويلية القائمة على المعادن.



دعم سلاسل الإنتاج المرتبطة بالطاقة المتجددة.



جذب استثمارات نوعية.



برنامج لدائن للصناعات البلاستيكية

القيمة الاستثمارية
40 مليون ريال عُماني

نطاق البرنامج
يمتد ليشمل جميع المناطق الحرةوالصناعية في عُمان.

الإنتاج والتصدير



تصدير قرابة **70%** إلى الخليج وشرق أفريقيا وأمريكا وأوروبا.

تغطية السوق المحلي.

أهداف البرنامج

- تطوير الصناعات التحويلية للبلاستيك
- دعم التنويع الاقتصادي.
- توطين الصناعة ونقل المعرفة.
- تعزيز الصناعات التحويلية.



مصنع كروة للسيارات

أول مصنع لتصنيع وتجميع الحافلات في عُمان

- **القيمة الاستثمارية:** أكثر من **35** مليون ريال عُماني.
- **الطاقة الإنتاجية: 500-700** حافلة سنويًا.

الأثر الاقتصادي والصناعي:

- توطين صناعة الحافلات ونقل تقنية الصناعات الحديثة.
- تنمية سلاسل التوريد المحلية.
- تنويع القاعدة الصناعية.

منجم الغيزين للنحاس

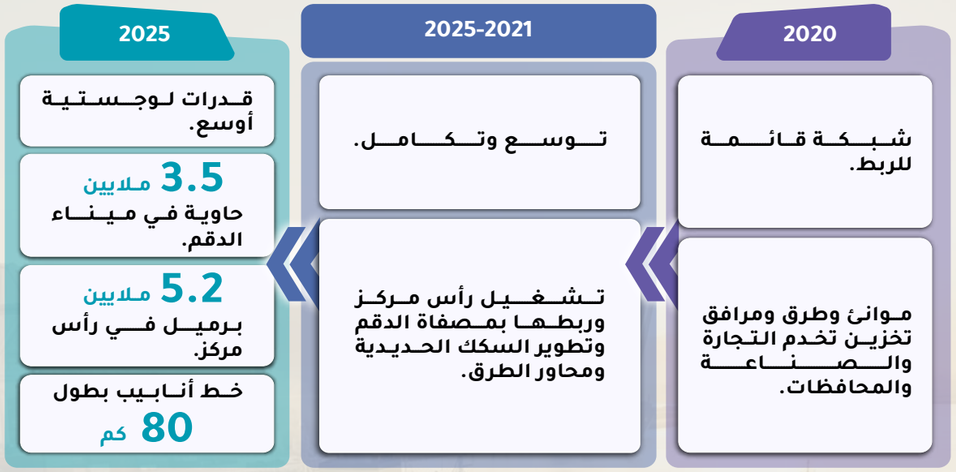
- **الموقع:** ولاية الخابورة، محافظة شمال الباطنة.
- **مستهدف الاستخراج: 6** مليون طن من خام النحاس.

الأثر الاقتصادي:

- ترسيخ مكانة عُمان كدولة منتجة لمركّزات النحاس.
- دعم قطاع التعدين ومساهمته في الاقتصاد الوطني.
- تعزيز المحتوى المحلي.

اللوجستيات والربط بالأسواق

لتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان، أولت السنوات الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040 أهمية لاستكمال المنظومة اللوجستية، لدورها الهام في ربط مواقع المواد الخام بمواقع الإنتاج والأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.



شكّل ميناء الدقم ومحطة رأس مركز لتخزين النفط الخام وخط الأنابيب المتصل بمصفاة الدقم منظومة مترابطة لاستقبال المواد وتخزينها ونقلها ومناولتها؛ إذ يخدم الميناء المصفاة والصناعات المرتبطة بها، إلى جانب مناولة المواد السائبة والحاويات، فيما يربط خط أنابيب بطول 80 كيلومترًا محطة رأس مركز بالمصفاة.

وفي ظفار، أسهمت محطة ريسوت في دعم تخزين المنتجات النفطية واستمرارية إمداداتها، بما جعل مرافق التخزين جزءًا من البنية الداعمة لانتظام العمليات الصناعية وحركة التجارة.

ووسّعت الطرق القائمة والمشروعات الجاري تطويرها نطاق الربط بين مواقع الإنتاج والمحافظات والمنافذ، بدءًا من طريق السلطان سعيد بن تيمور، وصولاً إلى طريق الربع الخالي وطريق السلطان فيصل بن تركي "دبا-ليما-خصب". كما تضيف شبكة السكك الحديدية العُمانية-الإماراتية المشتركة مسارًا جديدًا لنقل البضائع والركاب، عبر خط يبلغ طوله 238 كيلومترًا، يربط ميناء صحار بشبكة السكك الحديدية في دولة الإمارات.

وفّر تشغيل ميناء الدقم منصة لوجستية استراتيجية خارج مضيق

هـرمـز لخـدمـة قـطـاعي الصناعة والتجارة، بطاقة استيعابية تبلغ 3.5 ملايين حاوية، و5 ملايين طن من المواد الجافة، و800 ألف طن من البضائع متعددة الأغراض. كما أتاح تشغيل المرحلة الأولى من محطة رأس مركز طاقة تخزين تصل إلى 5.2 ملايين برميل، وربطها بالمصفاة، مما عزز من انتظام تدفق النفط الخام ورفع كفاءة تكامل البنية الميـنائية مع مشروعات الطاقة والصناعة.

يمتد أثر الربط اللوجستي ليشمل حركة الأفراد والخدمات وتسهيل الوصول إلى المواقع الصناعية والسياحية، ما يوسع خيارات المستثمرين عند اختيار مواقع مشاريعهم. كما أن تعدد الموانئ والطرق ومسارات النقل يعزز مرونة سلاسل الإمداد، ويدعم وصول المنتجات العُمانية إلى الأسواق بكفاءة أعلى، فضلًا عن ربط المصانع والمناجم والمزارع بمورّديها ومنافذ تصديرها.

وتتطور منظومة الربط في المرحلة القادمة مع مشروع شبكة السكك الحديدية العُمانية-الإماراتية المشتركة الذي يضيف مسارًا منتظمًا بين صحار والأسواق المتصلة بشبكة دولة الإمارات، وازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور، بالإضافة إلى طريق الربع الخالي وطريق السلطان فيصل بن تركي. وتكمن القيمة الاقتصادية لهذه المشاريع في تقليل التجزؤ بين مواقع الإنتاج والموانئ والأسواق، وتوسيع خيارات حركة البضائع والركاب.

شبكة السكك الحديدية العُمانية-الإماراتية المشتركة

قطارات الركاب

تصل سرعتها إلى **200** كم/ساعة، بسعة **400** راكب.

زمن الرحلة المتوقع

نحو **100** دقيقة بين صحار وأبوظبي.



طول الشبكة

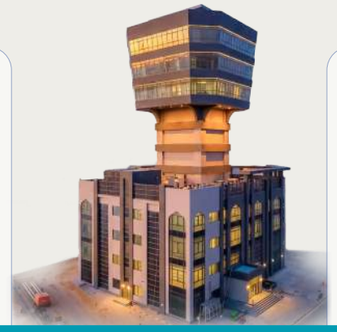
238 كم.

الأثر الاقتصادي واللوجستي

- تطوير شبكة سكك حديدية لنقل البضائع والركاب.
- تعزيز حركة التجارة وسلاسل الإمداد.
- ربط المناطق الصناعية والموانئ بالأسواق الإقليمية والدولية.
- تعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي إقليمي.



ميناء الدقم



القيمة الاستثمارية

+500 مليون ريال عُماني

المساحة

170 كم²

مكونات الميناء

- الرصيف التجاري.
- الرصيف الحكومي.
- رصيف المواد السائلة والسائبة.

محطات الحاويات	محطة المواد الجافة	محطة متعددة الاستخدامات
3.5 ملايين حاوية نمطية سنويًا	**5** ملايين طن متري سنويًا	**800** ألف طن متري سنويًا

البنية البحرية

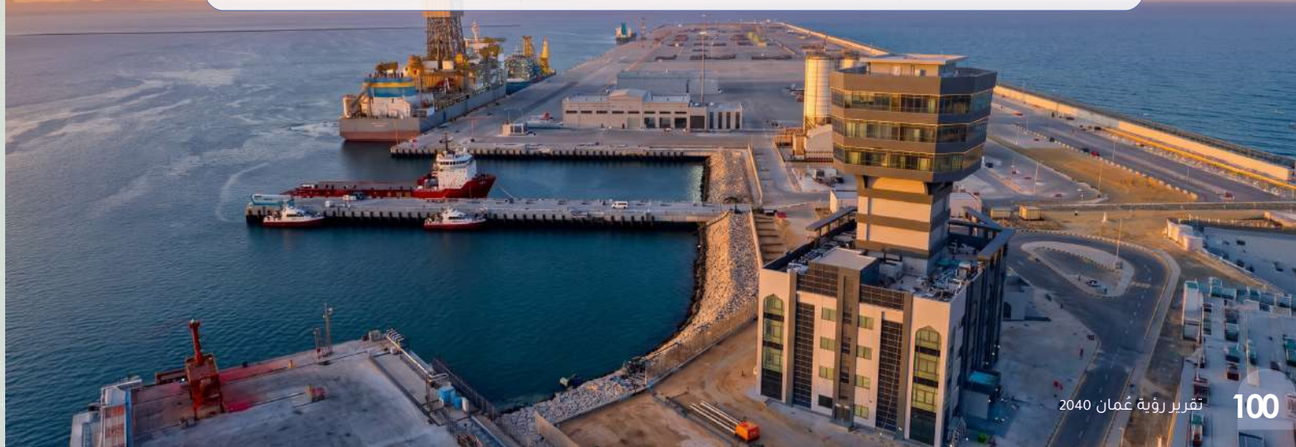


8.7 كم إجمالي أطوال كاسرات الأمواج

عمق يصل إلى **18** مترًا.

الأهمية الاقتصادية

- تعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي عالمي.
- تمكين الاستثمارات الصناعية والبتروكيماوية والطاقة الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
- رفع مساهمة قطاع الموانئ واللوجستيات في الناتج المحلي ودعم التنويع الاقتصادي.



محطة رأس مركز لتخزين النفط الخام

- **القيمة الاستثمارية:** نحو **200** مليون ريال عُماني.
- **السعة التخزينية:** **26.7** مليون برميل، منها **5.2** ملايين برميل مخصصة لمصفاة الدقم.
- **الربط:** خط أنابيب بطول **80** كم يربط المحطة بمصفاة الدقم.

السياحة والوجهات المتكاملة

في ضوء الاهتمام بقطاع السياحة كأحد القطاعات الاستراتيجية، تم إنجاز العديد من الفنادق والمنتجعات والمنصات الرقمية والوجهات السياحية المتكاملة في الربع الأول من عمر رؤية عُمان 2040، لتعزيز آفاق التجربة السياحية وتنوّعها، مستلهمة من التراث الثقافي والحضاري ما يُثري التجربة.

2020 قاعدة سياحية قائمة	2025 - 2021	2025 نطاق سياحي أوسع
548 منشأة فندقية	منتجات وتجارب جديدة.	**1,475** منشأة فندقية
26,733 غرفة فندقية	تشغيل منتجعات وفنادق جديدة.	**38,390** غرفة فندقية
1.72 مليون نزيل فندقي	إطلاق منصة المشغّل الوطني للسفر.	**5.1** ملايين نزيل فندقي
	تطوير وجهات متكاملة.	

دخلت العديد من المشروعات حيز التشغيل في مختلف محافظات سلطنة عُمان؛ فقد افتتح منتجع أليلا هينو باي في مرباط، ومنتجع دوسيت دي 2 نسيم في الجبل الأخضر، ومنتجع جميرا خليج مسقط، ثم فندق جي دبليو ماريوت مسقط في العام 2024.

وأضافت هذه المشروعات مُجتمعة أكثر من 870 وحدة فندقية، شملت الغرف والفيلات والأجنحة، ووسّعت نطاق الخيارات المتاحة في الضيافة

الساحلية والجبلية والبيئية، وسياحة المغامرات والأعمال والمؤتمرات، بما أسهم في تنويع المنتج السياحي بدلاً من تركزه في نمط أو موقع واحد.

وعزز افتتاح فندق ماندرين أورينتل في عام 2024 تنوع الضيافة في محافظة مسقط، ضمن مشروع ماندرين أورينتل ريزدنس الذي يجمع الفندق والوحدات السكنية والمرافق التجارية والترفيهية، باستثمار كلي يبلغ 100 مليون ريال عُماني. وتضيف هذه المكونات طلبًا على خدمات الضيافة وإدارة المرافق والتجزئة، وتوسع نطاق الأعمال المتاحة للموردين ومقدمي الخدمات.

واكتسبت هذه الأصول قدرة أكبر على الوصول إلى الأسواق مع إطلاق منصة المُشغل الوطني للسفر في عام 2021؛ إذ ربطت المنشآت والجولات والتجارب ومزودي الخدمات بقنوات الحجز والتوزيع الرقمية. وبحلول عام 2025، أتاحت المنصة أكثر من 320 نشاطاً سياحياً بالتعاون مع أكثر من 200 مزود خدمة.

وتتجاوز الأهمية الاقتصادية للمنصة مُجرد الترويج؛ فهي تحوّل المنتج السياحي المتفرق إلى عرض قابل للحجز والبيع، وتُخفض تكلفة وصول المنشآت المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الطلب السياحي.

تُشكّل المكونات التي دخلت حيز التشغيل في مدينة العرفان بدايةً لترسيخها وجهةً متعددة الاستخدامات؛ إذ عزّز افتتاح فندق "جي دبليو ماريوت" إلى جانب مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض ومنطقة الأعمال من قدرات المدينة في قطاع سياحة المؤتمرات والفعاليات. ومع استمرار تطوير المدينة على مساحة سبعة ملايين متر مربع، يتسع نطاقها ليشمل مرافق الضيافة، والأعمال، والترفيه، والرعاية الصحية، والسكن.

ومن شأن اكتمال هذه المكونات أن يعزز الطلب على خدمات الإقامة، والنقل، والمطاعم، والتجزئة، وإدارة المرافق، مما يسهم في زيادة مدة إقامة الزوار وتوسيع نطاق إنفاقهم ليشمل أنشطة وخدمات أوسع.

تزامن تشغيل هذه المشروعات مع زيادة الطاقة الاستيعابية للمنشآت ونمو حركة الزوار؛ إذ ارتفع عدد المنشآت الفندقية من 548 منشأة عام 2020 إلى 1,475 منشأة عام 2025، كما زاد عدد الغرف الفندقية من 26,733 إلى 38,390 غرفة. وفي السياق ذاته، ارتفع عدد نزلاء المنشآت الفندقية من نحو 1.72 مليون إلى 5.1 مليون نزيل في الفترة ذاتها، وبلغ عدد الزوار الوافدين 3.97 ملايين زائر في عام 2025. ويعكس هذا التغير تعافي حركة السفر بعد الظروف الاستثنائية التي شهدها عام 2020، مقروناً باتساع هيكلي في طاقة الإيواء وتنوع الوجهات وقنوات الوصول.

وتوسع مشروعات استثمار قلعة مطرح والبيت الكبير وقلعتي بهلا والميراني نطاق التجربة السياحية التراثية. فالمكونات المقترنة بهذه المعالم تشمل منافذ للحرف والهدايا، ومرافق للضيافة، ومعارض ومتاحف تتيح التعرف إلى تاريخ المكان. ويمنح تطوير هذه الخدمات الحرفيين والمنشآت المحلية مجالاً للمشاركة في الإنفاق المرتبط بالزيارة، مع بقاء المعالم التاريخية قاعدة قائمة يجري تطوير استخدامها السياحي والمحافظة على قيمتها الثقافية.

تتواصل جهود توسيع المنتج السياحي في المرحلة المقبلة عبر مشاريع نوعية؛ كمدينة يتي المستدامة، والجبل العالي، ومنتجع "كلوب ميد مسندم". فبينما تُعزز "يتي" المرافق الفندقية والترفيهية ضمن وجهة حضرية مستدامة، ويطور "الجبل العالي" سياحة المغامرات والضيافة الجبلية والفعاليات، يُضيف "كلوب ميد مسندم" بعدًا دوليًا للسياحة البحرية والطبيعية.

ويستمر تطوير مشروع خليج مسقط، الذي يشكل منتجع جميرا جزءاً من قاعدته الفندقية، بإضافة مكونات سكنية وترفيهية وحدائق ضمن مخطط يمتد استكماله إلى عام 2030. ومع اكتمال المرافق السياحية في المعالم التراثية، لا سيما بهلا والميراني، ستتسع تجربة الزائر لترتبط بالتاريخ والأنشطة الثقافية والمنتجات المحلية. وتدعم هذه الإضافات تنويع دوافع الزيارة وتوزيع إنفاقها على خدمات وأعمال تتجاوز المنشأة الفندقية.

تلفريك مطرح

3 كـــم

تربـط بيـن ميـنـاء مـطـرح، وقمة الجبل في منطقة الراية، وحي الورد

3 محطات



تجربة سياحية متكاملة

يقـدم إطـلالات بانورامية على مطرح ومعالمها، بما يـدعـم جاذبـيتها كوجهة سياحية.

قيمة تنموية مستدامة

يـسـهـم فـي الـتـنـويـع الاقتصادي.

تـعـزيـز الـنـشـاط التشغيلي.

تطـوير البـنـيـة الأسـاسـيـة للمنطقة.

مشروع الجبل العالي

الموقع

ولايـة الـجـبـل الأخضر، محافظة الداخلية.

القـيـمـة الاستثمارية

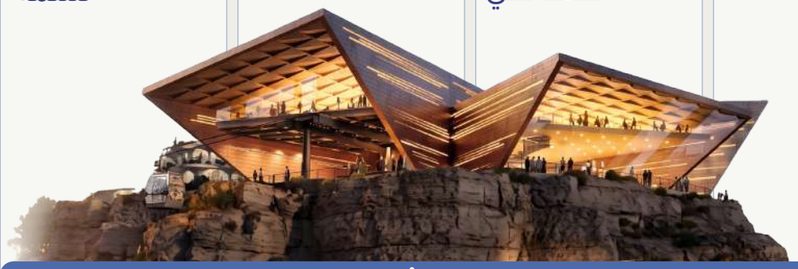
نحو **2** مليار ريال عُـمـانـي

المساحة

12 كم²

الـقـدرة الاستيعابية

نحو **10** ألـف نسمة



مكونات المشروع

وحـدات سـكـنـيـة.

فـنـادق ونـزل بيئية ومخيمات.

مرافق سياحية وتـرفـيـهـية.

الاستدامة



تطـوير وجهـة جبلـيـة متكاملـة وفـق مـبـادئ الاسـتـدامة والطاقة المتجددة.

الأثـــر



تعزيز السياحة الجبليةوالاستثمار الـعـقـاري وتـنـويـع المنتـجـات السياحية في سلطنة عُمان.

مشروع ماندرين أورينتل ريزدنس

- **الافتتاح: 2024.**
- **حجم الاستثمار: 100** مليون ريال عُماني.
- **القيمة الاقتصادية:** تنويع العرض السياحي في مسقط وتوسيع الطلب على خدمات الضيافة والتجزئة وإدارة المرافق.

فندق جي دبليو ماريوت مسقط

- **الافتتاح: 2024.**
- **القيمة الاستثمارية: 47** مليون ريال عُماني.
- **السعة الفندقية: 304** غرف وأجنحة.

قلعة مطرح والبيت الكبير

- **القيمة الاستثمارية:** نحو **600** ألف ريال عُماني.

المرافق:

- معرض ومتحف.
- مطعم وخدمات عامة للزوار.
- مساحة لعرض المنتجات الحرفية والهدايا.

قلعة بهلاء

- **القيمة الاستثمارية:** نحو **780** ألف ريال عُماني.

المرافق:

- متحف ومعرض.
- مطعم وخدمات عامة للزوار.
- مساحة لعرض المنتجات الحرفية والهدايا.

الإنتاج الغذائي والتصنيع والتخزين

شهد قطاع الإنتاج الغذائي وتصنيعه وتخزينه زخماً كبيراً عبر مختلف سلاسله؛ إذ تتكامل مشروعاته بدءاً من المزارع ومصائد الأسماك وتوفير الأعلاف، مروراً بمراحل التجميع والتبريد، وصولاً إلى التصنيع النهائي، لتُشكل بذلك سلسلة توريد غذائي متصلة الحلقات.



ربط مشروع "مروج" منتجي الحليب في محافظة ظفار بمراكز التجميع والتصنيع، مستكملاً سلسلة القيمة الخاصة بإنتاج الحليب ومشتقاته وتعبئتها وتوزيعها، والتي شكّل مشروع مزون للألبان جزءاً رئيساً منها. وفي موازاة ذلك، أضافت مشروعات إنتاج القمح وبيض المائدة والروبيان والأسماك الزعنفية قدرات إنتاجية مباشرة في عدد من المنتجات الغذائية، فيما وفرت شركة إنتاج للأغذية ومشروع تكرير السكر طاقات إضافية للتصنيع، وأضافت صوامع صحار قدرة تخزينية تدعم انتظام إمدادات الحبوب.

وتتكامل هذه المشروعات مع مجموعة من المدخلات والخدمات الممتدة عبر مراحل سلسلة القيمة قبل الإنتاج وبعده؛ إذ يدعم مشروعا أمهات الدجاج والأعلاف الإنتاج الحيواني، ويوفر مشروع إمداد المياه المجددة موردًا مائيًا لمزارع قرية الشخاخيط.

وأوجدت هذه المشروعات قدرات تشغيلية وإنتاجية ملموسة؛ إذ بلغ متوسط إنتاج مزون للألبان

نحو 70 مليون لتر في عام 2025، وتجاوز عدد منتجاتها 100 منتج، فيما أسهم مشروع "مروج" في تنظيم عمليات تجميع الحليب وتوجيهه إلى مراحل التصنيع.

كما بلغت الطاقة الإنتاجية لمشروع بيض المائدة نحو 360 مليون بيضة سنويًا، فيما أضافت صوامع صحار طاقة تخزينية تبلغ 156 ألف طن. وتعكس هذه القدرات تنامي الترابط بين حلقات الإنتاج والتصنيع والتخزين والتوزيع، وتُعزز قدرة القطاع الغذائي على بناء سلاسل إمداد أكثر تكاملاً واستقراراً.

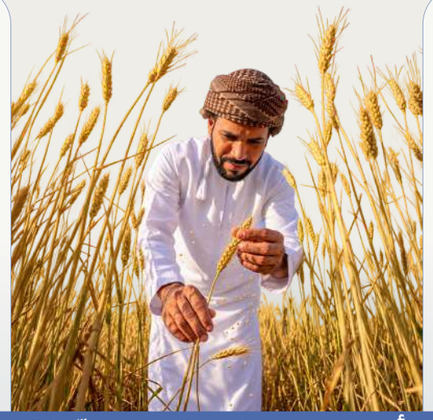
وفي قطاع الاستزراع السمكي، بلغ الإنتاج نحو 12.5 ألف طن في عام 2025، بالتوازي مع تشغيل مشروعات في إنتاج الروبيان والأسماك الزعنفية، وربطها بمراحل التجهيز والتبريد والتسويق. وواكب اتساع هذه القاعدة ارتفاع القيمة المضافة الحقيقية لقطاع الزراعة وصيد الأسماك من 775.4 مليون ريال عُماني في عام 2020 إلى 1.13 مليار ريال عُماني في عام 2025. ويعكس هذا الاتجاه نموًا أوسع في النشاط وتكاملاً متزايداً لبعض حلقاته.

ويمتد تطوير سلاسل الإنتاج الزراعي إلى الاستفادة من المتبقيات عبر مشروع الاقتصاد الحيوي منخفض الكربون لإدارة المخلفات الزراعية، الذي بدأ إعداد تصوره ودراسة جدواه في عام 2026. ويستهدف إنشاء مراكز لتجميع المخلفات، مدعومة بمنصة رقمية، وتحويلها إلى سماد عضوي وفحم حيوي وغاز حيوي وأعلاف. ومن شأن هذه المنظومة عند تطويرها أن تتيح للمزارعين بدائل للتخلص من المخلفات، وتوفر منتجات لتحسين التربة ومدخلات للأنشطة الزراعية، وتفتح أعمالاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجمع والنقل والمعالجة. وتربط هذه الوظائف خفض الأعباء البيئية بتنمية القيمة الاقتصادية للموارد المستخدمة في الإنتاج الغذائي.

إنتاج القمح في مزارع النجد

نمو زراعي يعزز الأمن الغذائي

حوالي
6,400
فدان مزروع
بمنطقة النجد الزراعية بولاية ثمريت.



7,723
طن في 2025.
إجمالي إنتاج القمح.

أصناف متنوعة ومحسّنة


نجد 1


نجد 2


الأصناف الأسترالية


قريات

بما يدعم التكيف مع الظروف المناخية ورفع الإنتاجية.

دعم للإنتاج والاستدامة

توفير تقاوي مدعومة.	حاصدات حديثة تُوفَّر مجاناً.	إرشاد فني.	تسهيل تسويق المحصول.

تعزيز الأمن الغذائي بتقليل استيراد القمح وزيادة إنتاجه محليًا.



مشروع استزراع الصفيلح العُماني

استثمار نوعي يعزز الثروة السمكية والأمن الغذائي



التكلفة الإجمالية

10 مليون ريال عُماني

مساحة المشروع

37,240 م²

الطاقة الإنتاجية المستهدفة

600 طن سنويًا

من الصفيلح العُماني عالي القيمة الاقتصادية، ضمن أول مشروع من نوعه في المنطقة.

الإنتاج والتصدير

- تعزيز الإنتاج التجاري للصفيلح العُماني.
- تلبية احتياجات الأسواق المحلية والعالمية وتعزيز الصادرات السمكية.



الاستدامة والتنمية

- دعم المخزون الطبيعي للصفيلح العُماني.
- تنويع استثمارات الأمن الغذائي.
- تنمية الكفاءات وتوفير فرص عمل للشباب العُماني.





مصنع إنتاج الأعلاف الحيوانية والأحياء المائية

- **الموقع:** مدينة خزائن الاقتصادية .
- **المساحة:** **10,7** فدان.
- **القيمة الاستثمارية:** **36** مليون ريال عُماني.

القدرة الإنتاجية:

- **100** ألف طن سنويًا من الأعلاف الحيوانية.
- **300** ألف طن سنويًا من أعلاف الأحياء المائية.

صوامع صحار للحبوب

- **الموقع:** ميناء صحار الصناعي.
- **المساحة:** **24** فدان.
- **القيمة الاستثمارية :** **24** مليون ريال عُماني.
- **القدرة التخزينية:** **156** ألف طن سنويًا.

المجمع الصناعي للتمور

- **الموقع:** ولاية نزوى، محافظة الداخلية.
- **المساحة:** **10** فدان.
- **القيمة الاستثمارية:** **17** مليون ريال عُماني.
- **القدرة الإنتاجية :** **5,318** طن سنويًا.

مشروع تجميع وتصنيع الألبان "مروج"

- **الموقع:** ولاية صلالة، محافظة ظفار.
- **المساحة:** **47.6** فدان.
- **القيمة الاستثمارية:** **16** مليون ريال عُماني.
- **القدرة الإنتاجية:** **32** ألف طن سنويًا.

مشروع إنتاج بيض المائدة

- **الموقع:** ولاية عبري، محافظة الظاهرة.
- **المساحة:** **4,285** فدانًا.
- **القيمة الاستثمارية:** **26** مليون ريال عُماني.
- **القدرة الإنتاجية :** **360** مليون بيضة سنوياً.

مشروع تكرير السكر

- **الموقع:** ولاية صحار، محافظة شمال الباطنة.
- **المساحة:** **4.3** ألف فدان.
- **القيمة الاستثمارية :** **141** مليون ريال عُماني.
- **القدرة الإنتاجية:** مليون طن سنوياً.

مشروع صيد أسماك السطح الصغيرة

- **الموقع:** ولاية الدقم، محافظة الوسطى.
- **القيمة الاستثمارية:** **36** مليون ريال عُماني.
- **القدرة الإنتاجية :** **80** ألف طن سنويًا.

المنتجات الدوائية والأمن الدوائي

يُعدّ قطاع الأدوية من القطاعات ذات الأولوية الوطنية؛ إذ شهدت المرحلة الماضية إنشاء العديد من المصانع والمختبرات والمخازن لتعزيز القدرات الوطنية وضمان استمرارية الإمداد.



عززت مصانع "فيلكس" و"ميناجين" و"ظفار" للصناعات الدوائية قدراتها بإضافة خطوط إنتاج محلية جديدة، بينما وسّع مصنع "لالان الشرق الأوسط" عملياته لتشمل تعبئة القفازات الطبية وتعقيمها. وإلى جانب هذه الجهود، وفّر مشروع "تعزيز اقتصاد الدواء والأمن الدوائي" إطاراً داعماً لتوسيع نطاق التصنيع، كما أسهم دعم المخزون الاستراتيجي الدوائي في ضمان استمرارية الإمدادات ورفع الجاهزية لتلبية الاحتياجات الصحية.

ويتسم هذا الإنتاج بالتنوع ليشمل الأدوية والمحاليل والمستحضرات الحيوية والمستلزمات الطبية، وهي منتجات تتفاوت في تقنياتها وخطوط إنتاجها ومعايير اعتمادها. ولا تقتصر قيمة هذا التنوع على زيادة عدد المصانع فحسب، بل في التحوّل نحو منتجات أكثر تخصصاً وتطوراً، تتطلب مستويات أعلى من المعرفة والجودة ورأس المال؛ مما يؤدي إلى تراكم الخبرات الوطنية في مجالات الصيدلة والكيمياء والهندسة وضبط الجودة، متجاوزاً بذلك هدف إحلال المنتج المحلي محل المستورد إلى آفاق معرفية وصناعية أوسع.

وتعمل المصانع ضمن منظومة أوسع تشمل الترخيص والاعتماد والمشتريات والتوزيع وإدارة المخزون الاستراتيجي. فالمنتج الدوائي لا يتحوّل إلى قدرة وطنية بمجرد خروجه من خط الإنتاج، وإنما عندما يستوفي متطلبات الجودة،

ويدخل قنوات الشراء، ويصل إلى المنشآت الصحية والصيدليات، ويصبح جزءاً من مخزون يعزز استمرارية الإمداد. ومن هذه الزاوية، يعتمد الأثر الاقتصادي للصناعة على انتظام الطلب، وجودة التنظيم، وكفاءة التوزيع، بقدر اعتماده على الطاقة التصنيعية.

وظهر أثر ذلك في توسع قاعدة الإنتاج المحلي ودخول مصانع جديدة مرحلة التشغيل، من بينها فيلكس وميناجين وظفار، إلى جانب تشغيل مشروع تعزيز اقتصاد الدواء ودعم المخزون الاستراتيجي. ولا يعني الأمن الدوائي الاكتفاء الكامل من جميع الأصناف، وإنما رفع مرونة الإمداد من خلال تعدد مصادر التوريد، وتوفير طاقات محلية لأصناف مختارة، وبناء مخزون يعزز القدرة على الاستجابة. كما يسهم الإنتاج المحلي في الاحتفاظ بجزء من القيمة المضافة داخل سلطنة عُمان، عبر أنشطة التصنيع والاختبار والتعبئة والتخزين والتوزيع.

ومواصلةً لهذا المسار، تتجه المشروعات إلى منتجات أكثر تخصصاً؛ إذ يضيف مصنع عز طاقة سنوية تتجاوز 18 مليون عبوة من المحاليل الوريدية، فيما يفتح مشروع أوبال المجال أمام إنتاج اللقاحات والمستحضرات الحيوية، وتتوسع مشروعات المستلزمات الطبية في تغطية جانب إضافي من الطلب المحلي.

ويتعاظم أثر هذه الطاقات كلما ارتبطت بمنظومة البحث والتطوير والاعتماد والمشتريات وإدارة المخزون والتوزيع؛ إذ تتحقق القيمة المضافة الأعلى للصناعة الدوائية عندما تتكامل فيها اعتبارات الأمن الصحي مع المعرفة الصناعية ومرونة سلاسل الإمداد.

مصنع فيلكس للصناعات الدوائية

- **الموقع:** المنطقة الحرة بصلالة.
- **القيمة الاستثمارية:** نحو **35** مليون ريال عُماني.
- **الإنتاج المستهدف:** أكثر من **100** منتج دوائي.

مصنع عز للصناعات الدوائية

- **الموقع:** مدينة نزوى الصناعية.
- **المساحة:** **20 ألف م²**.
- **الطاقة الإنتاجية:** **20** مليون عبوة من المحاليل الوريدية سنوياً.

مصنع ميناجين للصناعات الدوائية



الافتتاح

2024

القيمة الاستثمارية

+20 مليون ريال عُماني

الأهمية

- الأول من نوعه في الشرق الأوسط.
- يوفر الأدوية المتخصصة وأدوية الأمراض النادرة.

أبرز مجالات الإنتاج



- العلاجات المتخصصة لأمراض الكلى.
- علاجات أمراض الدم الوراثية.
- علاجات الأمراض الأيضية.
- أدوية السرطان بأنواعها.





التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي

أولت رؤية عُمان 2040 التقنية والابتكار مكانة محورية في بناء اقتصاد أكثر تنوّعًا وتنافسية، وفي تطوير خدمات عامة أكثر كفاءة واستجابة، وتحسين جودة الحياة في المدن والمجتمعات. ويقوم التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي على تنمية القدرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها في تطوير السلع والخدمات ورفع الإنتاجية؛ فالتقنية لم تعد قطاعًا قائمًا بذاته فحسب، بل امتدّ أثرها عبر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ليشمل أساليب الإنتاج وإدارة الموارد وتصميم الخدمات وتحليل البيانات والوصول إلى الأسواق واتخاذ القرار. ويرتبط هذا التوجّه بأهداف الرؤية في تطوير مدن ذكية ومستدامة تتكامل فيها أنماط الحياة والتنقّل.

وخلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الرؤية، اتّسع نطاق المشروعات التقنية من رقمنة الإجراءات وتطوير شبكات الاتصالات إلى بناء أصول وقدرات وطنية في الفضاء والحوسبة واستضافة البيانات والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والمدفوعات الرقمية، وتطوير قدرات الأمن الإلكتروني. وشمل هذا التوسّع إنشاء بنية تستوعب التطبيقات وتدعم تشغيلها؛ فالكابلات البحرية تعزّز الاتصال، ومراكز البيانات توفّر القدرة الحاسوبية، والمختبرات ومراكز الامتياز تنقل المعرفة وتختبر الحلول، والمنصات الرقمية تصل الخدمات بالمستفيدين. وفي البحث الطبي، يهيّئ مشروع الجينوم العُماني مرجعًا علميًا لدراسة الخصائص الوراثية وتطوير تطبيقات التشخيص والوقاية.

ويمتدّ أثر التقنية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي تساند الاستكشاف والإنتاج في التعدين، وتدعم الأتمتة ورفع الكفاءة في التصنيع، وتطوّر التجربة السياحية، وتوسّع أدوات التعليم والتدريب، وتحسّن التشخيص والخدمات الصحية، وترتقي بالخدمات الحكومية والمالية. وبذلك لا تقتصر قيمة التقنية على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، بل تظهر في قدرتها على تطوير أساليب العمل والإنتاج وتقديم الخدمات في القطاعات التي تستخدمها.

ويتيح توظيف البيانات والمنصات الرقمية والتقنيات المتقدّمة فهم احتياجات المستفيدين والأسواق بصورة أدق، وتحسين تصميم المنتجات والخدمات، ومتابعة العمليات ورفع كفاءتها، وإعداد الدراسات والمسوحات التي تساند القرارات الاستثمارية والتخطيطية. كما يوسّع انتشار هذه التطبيقات مشاركة الأفراد والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية في تطوير الحلول الرقمية واستخدامها، ويفتح مجالًا أمام الشركات والكفاءات الوطنية لتقديم خدمات متخصّصة في البرمجة والتحليل والتصميم والتشغيل والأمن الرقمي، بما يعزّز القيمة المتولّدة من التقنية داخل الاقتصاد الوطني.

وتنتظم المشروعات في ثلاثة مسارات مترابطة: الفضاء وصناعة الخدمات الفضائية؛ والبنية الرقمية والبيانات، بما تشمله من اتصال وحوسبة وتطبيقات للبيانات في الخدمات والبحث العلمي، وجهود لحماية الأنظمة وتنمية الخبرات المتخصّصة؛ والتقنيات المالية الحديثة، وتشمل شبكة البطاقات الوطنية وتجربة العملة الرقمية ومسرّعات الابتكار المالي.

الفضاء وصناعة الخدمات الفضائية

نُفّذت في ميناء "إطلاق" الفضائي بالدقم مهمّة "الدقم 1" في عام 2024، ثم مهمّة "الدقم 2" في عام 2025، بما أتاح اختبار إجراءات الإطلاق والسلامة والتنسيق الفني واللوجستي في موقع عُماني. كما أُطلق القمران "أمان 1" و"أو إل1-"، لتتّسع مشاركة القطاع الخاص إلى امتلاك أصول فضائية وتشغيلها وتطوير الخدمات المرتبطة بها.

وشكّل اعتماد السياسة الوطنية للفضاء وبرنامجها التنفيذي للفترة 2023 - 2033 إطارًا لتوجيه هذا النشاط نحو مجالات ذات عائد معرفي واقتصادي. فقد جمع البرنامج بين تطوير البنية الأساسية، وتنظيم عمليات الإطلاق، وبناء القدرات، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتوسيع استخدام التطبيقات الفضائية. وأسهم ذلك في الانتقال من مبادرات متفرقة إلى منظومة تربط المشروعات الحكومية بالشركات والجامعات ومقدّمي الخدمات.

وتتّسع تطبيقات الأقمار الاصطناعية لتشمل إنتاج بيانات وصور يمكن توظيفها في التخطيط العمراني، ومتابعة الموارد الطبيعية والبيئية، وإدارة الزراعة والثروة السمكية، ورصد التغيّرات المكانية، ودعم الاستجابة للحالات الطارئة. ويؤدي توطين القدرة على استقبال هذه البيانات وتحليلها إلى توسيع الطلب على البرمجيات والتحليل المكاني والنمذجة والاستشارات المتخصّصة، وربط النشاط الفضائي باحتياجات قطاعات إنتاجية وخدمية متعدّدة.

ولا تقف القيمة المتولّدة من المهمّة الفضائية عند لحظة الإطلاق؛ إذ تسبقها أعمال التصميم والتجميع والاختبار والتأمين والتنسيق اللوجستي، وتتبعها عمليات التحكّم والاتصال واستقبال البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى خدمات. ولهذا تتوزّع الفرص الاقتصادية على شبكة من الشركات والمختبرات ومقدّمي الخدمات الهندسية والرقمية، وهو ما يمنح المشروع الفضائي قدرة على تنشيط أنشطة أصغر حجمًا وأكثر تنوّعًا.

كما يتيح وجود موقع إطلاق وطني اختبار نماذج تشغيلية مرتبطة بسلامة المجال، وإدارة المهمّات، وتجهيز المركبات، ونقل المعدات، والتعامل مع البيانات الفنية. ويرفع تراكم الخبرة في هذه الوظائف جاهزية المنظومة لاستقبال مهمّات أكثر تعقيدًا، ويمنح الشركات العُمانية سجلًا عمليًا يمكن البناء عليه عند التوسّع في العقود والشراكات الإقليمية والدولية.

وفي جانب تنمية القدرات، دعم برنامج مسرّعة عُمان للفضاء عشر شركات ناشئة، تخرّجت منها سبع شركات، وشملت أنشطته لقاءات وورشًا ومحاضرات متخصّصة، إلى جانب مذكرات تعاون واستثمارات أولية. كما وفّر مختبر هندسة الفضاء بجامعة السلطان قابوس محطة أرضية وثلاث ورش متخصّصة، وربط التدريب الجامعي بالتصميم والاتصال والاختبار. وأتاح برنامج

تأهيل الكوادر الوطنية في قطاع الفضاء مشاركة أكثر من 300 مستفيد في مسارات تدريبية متخصّصة.

ويكتسب بناء القدرات أهميته من طبيعة القطاع نفسه؛ فالصناعة الفضائية تعتمد على تخصّصات متداخلة تشمل الهندسة الميكانيكية والكهربائية وهندسة الاتصالات والبرمجيات وتحليل الصور وإدارة المخاطر. وعندما تتّصل برامج التدريب بالمختبرات والمهمّات الفعلية، تصبح المعرفة المكتسبة أقرب إلى احتياجات التشغيل، وتزداد قدرة الخريجين والباحثين ورواد الأعمال على الانتقال من التعلّم النظري إلى تطوير مكوّنات وخدمات قابلة للاختبار.

واتّسعت قاعدة النشاط الفضائي؛ إذ ارتفع عدد الشركات العاملة في القطاع من 11 شركة في عام 2023 إلى 26 شركة بنهاية عام 2025، ونمت استثمارات القطاع الخاص في قطاع الفضاء بنسبة 270% خلال الفترة ذاتها. ورافق ذلك تنوّع في الأنشطة المرتبطة بالهندسة والاتصالات وتحليل الصور والبيانات، بما وسّع مشاركة الشركات العُمانية في حلقات متعدّدة من سلسلة القيمة الفضائية.

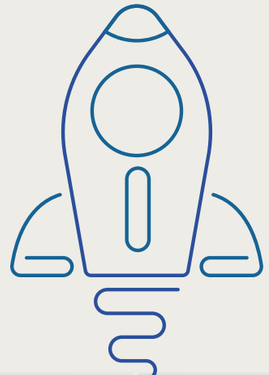
وتتكامل مشروعات الفضاء ضمن منظومة مترابطة؛ فموقع الإطلاق يستند إلى خدمات النقل والاتصالات والسلامة والتجهيز والصيانة، ويرتبط تشغيل الأقمار الاصطناعية بالمحطات الأرضية وأنظمة التحكّم والاتصال واستقبال البيانات وتحليلها، فيما تستفيد الشركات الناشئة من المختبرات والبرامج التدريبية والتمويل والعقود التي تتيح اختبار حلولها وتطويرها. ومن خلال هذا الترابط، تمتدّ القيمة الاقتصادية للمشروعات الفضائية إلى شبكة أوسع من المورّدين ومقدّمي الخدمات والشركات والكفاءات الوطنية، ويتحوّل الاستثمار في الأصول الفضائية إلى طلب على الخبرات الهندسية والبرمجيات والتحليل والتشغيل والخدمات اللوجستية والفنية داخل الاقتصاد الوطني.

وتم توقيع اتفاقية تصميم وتصنيع وإطلاق أول قمر اصطناعي عُماني "عُمان سات 1" في نوفمبر 2025. ويستهدف المشروع بناء قدرة وطنية للاتصالات الفضائية الآمنة وتقديم خدمات للقطاعين العام والخاص، تمهيدًا للانتقال إلى الإطلاق والتشغيل خلال الأعوام اللاحقة. ويهيّئ القمر مجالًا لتطوير خدمات الاتصالات والتشغيل والتدريب والبحث التطبيقي، وتكوين خبرات وطنية ترتبط بإدارة المهمّات الفضائية.

ومع تقدّم تصنيع "عُمان سات 1" واستكمال البنية التجارية لميناء "إطلاق"، يتّسع المجال أمام سلطنة عُمان للانتقال من المهمّات التجريبية وبناء الخبرة إلى تقديم خدمات إطلاق واتصالات فضائية قابلة للتسويق إقليميًا. ويتعزّز أثر هذه المشروعات من خلال ارتباط الشركات الوطنية والجامعات والمورّدين بها، وتطوير منتجات وخدمات تعتمد على البيانات الفضائية.

ميناء إطلاق الفضائي بالدقم

أول ميناء فضائي تجاري في سلطنة عُمان



موقع استراتيجي في ولاية الدقم

- يقع عند خط عرض 18°
- يتيح الوصول إلى مدارات متعددة
- موقع ساحلي بمسار مفتوح فوق البحر لعمليات الإطلاق
- قريب من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بما يدعم الخدمات اللوجستية

بنية متكاملة للإطلاق

- 3 مجمعات إطلاق لمركبات بأحجام مختلفة
- مرافق لتجميع واختبار المركبات والحمولات
- مراكز للتحكم بالمهمات وسلامة نطاق الإطلاق
- مرافق الوقود والصيانة والطوارئ

محطتان لبناء الخبرة

- الدقم 1 | 2024
- الدقم 2 | 2025

القمر الاصطناعي العُماني "عُمان سات 1"

أول قمر اصطناعي عُماني مخصص للاتصالات

الخدمة المستهدفة:

اتصالات فضائية آمنة وخدمات للقطاعين العام والخاص.

بدء التصنيع:

نوفمبر 2025، تمهيدًا للإطلاق والتشغيل في الأعوام اللاحقة.

مجالات للخبرة الوطنية:

- التشغيل
- التدريب
- الاتصالات
- البحث التطبيقي

الأثر الاستراتيجي:

- تعزيز السيادة الرقمية وأمن المعلومات
- تطوير البنية الأساسية للاتصالات الفضائية
- دعم الاقتصاد الرقمي في سلطنة عُمان



القمران "أمان 1" و"أو إل1-"



أصول فضائية عُمانية:

إطلاق أقمار اصطناعية مملوكة للقطاع الخاص.

قدرة تشغيلية:

توسيع المشاركة الوطنية في تشغيل الأقمار والخدمات المرتبطة بها.

أنشطة مرتبطة بالفضاء:

فتح مجالات للشركات والخبرات الفنية والرقمية المرتبطة بالأصول الفضائية.

برنامج مسرّعة عُمان للفضاء



10 شركات ناشئة:

استفادت من الدعم، وتخرّجت منها 7 شركات.

تطوير الأعمال:

لقاءات وورش ومحاضرات متخصّصة وبرامج إرشاد وربط بالأسواق.

الارتباط بالسوق:

تعاون وشراكات تساعد الشركات على تطوير الحلول والخدمات الفضائية.

مختبر هندسة الفضاء بجامعة السلطان قابوس



التجهيزات:

محطة أرضية و3 ورش متخصّصة.

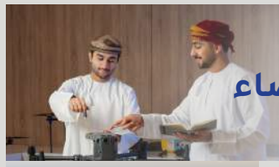
التطبيق العملي:

ربط التدريب والبحث بأعمال التصميم والاتصال والاختبار.

بناء المهارات:

تكوين خبرات هندسية وتقنية متّصلة بمتطلّبات المهمّات الفضائية.

برنامج تأهيل الكوادر الوطنية في قطاع الفضاء



أكثر من 300 مستفيد:

شاركوا في مسارات تدريبية متخصّصة في المجال الفضائي.

تأهيل مرتبط بالتطبيق:

إعداد الكفاءات للأنشطة الفنية والبحثية والخدمات الفضائية.

اتساع القاعدة الوطنية:

دعم مشاركة الكفاءات في قطاع يتطلّب تخصّصات هندسية ورقمية متعدّدة.

البنية الرقمية والبيانات

أضافت مشروعات مراكز البيانات والربط البحري قدرات جديدة إلى البنية الرقمية في سلطنة عُمان. فقد افتُتحت في عام 2023 المرحلة التجريبية الأولى من مركز "إكساهيرتز" لمعالجة البيانات واستضافة عمليات الحوسبة في المنطقة الحرة بصلالة، بالتوازي مع وضع أساس المرحلة التالية للمشروع.

وتشكّل هذه المراكز بنية تحتية رقمية متكاملة، تضم أنظمة الطاقة والاتصالات والحماية والتبريد والتشغيل البرمجي في منظومة واحدة لاستضافة البيانات ومعالجتها. كما توسّع الطلب على خدمات الشبكات والأمن السيبراني والصيانة وإدارة الطاقة، وترفع قدرة المؤسسات على تشغيل التطبيقات والخدمات السحابية وتحليل البيانات بالقرب من المستخدمين والأسواق.

ويمنح الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان واتصالها بمسارات الكابلات البحرية هذه المشروعات وظيفة تتجاوز توفير سعة حاسوبية محلية. فالجمع بين الربط الدولي ومراكز الاستضافة والطاقة والخدمات الفنية يهيّئ بيئة لمعالجة البيانات وتقديم الخدمات الرقمية إلى أسواق أوسع. ويتوقف تعظيم القيمة من هذه البنية على نمو التطبيقات والمحتوى والخدمات المهنية التي تطوّرها الشركات بالاستناد إليها، بحيث تصبح القدرة الحاسوبية أساسًا لتطوير منتجات وخدمات رقمية.

ويضيف مشروع إنشاء كابل بحري للاتصالات في محافظة مسندم مسارًا إضافيًا لربط المحافظة، بقيمة استثمارية تبلغ 8 ملايين ريال عُماني. وقد بدأ المشروع في عام 2025، ويستهدف تعزيز جودة خدمات الاتصالات وضمان استمراريتها للأفراد والمنشآت والمؤسسات العامة. وتكمن أهميته في تعزيز قدرة الشبكة على مواجهة انقطاع الخدمات، وتهيئة اتصال أكثر موثوقية للتواصل اليومي والأعمال والخدمات الرقمية. كما يتيح تنفيذه مشاركة مقاولين محليين في الأعمال المساندة، وبناء خبرات وطنية في البنية الأساسية الرقمية.

ويدعم مركز الامتياز لتقنيات الاتصالات المتقدّمة وإنترنت الأشياء نقل المعرفة واختبار التطبيقات المرتبطة بشبكات الجيل الخامس والأجهزة المتّصلة، فيما توفّر منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة بيئة لاستقطاب الشركات والتقنيات المتقدّمة وتطوير حلول تخدم القطاعات الاقتصادية والخدمية. وتتنوّع وظائف هذه المشروعات بين توسيع الاتصال، واستضافة البيانات ومعالجتها، واختبار التطبيقات وتطويرها. وتتيح هذه الوظائف للشركات والكفاءات المتخصّصة مجالات للعمل في البرمجيات والتحليل وتصميم الخدمات الرقمية.

ومن خلال اتصال البنية الرقمية بالتطبيقات، تمتدّ آثارها إلى قطاعات متعدّدة. ففي الصناعة يمكن لأجهزة الاستشعار والتحليل الفوري دعم متابعة العمليات والصيانة، وفي الزراعة والمياه تساعد البيانات على رصد الاستخدام والتغيّرات، وفي السياحة والخدمات تتيح المنصات فهم الطلب وتصميم تجربة أكثر ملاءمة للمستفيد. ويحوّل استخدام التطبيقات في هذه القطاعات الاستثمار في الاتصالات والحوسبة إلى تحسينات تشغيلية ومنتجات رقمية وطلب على مهارات البرمجة والتحليل وإدارة الأنظمة.

وقدّم مشروع التحوّل الرقمي للخدمات الحكومية، الذي دُشّن في عام 2021، تطبيقًا لهذا التوجّه في الخدمات الشرطية؛ إذ جمع بين أتمتة الخدمات وإعادة هندسة الإجراءات والربط الإلكتروني، لتقليل زمن إنجاز المعاملات وتحسين تجربة المستفيد. وتتمثّل الإضافة المعرفية للمشروع في تحويل إجراءات الخدمة إلى مسارات رقمية مترابطة، تتيح استخدام البيانات في تنفيذ المعاملة ومتابعتها، وتدعم اتّساق المعلومات بين الأنظمة المرتبطة بها.

وساندت أكاديمية الأمن الإلكتروني المتقدّم، التي أُنشئت من خلال مركز الدفاع الإلكتروني، توسّع الخدمات الرقمية بتأهيل كفاءات متخصّصة في حماية الأنظمة والبيانات. وقد جمعت برامجها بين التدريب العملي ومحاكاة التهديدات وتأهيل مدرّبين عُمانيين لنقل المعرفة. ويربط هذا التدريب اكتساب المهارات باحتياجات تشغيل الأنظمة في القطاعات الحكومية والخاصة، ويساعد المؤسسات على التعامل مع المخاطر المصاحبة لاستخدام التطبيقات والشبكات.

وفي مارس 2023، نُفّذ تمرين البنية الأساسية الوطنية بالشراكة مع مركز الدفاع الإلكتروني، بمشاركة ستّ مؤسسات حكومية وخاصة تمثّل قطاعات النفط والغاز، والمصارف والتمويل، والمياه والصرف الصحي، والكهرباء. وأتاح التمرين اختبار التعامل مع الحوادث الإلكترونية والتنسيق بين القطاعات، وربط المعرفة الفنية بإجراءات الاستجابة والتواصل واتخاذ القرار. وتكمن أهميته في اختبار جاهزية المؤسسات التي تقدّم خدمات تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية والحياة اليومية
.
وشملت قدرات مركز الدفاع الإلكتروني بنهاية عام 2025 منظومات وآليات للاستجابة للحوادث السيبرانية، إلى جانب خطة لبناء الكفاءات الوطنية وتأهيلها. وتساند هذه القدرات استمرارية الخدمات وحماية المعلومات مع اتساع استخدام المنصات الرقمية، وتدعم الثقة في المعاملات وقدرة المؤسسات على الاعتماد على بياناتها في العمل واتخاذ القرار.

وتضيف هذه الجهود إلى الاستثمار في الاتصالات والحوسبة خبرة وطنية متخصّصة في إدارة المخاطر الرقمية. فالتدريب والتمارين يهيّئان العاملين

لاختبار إجراءات الحماية والتعامل مع الحوادث، بينما تساند قدرات الاستجابة استمرارية التشغيل. ومن خلال هذا الارتباط، تصبح حماية الأنظمة جزءًا من القدرة على تقديم الخدمات الرقمية وتطويرها، ويزداد الطلب على المعرفة الفنية والخدمات المتخصّصة اللازمة لاستخدام التقنية بأمان.

وامتدّ تطوير استخدام البيانات إلى العمل الرقابي. حيث بدأ في أغسطس 2025 العمل على تطوير منصة الربط الإلكتروني لتوحيد الوصول إلى الأنظمة ذات الصلة بالرقابة، واكتمل تطويرها في يناير 2026. وتوفّر المنصة مدخلًا موحّدًا إلى المعلومات المتاحة للمستخدم وفق صلاحياته، وتقلّل عدد الروابط وخطوات البحث، بما ييسّر تجميع الأدلة وتحليلها ومتابعة الأعمال الرقابية.

وفي القطاع الصحي، يستهدف مشروع الجينوم العُماني، الذي بدأ في عام 2024، توظيف البيانات في بناء مرجع وطني للخصائص الوراثية للسكان. ويشمل تطويره مختبرات متخصّصة وبنكًا حيويًا لحفظ العينات، إلى جانب قواعد البيانات وأدوات التحليل. وتجمع هذه المكوّنات بين علوم الجينوم والحوسبة والإحصاء، لإنتاج معرفة محلية تساعد على فهم الأمراض الوراثية وتطوير البحوث والخدمات الصحية.

وتبدأ العملية البحثية بجمع العيّنات الحيوية والبيانات الصحية المرتبطة بها، ثمّ إجراء التحليل المخبري ومعالجة النتائج باستخدام المعلوماتية الحيوية، التي توظّف الحوسبة والإحصاء في تحليل البيانات البيولوجية. وتتيح مقارنة النتائج دراسة المتغيّرات الوراثية وعلاقتها بالحالات الصحية. وتساند القدرات الرقمية تنظيم المعلومات وتحليلها، بينما توفّر الخبرة الطبية والبحثية التفسير العلمي اللازم لتحويلها إلى أدلّة قابلة للاستخدام.

ويهيّئ المرجع الجينومي مجالًا لبحوث الأمراض الوراثية والكشف المبكر والطب الدقيق، الذي يستفيد من الخصائص الجينية والصحية للفرد في توجيه التشخيص والعلاج. وتُبنى التطبيقات الصحية على نتائج تستوفي متطلّبات التحقّق العلمي والسريري. كما يقتضي التعامل مع العينات والبيانات حماية الخصوصية، والحصول على الموافقة المستنيرة، وضبط الوصول إليها، للحفاظ على حقوق المشاركين وموثوقية البحث.

ويتيح تطوير المشروع تعاونًا بين المتخصّصين في الطب وعلوم الجينوم والإحصاء والحوسبة، ويفتح مجالًا لخدمات التحليل المخبري وإدارة البيانات والبرمجيات البحثية. وتتمثّل مساهمته في الاقتصاد المعرفي في بناء خبرة وطنية قادرة على إنتاج المعرفة الصحية وتطوير أدوات تحليلها وتطبيقاتها. كما يهيّئ فرصًا للمؤسسات البحثية والشركات المتخصّصة للمشاركة في تطوير حلول تستجيب للاحتياجات الصحية المحلية، مع المحافظة على الضوابط العلمية والأخلاقية لاستخدام البيانات.

ومع استكمال الكابل البحري في مسندم والمقرر إنجازه في عام 2028 وتوسّع مراكز البيانات، ستتعزّز القدرة على استضافة الخدمات الرقمية وربطها بالمستفيدين. وتساند برامج الحماية والتأهيل سلامة استخدام هذه الخدمات، فيما تفتح التطبيقات الحكومية والرقابية والبحثية مجالات أوسع لتوظيف البيانات. ويتيح هذا الامتداد للشركات والكفاءات الوطنية تطوير خدمات في البرمجيات والتحليل والحماية والبحث التطبيقي، وتوسيع القيمة المتولّدة من البنية الرقمية داخل الاقتصاد الوطني.

منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة

التأسيس:
أُنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (50/ 2026)، لتكون منطقة اقتصادية خاصة متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة.

الموقع:
ولاية السيب بمحافظة مسقط

المساحة:
قرابة 104 آلاف م²

القطاعات المستهدفة:
- شركات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة
- الشركات التقنية الناشئة
- مجالات متعددة تشمل أشباه الموصلات والروبوتات

بيئة استثمارية محفزة:
حوافز ومزايا وإعفاءات وتسهيلات مقررة للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة.

دعم الشركات الناشئة:
نمو وتوسع إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

الأثر المستهدف:
- جذب الاستثمارات التقنية
- إيجاد وظائف نوعية ومتخصصة
- بناء قدرات وطنية في الذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال
- تعزيز موقع عُمان كمركز إقليمي للتقنيات المتقدمة



مشروع الجينوم العُماني

قاعدة جينية وطنية:
- تدعم دراسة الخصائص والمتغيرات الوراثية للمجتمع العُماني
- حماية الخصوصية والموافقة المستنيرة
- ضبط الوصول إلى العينات والبيانات

مكوّنات المشروع:
- مختبرات متخصّصة
- بنك حيوي لحفظ العينات
- قواعد بيانات وأدوات للتحليل

الطب الدقيق:
- تطوير الوقاية
- التشخيص
- العلاج الأكثر ملاءمة للخصائص الوراثية

جودة البحث والثقة:
- التوسع في بحوث الجينوم والأمراض الوراثية
- توفير قاعدة معرفية تدعم الدراسات الصحية

البحث العلمي:

المهارات المرتبطة:
- علوم الجينوم
- المعلوماتية الحيوية
- التحليل الإحصائي
- إدارة البيانات



مركز "إكساهيرتز" لمعالجة البيانات

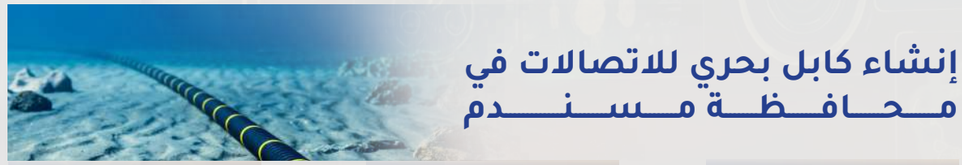


قدرة أُضيفت في صلالة:
المرحلة التجريبية الأولى في 2023.

الوظيفة التقنية:
معالجة البيانات واستضافة عمليات الحوسبة.

امتداد الخدمات:
التوسّع في الحوسبة واستضافة التطبيقات والخدمات الفنية المساندة.

إنشاء كابل بحري للاتصالات في محافظة مسندم



ربط إضافي للمحافظة:
مسار بحري يعزّز موثوقية الاتصالات واستمرارية الخدمة.

المستفيدون:
الأفراد والمنشآت والمؤسسات العامة المنتفعة بخدمات الاتصالات في مسندم.

مجال للقدرات الوطنية:
مشاركة مقاولين محليين في الأعمال المساندة وبناء خبرات في البنية الرقمية.

مركز الامتياز لتقنيات الاتصالات المتقدّمة وإنترنت الأشياء



مجالات العمل:
تقنيات الجيل الخامس والأجهزة المتّصلة وإنترنت الأشياء.

الاختبار ونقل المعرفة:
تجربة التطبيقات وتطوير الشراكات التقنية.

تأهيل الكفاءات:
بناء مهارات تساعد على تحويل التقنيات إلى حلول تستفيد منها القطاعات الاقتصادية والخدمية.

مشروع التحوّل الرقمي للخدمات الحكومية



مجال التطبيق:
رقمنة الخدمات الشرطية وتطوير إجراءات تقديمها.

محاور التطوير:
أتمتة الخدمات وإعادة هندسة مسارات العمل والربط الإلكتروني.

قيمة الخدمة:
تقليل زمن المعاملات وتحسين تجربة المستفيد.

أكاديمية الأمن الإلكتروني المتقدّم



بناء الخبرة:
تدريب عملي متخصّص في حماية الأنظمة ومواجهة التهديدات الإلكترونية.

نقل المعرفة:
برامج تدريبية لتأهيل المدرّبين العُمانيين.

مجال الاستفادة:
كفاءات تخدم احتياجات القطاعات الحكومية والخاصة.

تمرين البنية الأساسية الوطنية



نطاق المشاركة:
مؤسسات حكومية وخاصة في قطاعات حيوية.

مجالات الاختبار:
الاستجابة للحوادث الإلكترونية والتعاون والتواصل بين القطاعات.

الغاية:
تطوير الجاهزية والمهارات العملية لحماية الخدمات الأساسية.

منصة الربط الإلكتروني



الأهمية:

مدخل موحّد للأنظمة والمعلومات المرتبطة بالعمل الرقابي.

ضبط الوصول:

إتاحة البيانات بحسب الصلاحيات المعتمدة للمستخدم.

قيمة الاستخدام:

تيسير البحث والتحليل وتقليل خطوات الوصول إلى المعلومات.

نظام إدارة العمل الرقابي "رقابة"



دورة عمل متكاملة:

التخطيط والفحص وإعداد الملاحظات والتقارير ومتابعة التوصيات.

بيئة معلومات موحّدة:

تنظيم المهام والوثائق ونتائج الأعمال الرقابية.

الهدف:

رفع كفاءة العمل وتسريع الوصول إلى المعلومات الداعمة للقرار.

التقنيات المالية الحديثة

دخلت منظومة البطاقات الوطنية "مال" حيّز التشغيل في مارس 2025 بوصفها أول شبكة وطنية لمعالجة معاملات البطاقات. وربطت المنظومة البنوك المحلية ومنافذ البيع وأجهزة الصرف ضمن منظومة وطنية لمعالجة المعاملات، وبدأ إصدار بطاقاتها وقبولها في الشبكة المحلية. ويوفّر المشروع بنية تشغيلية تتيح تطوير خدمات دفع جديدة، وتعزيز التحكّم في معالجة المعاملات واستمراريتها.

وتزداد أهمية الشبكة الوطنية مع النمو المستمر في استخدام قنوات الدفع الرقمية؛ إذ تجمع في بنيتها جهات الإصدار والقبول والمعالجة والتسوية ضمن إطار تشغيلي مشترك. ويتيح هذا الترابط تطوير خصائص وخدمات تتناسب مع السوق المحلية، ويعزّز القدرة على متابعة الأداء واستمرارية الخدمة وإدارة المخاطر، كما يوفّر أساسًا لتكامل حلول الشركات والتطبيقات المالية الجديدة.

وبالتوازي، انتقل مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي العُماني من البحث ودراسة الجدوى إلى الاختبار التجريبي، بهدف تقييم الاستخدامات الممكنة للعملة الرقمية وآثارها على كفاءة المدفوعات والتسوية والرقابة. ويركّز المشروع على اختبار نموذج رقمي جديد للنقود في بيئة مضبوطة، بما يوفّر أساسًا فنيًا وتنظيميًا للقرارات اللاحقة المتعلقة بنطاق الاستخدام والتشغيل.

وساند برنامج المسرّعات وحاضنات الأعمال للتقنيات المالية تطوير أفكار الشركات الناشئة وتحويلها إلى نماذج قابلة للاختبار؛ إذ تخرّجت أربع شركات وانتقلت إلى البيئة التجريبية الرقابية. ووفّر البرنامج الإرشاد اللازم لتطوير المنتجات وفهم المتطلّبات الفنية والتنظيمية، بما يساعد الشركات على اختبار حلولها واستكمال متطلّبات تقديمها إلى السوق.

ويتيح اختبار الحلول في البيئة التجريبية تقييم أدائها وفهم متطلّبات حماية المستخدم والبيانات، وإجراءات التسوية والامتثال، قبل التوسّع في تقديمها. ويربط ذلك تطوير المنتج المالي بالخبرة العملية التي تحتاج إليها الشركات لبناء خدمات موثوقة، مع الحفاظ على متطلّبات الثقة والاستقرار في المنظومة المالية.

ويتّسع أثر هذا المسار مع تطوير خدمات الترميز الرقمي للبطاقات وقبولها خليجيًا، واستكمال التقييم الفني والتنظيمي للعملة الرقمية، وتحوّل نماذج الشركات التي اجتازت الاختبار إلى خدمات قابلة للتوسع. ويجمع هذا الامتداد بين تطوير الخدمات الجديدة ومتطلّبات الحماية والموثوقية والاستقرار المالي.

كما يوسّع اتصال أنظمة الدفع بالمنصات التجارية والحكومية قدرة المنشآت على تحصيل المدفوعات وإدارة التدفقات وتقديم خدماتها عبر القنوات الرقمية. ويظهر الأثر الاقتصادي للمسار عندما تصبح البنية المالية عنصرًا مساندًا لنمو التجارة الإلكترونية والخدمات عن بُعد ونماذج الأعمال الجديدة، مع الحفاظ على وضوح المسؤوليات وحماية المتعاملين.

منظومة البطاقات الوطنية "مال"

شبكة وطنية للمدفوعات:

إصدار ومعالجة وتسوية معاملات البطاقات محليًا عبر شبكة OmanNet

نطاق الربط:

- تربط البنوك ومقدمي خدمات الدفع المرخّصين
- تتيح استخدام البطاقات عبر أجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع والمتاجر والخدمات الإلكترونية المحلية

الخدمات المتاحة:

- بطاقات الخصم المباشر
- البطاقات مسبقة الدفع
- البطاقات الائتمانية
- السحب النقدي والدفع التلامسي وغير التلامسي والتجارة الإلكترونية

مجالات التطوير:

- دعم ترميز البطاقات وربطها بالمحافظ الرقمية
- التوسع في قبولها بدول مجلس التعاون الخليجي
- التوسع الدولي

الأثر:

- تعزيز استقلالية وأمن منظومة المدفوعات الوطنية
- خفض تكاليف معاملات الدفع
- دعم الشمول المالي
- التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي





العملة الرقمية للبنك المركزي العُماني

الفكرة:

اختبار نموذج رقمي للنقود وحالات استخدامه الممكنة.

مجالات التقييم:

كفاءة المدفوعات والتسوية والمتطلّبات الفنية والرقابية.

قيمة الخدمة:

بناء معرفة عملية تساند القرارات المتعلقة بنطاق الاستخدام والتشغيل.



المسرّعات وحاضنات الأعمال للتقنيات المالية

4 شركات ناشئة:

تخرّجت من البرنامج وانتقلت إلى البيئة التجريبية الرقابية.

تطوير المنتج:

إرشاد ومساندة لتحويل الأفكار إلى نماذج قابلة للاختبار.

التهيئة للسوق:

فهم المتطلّبات الفنية والتنظيمية واختبار الحلول قبل التوسّع في تقديمها.

أضافت مشروعات السنوات الخمس الأولى من رؤية عُمان2040 قدرات متخصّصة إلى القاعدة التقنية والبحثية القائمة. فقد أتاحت المهمّات الفضائية ومراكز الحوسبة وشبكة المدفوعات الوطنية مجالات للتشغيل وتطوير الخدمات وبناء الخبرات، واتّسع استخدام البيانات في تقديم الخدمات، وساندت برامج الأمن الإلكتروني حماية هذا النشاط. وتستكمل مشروعات الربط والأنظمة الرقابية والفضاء هذه القدرات، فيما يهيّئ الجينوم العُماني مجالًا لإنتاج معرفة بحثية مرتبطة بصحة المجتمع.

ومع استكمال هذه المشروعات، تتّسع فرص الاستفادة من المعرفة في قطاعات الإنتاج والخدمات؛ فالبيانات الفضائية تساند التخطيط وإدارة الموارد، والحوسبة تدعم التطبيقات، والأنظمة المترابطة تيسّر استخدام المعلومات في تقديم الخدمات واتخاذ القرار، والتقنيات المالية تسهّل المدفوعات ونمو الأعمال الرقمية. ويعتمد استمرار هذا الأثر على الخبرات الوطنية التي تطوّر التطبيقات وتحلّل البيانات وتحمي الأنظمة، وعلى البحث الذي يحوّل المعلومات إلى معرفة يمكن توظيفها في تحسين المنتجات والخدمات.



التحوّل في دور الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

شهدت مسيرة التنمية في سلطنة عُمان تطوّرًا متدرّجًا في الأدوار التي يؤديها مختلف الفاعلين، بما يتوافق مع متطلّبات كل مرحلة واحتياجاتها. فقد ركّزت المراحل الأولى على تأسيس المقوّمات وتوسيع نطاق الخدمات، ثم بناء مقوّمات الدولة الحديثة مع مواصلة استكمال البنية الأساسية وتطوير المؤسسات. ومع انطلاق رؤية عُمان 2040، دخلت التنمية مرحلة جديدة تُركّز على استدامة النمو وتعظيم الاستفادة من الأصول والموارد والقدرات الوطنية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق الأهداف الوطنية.

ويهدف هذا الانتقال إلى تسخير ما تم بناؤه عبر العقود المنصرمة وتعظيم الاستفادة منه. فبعد إنشاء الموانئ والمطارات والطرق والمدارس والجامعات والمؤسسات الصحية، اتسع التركيز ليشمل رفع كفاءتها وربطها بالاستثمار والأسواق والتقنية والخدمات المساندة. كما امتدّ بناء رأس المال البشري من إتاحة التعليم والتدريب إلى تمكين الكفاءات الوطنية من المشاركة في الإنتاج والابتكار وإدارة المشروعات وصناعة المعرفة. وقد استدعت هذه المرحلة تطوير العلاقة بين مختلف الفاعلين في ضوء النمو الديمغرافي وتزايد الاحتياجات، وتوافر الموارد الطبيعية والبشرية، واتساع العلاقات الاقتصادية، والتغيّرات العالمية والإقليمية المتسارعة على مختلف الأصعدة.

ولا يعني تغيّر الأدوار انحسار دور الحكومة، بل إعادة تشكيله بما يتوافق مع متطلّبات المرحلة. فالحكومة تواصل أداء مسؤولياتها الأصيلة في التخطيط والتنظيم وتقديم الخدمات وحماية المصلحة العامة، إلى جانب توسيع دورها في التمكين والتنسيق وبناء الشراكات وتهيئة البيئة التي تتيح لبقية الفاعلين الإسهام بشكل أكبر في مسيرة التنمية.

وفي المقابل، يتنامى دور شركات القطاع الخاص بوصفها الفاعل الرئيس في ميادين الإنتاج والتصنيع والتصدير، وتعظيم الاستفادة الاقتصادية من الموارد والفرص الاستثمارية والتجارية، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، وتوسيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكفاءات الوطنية في النشاط الاقتصادي. كما يضطلع المجتمع المدني بدور مساند ومكمّل لأدوار الحكومة والقطاع الخاص، من خلال الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية وتنفيذ المبادرات والخدمات المتخصّصة وتعزيز المشاركة المجتمعية.

وخلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الرؤية، تجسّدت هذه العلاقة في اتساع المشاركة في ملكية الشركات وتقديم الخدمات، وتوسّع أدوار المؤسسات المهنية والمجتمعية في التأهيل والترخيص المهني وتقديم المساندة الاجتماعية. ودعم التمكين الحكومي هذه الأدوار من خلال الأطر التنظيمية والتعاون الفنّي والدعم وتخصيص الأصول، بالتوازي مع تطوير إدارة الموارد والرقابة. وبذلك أصبحت خبرة القطاع الخاص ومعرفة المؤسسات المجتمعية باحتياجات الممارسين والأسر أكثر حضورًا في تنفيذ الأعمال وخدمة الاقتصاد والمجتمع.

وتنتظم المشروعات والجهود في ثلاثة مسارات مترابطة: مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار وتقديم الخدمات، واتساع أدوار مؤسسات المجتمع المدني والشراكة الاقتصادية، وإدارة الموارد والرقابة على الأداء. وتُظهر هذه المسارات كيف تطوّر توزيع المسؤوليات بين الحكومة والشركات والمؤسسات المجتمعية، وكيف اتسعت المشاركة في التنفيذ والتأهيل وتمثيل المصالح.

مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار وتقديم الخدمات

أتاح برنامج التخارج من الشركات الحكومية مجالًا أوسع لمشاركة الأفراد وشركات القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال الطروحات العامة وبيع حصص استثمارية. وشملت نماذج الطروحات خلال السنوات الخمس الأولى شركات تعمل في نقل الغاز في عام 2023، والاستكشاف والإنتاج في عام 2024، ثم النقل البحري في عام 2025. وبذلك أصبحت حصص في شركات وطنية عاملة متاحة لقاعدة أوسع من المستثمرين، بعد أن كانت ملكيتها محصورة في الحكومة.

ويظهر التحوّل هنا في اتساع المشاركة في الملكية والعوائد والمخاطر الاستثمارية، وفي ارتباط الشركات المدرجة بمتطلّبات الإفصاح وحماية حقوق المساهمين. وقد أبقت هذه الطروحات حصص الأغلبية لدى المساهمين الحكوميين؛ لذا اتسعت قاعدة الملكية دون أن يعني ذلك انتقال السيطرة الكاملة على الشركات. كما يختلف بيع الأسهم القائمة عن زيادة رأس مال الشركة؛ إذ تؤول حصيلة البيع إلى المساهم البائع، وتتيح له إعادة توجيه موارده إلى استثمارات وأولويات أخرى.

وتمنح هذه الآلية الاستثمار الحكومي دورًا أكثر مرونة؛ إذ يشارك في تأسيس المشروعات وتطويرها، ثم يتيح للمستثمرين المشاركة في أصول بلغت مرحلة مناسبة للتخارج الجزئي أو الكلي. ولا تقتصر الأهمية الاقتصادية على حصيلة البيع، بل تشمل توسيع فرص الاستثمار في الشركات الوطنية، وتعميق سوق رأس المال، وإتاحة إعادة استثمار الموارد العامة في مجالات جديدة. ويظلّ أثر كل عملية مرتبطًا بطبيعة الحصة المطروحة وترتيبات الملكية والإدارة التي تصاحبها.

وفي تقديم الخدمات، اتخذ توزيع الأدوار صورة مختلفة مع إعادة هيكلة شركات توزيع وتزويد الكهرباء في يونيو 2023. فقد جُمعت أنشطة أربع شركات ضمن كيانين متخصّصين في التوزيع والتزويد، وذلك في 10 من محافظات سلطنة عُمان، مع نقل الأصول والالتزامات والموظفين وفق التنظيم الجديد. وتركّز هذا التغيير على فصل الوظائف وتحديد المسؤوليات بين إدارة الشبكة وتقديم الخدمة للمشترك، دون أن تكون إعادة الهيكلة في ذاتها نقلًا للملكية إلى القطاع الخاص. ويساعد هذا التخصّص على توضيح العلاقة بين كفاءة الشبكة وجودة الخدمة والفوترة والتحصيل.

أمّا منصة "نفاذ"، فأتاحت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص قناة للمشاركة في فرص الأعمال؛ وشملت مخرجاتها حتى يونيو 2025 إسناد خمس فرص لتنفيذ مشروعات إلى ست شركات. وفي هذا المثال، يتصل دور التنظيم بإتاحة الوصول إلى الفرص، بينما تتولّى الشركات التنافس عليها وتنفيذ الأعمال المسندة إليها. وتكتسب المشاركة قيمتها العملية عندما تتحوّل الفرصة المعلنة إلى عقد يتيح للمنشأة تقديم خدمة وبناء خبرة وسجل أعمال.

ويستمر توسيع مشاركة القطاع الخاص في الخدمات خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة. ففي يونيو 2026، افتُتحت أول محطة للفحص الفنّي للمركبات بمشاركة القطاع الخاص. ويتيح هذا التوجّه تنفيذ خدمة الفحص خارج المرافق التابعة لشرطة عُمان السلطانية، مع خضوعها للمتطلّبات الفنّية واشتراطات السلامة المعتمدة. ومن شأن التوسّع في المحطات أن يقرّب الخدمة من المستفيدين ويوسّع خيارات الحصول عليها، فيما تبقى صلاحيات تنظيم الفحص وترخيص المركبات والرقابة على الالتزام بالاشتراطات لدى الجهات المختصّة.

إعادة هيكلة شركات توزيع وتزويد الكهرباء
كفاءة أعلى وخدمات أكثر تكاملًا

4 شركات في كيانين

دمج مسقط لتوزيع الكهرباء، ومزون، ومجان وتنوير في شركتي نماء لتوزيع الكهرباء ونماء للتزويد.

توزيع واضح للاختصاصات

نماء لتوزيع الكهرباء: الشبكات والعدادات والخطوط والمحوّلات.
نماء للتزويد: خدمات المشتركين والفوترة والتحصيل.

نطاق خدمة واسع

تغطي المنظومة 10 من محافظات سلطنة عُمان، مع توحيد الخدمات عبر قنوات ومنصات أكثر تكاملًا.

كفاءة وجودة أعلى

خفض التكاليف التشغيلية، ورفع كفاءة المنظومة، وتطوير الخدمات، وتسهيل تجربة المشتركين.



منصة "نفاذ" nafath access

فرص للمؤسسات والأفراد

منصة تتيح فرص تنفيذ المشروعات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص.

من الفرصة إلى التنفيذ

إسناد 5 فرص إلى 6 شركات حتى يونيو 2025، بدءًا من عرض الفرص وتقديم العروض وصولًا إلى تنفيذ الأعمال المسندة.

الفحص الفنّي للمركبات بمشاركة القطاع الخاص

توسيع نطاق الخدمة

افتتاح أول محطة في يونيو 2026، بمشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات الفحص الفني وفق المتطلبات المعتمدة.

خدمة أقرب وخيارات أوسع

تقريب خدمات الفحص من المستفيدين وزيادة الخيارات المتاحة، مع استمرار التنظيم والترخيص والرقابة الحكومية.

اتساع أدوار مؤسسات المجتمع المدني والشراكة الاقتصادية

اتسعت أدوار مؤسسات المجتمع المدني خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040، وشمل هذا الاتساع مهام التأهيل والتحقّق من الكفاءة المهنية، والمشاركة في تنظيم الممارسة، وتمثيل العمّال والحوار بشأن قضايا العمل، إلى جانب تمويل الخدمات الاجتماعية وتنفيذها. وأتاح التعاون مع الحكومة لهذه المؤسسات أدوارًا أكثر اتصالًا باحتياجات الاقتصاد والمجتمع، من خلال الاستفادة من خبرة الممارسين ومعرفتهم بالقطاعات والمجتمعات المحلية.

وبلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني 261 مؤسسة في عام 2025، مقارنة بـ 250 مؤسسة في 2020. وتبرز، إلى جانب حضورها المؤسسي، طبيعة المهام التي تؤديها، ومدى ارتباطها بالتأهيل والإنتاج واستقرار علاقات العمل وتلبية احتياجات المحافظات.

ومن أمثلة هذا التطوّر الجمعية العُمانية للطاقة "أوبال"، التي اتسعت مشاركتها في إعداد المعايير المهنية، وتحديد المهارات التي تحتاج إليها الشركات، وتقييم التدريب وربطه بمتطلّبات العمل. وقد عزّز التعاون في برامج التدريب المرتبط بالتشغيل خلال عام 2021 دورها في تحديد المهن ومواصفات التأهيل ومتابعة البرامج، فأصبحت خبرة القطاع جزءًا من إعداد الكفاءات والتحقّق من جاهزيتها. ويمنح هذا الترتيب الشركات دورًا في تحديد احتياجاتها، ويتيح للحكومة الاستفادة من جهة مهنية متخصّصة في التنفيذ والتقييم.

وشمل هذا الدور الترخيص المهني؛ ففي عام 2025 أُعلن عن ترتيبات الحصول على تراخيص لمزاولة مهن محدّدة من خلال وحدة المهارات القطاعية للطاقة والمعادن في "أوبال"، وربطها بإجراءات العمل ضمن تطبيق مرحلي. وتتولّى الوحدة التحقّق من الكفاءة وإصدار الرخصة المهنية، فيما تبقى تصاريح العمل الحكومية من مهام الجهة المختصّة. وتتمثّل أهمية هذا الإسناد في اعتماد الخبرة المهنية عند تقييم القدرة على ممارسة العمل، وربط المتطلّبات التنظيمية بمعايير فنّية يعرفها القطاع ويشارك في تطبيقها.

وتشمل مساهمة "أوبال" كذلك توحيد متطلّبات الجودة والصحة والسلامة والبيئة، وتطوير ممارسات السلامة المرورية، ودعم تأهيل المورّدين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالمتطلّبات المشتركة تساعد المنشآت على معرفة ما يلزمها من تدريب وتجهيز وإجراءات، وتحدّ من ازدواجية التأهيل حين تكون المعايير قابلة للتوحيد. كما يتيح تعريف المورّدين باحتياجات الشركات ومواصفات التعاقد والجودة تعزيز قدرتهم على المنافسة، ويفتح مجالًا أوسع للقيمة المحلية المضافة في المشتريات والخدمات.

ومع تطوّر أنشطة الطاقة، تتصل هذه الأدوار أيضًا بتنمية مهارات وتطوير ممارسات تشغيل تناسب التقنيات الأقل انبعاثًا والنقل المستدام. وتؤدي "أوبال" وظيفة تنسيقية بين الشركات والجهات الحكومية في مناقشة متطلّبات القطاع وتحدياته، فتقرّب التوجهات العامة من واقع التطبيق وتنقل احتياجات الممارسين إلى صانعي القرار. ومن هذه الزاوية، تتسع المشاركة المهنية لتشمل جودة العمل وتطوير المورّدين والاستعداد للتقنيات الجديدة، إلى جانب التأهيل والترخيص.

وفي المجال الهندسي، تؤدي جمعية المهندسين العُمانية دورًا مماثلًا من خلال منظومة الاعتماد المهني، التي تتحقّق من المؤهلات وتقيّم الخبرات والكفاءات وتحدّد المرتبة المهنية. واعتبارًا من أغسطس 2025، أصبح الاعتماد المهني متطلّبًا لإصدار تصاريح العمل وتجديدها للمهن الهندسية. وهكذا، اتصل الإجراء الحكومي بتقييم تجريه مؤسسة مهنية متخصّصة، مع بقاء سلطة إصدار التصريح والرقابة النظامية لدى الجهة المختصّة. ويتيح هذا الترتيب مرجعًا تستند إليه الشركات في اختيار الكفاءات، ويعزّز مسؤولية الممارسين عن جودة العمل وتطوير قدراتهم.

وفي سوق العمل، اتسع نطاق مشاركة الاتحاد العام لعمّال سلطنة عُمان ليجمع بين تمثيل العمّال ومساندتهم في معالجة قضاياهم والمشاركة في الحوار مع الحكومة وأصحاب الأعمال. وتشمل أدواره تقديم الاستشارات، والمساعدة في إعداد المذكرات وعرض المطالب، والمشاركة في المفاوضات والتسويات العمّالية بالتنسيق مع الشركاء. كما يتولّى التدريب النقابي ودعم تشكيل النقابات وتأهيل ممثليها، حتى تستند المطالبة بالحقوق وإدارة الخلاف إلى معرفة بالقانون وظروف العمل، وتُناقش مصالح العمّال والمنشآت عبر قنوات منظّمة.

وعزّز قانون العمل الصادر في عام 2023 الإطار المنظّم للحوار والمفاوضة الجماعية، بمشاركة وزارة العمل وغرفة تجارة وصناعة عُمان والاتحاد العام لعمّال سلطنة عُمان. وبرزت هذه الشراكة في الملتقى الوطني للحوار المشترك في ديسمبر 2025، الذي أتاح مناقشة قضايا سوق العمل بين أطراف الإنتاج الثلاثة. وتتمثّل قيمة التمثيل العمّالي هنا في نقل احتياجات العاملين إلى النقاش المؤسسي، وفي البحث عن تسويات تحمي الحقوق وتراعي استمرارية النشاط.

وامتدّت مساهمة الاتحاد إلى إعداد مواقف تستند إلى بيانات سوق العمل، عبر التعاون مع منظّمة العمل الدولية في برنامج "صنع السياسات القائمة على الأدلة من أجل العمل اللائق" خلال نوفمبر 2025. وتناول البرنامج تحليل البيانات واستخدامها في الحوار والتفاوض وإعداد المقترحات. وإلى جانب معالجة الحالات الفردية، يعزّز هذا العمل القدرة على مناقشة القضايا

المشتركة واقتراح حلول تراعي احتياجات العامل والمنشأة. وتساعد هذه المشاركة على إدارة الخلافات بصورة أكثر انتظامًا، وهو جانب مهمّ في استقرار علاقات العمل وبيئة الأعمال.

وفي سياق الشراكة الاقتصادية، يتيح التعاون بين غرفة تجارة وصناعة عُمان والجهات الحكومية مشاركة أصحاب الأعمال في مناقشة السياسات والتشريعات والتحديات القطاعية. وقد شمل نظام الغرفة الصادر في عام 2022 إعداد الدراسات، واقتراح التوجهات المرتبطة بالقطاع الخاص، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح الاقتصادية قبل إصدارها. وتتيح هذه الآليات الاستفادة من الخبرة المتراكمة لدى الشركات في مناقشة القرارات وتقييم آثار تطبيقها، فيما تبقى سلطة التشريع واتخاذ القرار لدى الجهات المخوّلة.

وشملت مخرجات هذا العمل في عام 2025 إعداد 48 دراسةً وتقريرًا اقتصاديًا و22 استشارة اقتصادية و52 رأيًا اقتصاديًا متخصّصًا. كما تدعم اللجان القطاعية ومجالس الأعمال بناء العلاقات التجارية وطرح القضايا المشتركة. ويتصل هذا الدور بقنوات "استثمر في عُمان" و"صادرات عُمان"؛ إذ تحتاج الفرصة الاستثمارية إلى شركات قادرة على دراستها، ويحتاج التوسّع في الأسواق إلى معرفة بالمشترين والمتطلّبات والعلاقات التجارية. وبذلك تتقارب جهود الترويج والتيسير الحكومي مع خبرة أصحاب الأعمال وقدرتهم على التنفيذ.

وفي العمل الخيري، شمل الحضور المؤسسي خلال عام 2025 نحو 37 جمعيةً خيريةً وفرعًا و١ مؤسسةً خيرية، تؤدي أدوارًا في تحديد احتياجات الأسر وجمع الموارد وتقديم المساندة. ومن أمثلة التعاون مع البرامج الحكومية اتفاقية مؤسسة الجسر للأعمال الخيرية لتمويل مشروع "استقرار" في عام 2025 بمبلغ 200 ألف ريال عُماني، لدعم الأسر المنتفعة من الحماية الاجتماعية وبرامج الإسكان الاجتماعي. وتُظهر هذه المشاركة كيف تُوجّه الموارد الأهلية إلى خدمات لفئات محدّدة، وتساند معرفة المؤسسات باحتياجات المجتمع جهود الرعاية العامة.

وساندت الحكومة هذا الحضور بتوفير الدعم والأدوات التي تساعد المؤسسات والفرق على أداء مهامها. فقد شملت الجهود الحكومية دعمًا ماليًا للفرق الخيرية التابعة للجان التنمية الاجتماعية في الولايات، ولجمعيات المرأة العُمانية ومراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتيح هذا الدعم استدامة البرامج وخدمة الفئات المستفيدة، مع استمرار مشاركة المؤسسات المجتمعية والمتطوعين في تنفيذ الأنشطة والمتابعة الميدانية، ضمن الضوابط المنظّمة للعمل.

واتخذ التمكين الحكومي صورة أخرى في سبتمبر 2025، بتخصيص أراضٍ

استثمارية سكنية وتجارية لصالح 64 فريقًا خيريًا و66 لجنة زكاة في عدد من الولايات. ويتيح هذا التخصيص تطوير أصول يمكن أن توفّر موارد لتمويل المساعدات والأنشطة الاجتماعية، بدلًا من الاعتماد على التبرعات المتغيّرة وحدها. وتوفّر الحكومة الأراضي وتضع ضوابط إدارتها، بينما تتولّى الفرق واللجان الاستفادة منها في دعم أعمالها وخدمة الأسر المستحقة. ومن ثمّ يرتبط الدعم بتعزيز القدرة على استمرار الخدمة في المحافظات، وليس بتمويل نشاط محدّد ينتهي بانتهاء مخصّصاته.

كما وفّرت منصة "جود"، منذ إطلاقها في أكتوبر 2023، قناة منظّمة لربط تبرعات الأفراد والشركات باحتياجات المستفيدين وبرامج الجمعيات والفرق الخيرية. وتُسند إلى المؤسسات المجتمعية مهمّة دراسة الحالات ومتابعتها وتقديم المساندة، فيما يدعم الإشراف الحكومي تنظيم التبرعات وسلامة توجيهها. ويساعد الجمع بين الدعم المالي والأصول والقنوات الرقمية على تمكين العمل الميداني، بحيث تجد المبادرات المحلية موارد وأدوات تساند قدرتها على الوصول إلى الأسر ومتابعة احتياجاتها.

ولدعم المشاركة في تطوير الخدمات العامة، أُطلقت المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات "تجاوب" في عام 2025، وشملت مرحلتها الأولى 41 مؤسسة حكومية. وأتاحت للأفراد والمنشآت عرض ملاحظاتهم ومتابعة معالجتها، مع بقاء مسؤولية القرار والاستجابة لدى المؤسسة المعنية. كما وسّعت الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة للفترة 2022-2030 نطاق المشاركة في الوقاية والتوعية؛ فتتكامل ممارسات الحوكمة والامتثال لدى الشركات مع جهود المؤسسات المجتمعية في نشر الوعي، ومع اختصاص الجهات الحكومية في التنظيم والمساءلة والرقابة.

وتضيف هذه المشاركة إلى الرقابة الرسمية معرفةً بالمشكلات التي تظهر في الاستخدام اليومي للخدمات والمعاملات. ويساعد وضوح الإجراءات والالتزامات، وإتاحة قنوات للملاحظات، ونشر قواعد السلوك المهني على معالجة مواطن التعثّر والوقاية من المخاطر. وتظلّ حماية الحقوق وإنفاذ القانون مسؤوليتين حكوميتين، بينما يشارك المجتمع والقطاع الخاص في تحسين الممارسات والتوعية بها، بما يدعم الثقة في التعاملات العامة والخاصة.

واستمرّ التوجّه نحو تمكين العمل المجتمعي في الخطة الخمسية الحادية عشرة، مع مبادرة "عطاء ممتد" في فبراير 2026 لدعم استدامة موارد لجان الزكاة والفرق التطوعية من خلال الأراضي الاستثمارية. ويستند هذا التحوّل على توزيع العمل بحسب الخبرة والقدرة على الوصول إلى المستفيد؛ فتؤدي المؤسسات المهنية مهام فنّية، ويمثّل الاتحاد مصالح العمّال، وتخدم المؤسسات الخيرية احتياجات المجتمع، وتساند الحكومة هذه المشاركة بالتنظيم والتمكين والمتابعة.

المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات "تجاوب"

إحصائيات تُجسّد الأثر (حتى أغسطس 2026):

عـدد المؤسسات المفعّلة للمنصة
54
مؤسسة حكومية

إجمـالـي الطـلبات المقدمة عبر المنصة
299,983

62,585
استفسار
سؤال يتحول إلى معرفة

20,040
مـقترح
فكرة تتحول إلى تطوير

113,100
بـلاغ
ملاحظة تتحول إلى معالجة

103,258
شـكوى
تحدٍ يتحول إلى تحسين



إدارة الموارد والرقابة على الأداء

بدأ مشروع النظام المالي الحكومي الموحّد "مالية" في عام 2023 بقيمة استثمارية تبلغ 23 مليون ريال عُماني، ليربط التخطيط المالي وإعداد الميزانية بالتنفيذ والمتابعة والرقابة. ويستند إلى تطوير الإجراءات وتوحيد البيانات المالية وربطها، بما يتيح متابعة الموارد والالتزامات ضمن دورة عمل أكثر اتساقًا. وتكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة مع اتساع التعاقدات والشراكات، لأن الحكومة تظلّ مسؤولة عن إدارة الإنفاق العام والتحقّق من سلامة الالتزامات مهما تعدّدت الجهات التي تنفّذ الأعمال.

ويظهر أثر هذا التطوير في تنظيم العلاقة بين الجهات الحكومية والمورّدين والمتعاقدين؛ فتوثيق الالتزام ومتابعة تنفيذه وربطه بالمستحقات يوفّر أساسًا أوضح للمعاملة المالية. وتتصل كفاءة الشراكة بقدرة المؤسسة على تحديد ما تعاقدت عليه، ومتابعة ما تسلّمته، وإدارة المدفوعات وفق الإجراءات المعتمدة. ويدعم استكمال النظام وتكامل وحداته ضبط الموارد واستمرارية الأعمال، إلى جانب توفير معلومات تدعم القرار المالي.

وفي العمل الرقابي، ركّز مشروع نظام إدارة المخاطر المؤسسية، المنفّذ خلال الفترة 2022-2024، على تحديد المخاطر وتقييمها وربطها بالأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والمشروعات. وشمل إعداد السياسات والسجلات وآليات المتابعة، بما يتيح ترتيب الأولويات وفق احتمال وقوع الخطر وحجم أثره. ويعزّز هذا النهج دور الرقابة في توجيه التركيز والموارد إلى مواطن التعرّض للمخاطر، ويدعم الوقاية إلى جانب متابعة الالتزام.

وتساند هذه الوظائف مشروعات تطوير الخدمة، فقد بدأ مشروع البوابة الموحّدة للخدمات الحكومية في عام 2023 بقيمة 7.5 مليون ريال عُماني، لربط المعلومات والإجراءات وتيسير وصول المستفيد إلى الخدمات. وأُطلقت البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة في عام 2025، لتوسيع إتاحة البيانات التي يمكن للشركات والباحثين والمؤسسات المجتمعية الاستفادة منها. كما أتاح تطوير الخدمات القضائية الرقمية والمحاكم المرئية خلال عام 2025 تيسير إنجاز الإجراءات وحضور الجلسات عن بُعد، ضمن الضوابط المنظّمة للتقاضي.

وأكملت ورشة استشراف المستقبل المؤسسي في ديسمبر 2025 هذا التوجّه بإتاحة المجال لمناقشة المبادرات والتنسيق بين المؤسسات دعمًا لتطوير العمل الحكومي.

ومع استكمال "مالية" وتوسيع ربط الإجراءات والبيانات، تتعزّز قدرة الحكومة على إدارة العلاقة مع منفّذي الأعمال ومقدّمي الخدمات، ومتابعة الالتزامات والمخاطر. ويستند تطوّر دورها إلى قدرة تنظيمية ومالية ورقابية تواكب اتساع المشاركة، بحيث يقترن إسناد المهمّة بوضوح متطلّباتها ومسؤوليات أطرافها.

النظام المالي الحكومي الموحّد "مالية"

تحوّل رقمي لإدارة مالية أكثر كفاءة وشفافية

منظومة مالية متكاملة

تربط إعداد الميزانية وتنفيذها والرقابة والتقارير وإدارة الالتزامات والمدفوعات والإيرادات والخزينة والأصول في نظام إلكتروني موحّد.

بيانات أدق وقرارات أسرع

يوفر النظام بيانات مالية متكاملة لدعم اتخاذ القرار والحوكمة والشفافية وضبط الإنفاق، مع دعم المحاسبة على أساس الاستحقاق.

انتقال تدريجي حتى 2028

انطلقت المرحلة الأولى للانتقال إلى النظام في ديسمبر 2025، على أن تنتقل بقية الوحدات الحكومية تدريجيًا حتى عام 2028.

نظام إدارة المخاطر المؤسسية

إدارة استباقية للمخاطر

منظومة متكاملة لتحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الأهداف الاستراتيجية والعمليات والمشروعات، نُفذت خلال 2022-2024.

رقابة أكثر كفاءة

توجيه الأولويات والموارد الرقابية وفق احتمالية المخاطر وحجم تأثيرها، بما يعزز كفاءة الإدارة وحماية الموارد وجودة الأداء.



التحوّل نحو اللامركزية والتنمية المتوازنة للمحافظات

تمنح اللامركزية المحافظات دورًا أوسع في تحويل الأولويات الوطنية إلى مشروعات وخدمات تستجيب لاحتياجات السكان وتستفيد من مقوّمات المكان.

ففي سلطنة عُمان، تتنوّع الموارد والأنشطة والتجمّعات السكانية بين المحافظات، وتتباين معها متطلّبات التنمية والمزايا النسبية وفرص الاستثمار.

وخلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ "رؤية عُمان 2040"، اتّسع دور المحافظات في تحديد هذه الأولويات وإعداد المشروعات ومتابعة تنفيذها، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، مستنداً إلى قاعدة إدارية وخدمية وبنية أساسية تطورت عبر مراحل التنمية السابقة، وإلى معرفة محلية تساعد على توجيه الموارد وفق الاحتياجات. وتقوم التنمية المتوازنة في هذا الإطار على تحسين الوصول إلى الخدمات والفرص، وتوجيه التنمية وفق المزايا النسبية لكلّ محافظة، بما يعزّز تكامل أدوار المحافظات ضمن التوجّه الوطني.

واكتسب هذا التحوّل إطاراً أوضح مع صدور نظام المحافظات والشؤون البلدية وقانون المجالس البلدية في عام 2020، ثمّ نظام المحافظات في عام 2022، وما أعقبه من استكمال للهياكل الإدارية للمحافظات.

ووسّع هذا الإطار نطاق العمل المحلي في إعداد الخطط والميزانيات، وتنفيذ المشروعات الإنمائية، ومتابعة الأنشطة والخدمات، وتنمية الموارد المحلية، ضمن السياسة العامة للدولة وخطط التنمية الوطنية. كما عزّزت المجالس البلدية مشاركة المجتمع في مناقشة الأولويات والخدمات والمشروعات، وربطت القرار التنموي بصورة أوثق بالمعرفة المباشرة باحتياجات الولايات والتجمّعات السكانية.

واتّسع التطبيق العملي للامركزية خلال الخطة الخمسية العاشرة باستحداث برنامج تنمية المحافظات في عام 2021 وتخصيص 10 ملايين ريال عُماني لكل محافظة، ثم رفع المخصصات في عام 2022 إلى 20 مليون ريال عُماني لكلّ محافظة.

وترتبط المشروعات بخطط سنوية تقدّمها المحافظات، فيما تقيّم الجهات المختصّة الخطط التنموية وتتابع تقدّم التنفيذ وفق معايير ترتبط بالأولويات الوطنية وضوابط البرنامج.

ويجمع هذا الترتيب بين تحديد الاحتياجات محليًا وتوفير التمويل والمتابعة على المستوى الوطني، ويمنح المحافظات أدوات لإعداد مشروعاتها وترتيب أولوياتها ضمن إطار تنموي مشترك.

وتتحقّق التنمية المتوازنة من خلال توجيه الاستثمار والخدمات وفق حجم الاحتياجات والميزة النسبية والدور الذي تستطيع كلّ محافظة أداءه داخل الاقتصاد الوطني.

فالموقع الساحلي يفتح مجالاً للأنشطة البحرية والسمكية واللوجستية، وتدعم الموارد الزراعية والمعدنية سلاسل إنتاج مختلفة، فيما توسّع المقوّمات الطبيعية والثقافية فرص السياحة.

كما ترفع شبكات النقل والاتصال والطاقة قدرة هذه الأنشطة على الوصول إلى الأسواق.

ومن ثمّ يقوم التوازن على تكامل أدوار المحافظات مع اختلاف مساراتها التنموية.

ويربط هذا التحوّل بين تحسين جودة الحياة وتنمية الاقتصاد المحلي.

فتطوير المرافق والخدمات والبيئة الحضرية يدعم الاستجابة لاحتياجات السكان، بينما تتيح تهيئة المواقع الاستثمارية ربط المشروعات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة والمورّدين والخدمات المساندة.

وقد يخدم المشروع المحلي الغرضين معًا؛ فتطوير سوق أو طريق أو واجهة عامة يمكن أن ييسّر الوصول إلى الخدمات، ويدعم النشاط التجاري، ويوفّر مجالاً للمبادرات والاستثمارات المحلية.

كما اتّسعت دائرة المشاركة في التنمية المحلية؛ إذ تنقل المجالس البلدية أولويات المجتمع، وتنسّق مكاتب المحافظين بين الجهات والمشروعات، وتشارك الشركات في الاستثمار والتنفيذ وتقديم الخدمات، فيما تسهم المؤسسات الأهلية والأفراد في التعريف باحتياجات الفئات والمواقع المختلفة. وتساعد هذه المشاركة على تحسين اختيار المشروعات وترتيب أولوياتها ومتابعتها، وتوجيه الموارد إلى أعمال ترتبط بحياة السكان.

ويظلّ التنسيق بين المستويين الوطني والمحلي أساسًا لاتّساق السياسات ومعايير الخدمات في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

وخلال السنوات الخمس الأولى، اقترنت الصلاحيات المحلية بأدوات أوسع للتخطيط والتمويل والمتابعة، وأصبحت المحافظات أكثر مشاركة في إدارة مساراتها التنموية.

ويتيح هذا التطوّر الاستفادة من تنوّع المقوّمات في توزيع الأنشطة الاقتصادية، وربط الخدمات بالاستثمار المحلي، في إطار مسؤوليات تتكامل فيها أدوار المحافظات والجهات الوطنية.

ويتجلّى أثر اللامركزية في تنظيم العمل التنموي بما يستجيب لاحتياجات كلّ محافظة ويستفيد من قدراتها المتاحة.

ويُخصَّص الفصل التالي لعرض هذا التحوّل في المحافظات بصورة أكثر تفصيلاً؛ إذ يتناول هوية كلّ محافظة ومقوّماتها وميزتها النسبية، ثمّ يستعرض ما شهدته من تغيّرات ومشروعات خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الرؤية، وأثرها في الاقتصاد المحلي وجودة الحياة والربط بين الولايات والمراكز الحضرية والتجمّعات السكانية.

وبذلك ينتقل التقرير من الإطار العام للامركزية والتنمية المتوازنة إلى عرض ملامحهما في كلّ محافظة، وبيان كيفية تكامل أدوار المحافظات في التنمية على مستوى سلطنة عُمان.

محافظات
تعكس التنمية



المحافظات... من التنمية المركزية إلى تنمية تقودها خصوصية المكان

شهدت سلطنة عُمان، تزامنًا مع بدء تنفيذ رؤية عُمان 2040، حراكًا تشريعيًا ومؤسسيًا أعاد تشكيل منظومة الإدارة المحلية، وعزّز مسار اللامركزية، بما هيأ لتمكين المحافظات من أداء دور أكبر في التخطيط والتنفيذ وإدارة التنمية المحلية. وقد بدأ هذا التحول بإصدار المرسوم السلطاني رقم (101/2020) بإصدار نظام المحافظات والشؤون البلدية، والمرسوم السلطاني رقم (126/2020) بإصدار قانون المجالس البلدية، اللذين أعادا تنظيم اختصاصات المحافظات والعمل البلدي، وعززا مشاركة المجالس البلدية في مناقشة خطط التنمية والمشروعات والخدمات.

وتعزز هذا التوجه بإصدار نظام المحافظات بالمرسوم السلطاني رقم (36/2022)، الذي أكد تمتع المحافظات بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ومنح المحافظين صلاحيات أوسع في إعداد خطط التنمية والميزانيات، وتنفيذ المشروعات الإنمائية، وتنمية الموارد المحلية، ومتابعة الأنشطة الاقتصادية والخدمية ضمن نطاق كل محافظة. كما صدر القرار الوزاري رقم (44/2022) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المجالس البلدية، لتنظيم آليات عمل المجالس ولجانها وتعزيز دورها في متابعة أولويات التنمية المحلية.

وترافق هذا الإطار التشريعي مع استكمال الهياكل التنظيمية للمحافظات، وإدماج البلديات ضمن هياكلها الإدارية، ونقل عدد من الاختصاصات والأصول والموظفين إليها، إلى جانب تعزيز المخصصات المالية لبرنامج تنمية المحافظات، بما وفّر للمحافظات أدوات تنفيذية أوسع لتحديد احتياجاتها، وإعداد مشروعاتها، واستثمار مواردها، بما ينسجم مع خصائصها ومزاياها النسبية، وفي إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية الوطنية.

وانعكس هذا التحول في تنامي دور المحافظات في قيادة التنمية المحلية، وربط المشروعات بالاحتياجات الفعلية للمجتمعات، وتطوير الخدمات والبنية الأساسية والبيئة الحضرية. ولم تعد التنمية تُنفّذ وفق نموذج موحد في جميع المحافظات، بل أصبحت ترتكز على المزايا النسبية لكل محافظة؛ فعززت المحافظات الساحلية استثماراتها في الموانئ والثروة السمكية والسياحة البحرية، وركّزت المحافظات ذات الثروات الزراعية على الإنتاج والتصنيع الغذائي، فيما توسعت المحافظات الغنية بالموارد المعدنية في التعدين والصناعات المرتبطة به، واتجهت محافظات أخرى إلى الطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والسياحة، وفق المقومات التي تمتلكها.

كما شملت جهود التنمية المشروعات الاقتصادية والإنتاجية، إلى جانب تطوير البنية الأساسية والخدمات والمرافق الحضرية، بما في ذلك الطرق والمستشفيات والمدارس والأسواق والحدائق والواجهات البحرية والمماشي والمسطحات الخضراء. وأسهم هذا التوسع في تحسين جودة الحياة، ودعم البيئة الاستثمارية، وتعزيز جاهزية المحافظات لاستيعاب النمو السكاني والعمراني وتلبية احتياجات الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وترافق هذا المسار مع تعزيز دور المحافظين والمجالس البلدية في تحديد الأولويات التنموية ومتابعة تنفيذ المشروعات، بما جعل التنمية أكثر ارتباطًا باحتياجات السكان، وأكثر قدرة على الاستفادة من إمكانات كل محافظة، ورسّخ دور المحافظات بوصفها شريكًا فاعلًا في تحقيق تنمية أكثر توازنًا وشمولًا على مستوى سلطنة عُمان.



محافظة مسقط

عاصمة عُمان التاريخية... وبوّابتها إلى العالم

تُعد محافظة مسقط من أعرق الحواضر العُمانية وأكثرها حضورًا في التاريخ السياسي والبحري لسلطنة عُمان؛ إذ ارتبطت عبر القرون بدورها بوصفها ميناءً طبيعيًا ومركزًا للتجارة والتبادل الحضاري، ومقرًا للحكم والإدارة. وأسهم موقعها المطل على بحر عُمان في تعزيز صلاتها بالمراكز التجارية الإقليمية والدولية، وترسيخ مكانتها بوابةً بحريةً للبلاد.

وتحتفظ مسقط بشواهد ومعالم تعكس هذا الامتداد التاريخي، من القلاع والحصون والموانئ إلى الأحياء والأسواق القديمة، التي أسهمت في تشكيل هويتها المتفرّدة، وترسيخ مكانتها التاريخية اقتصاديًا وسياسيًا.

قاعدة اقتصادية وخدمية تقود النشاط الحضري

تستند محافظة مسقط إلى قاعدة اقتصادية واسعة تقودها الأنشطة الحكومية والمالية والتجارية والخدمية، مدعومة بوجود مقار المؤسسات الوطنية والشركات ومراكز الأعمال، إلى جانب الخدمات الصحية والتعليمية والتقنية والثقافية. كما تدعم شبكة النقل والمرافق الرئيسة حركة السكان والأعمال وربط المحافظة بالأسواق المحلية والخارجية.

وتُضيف السياحة والثقافة والاقتصاد الرقمي والصناعات المتخصصة أبعادًا أخرى إلى النشاط الاقتصادي في المحافظة، مستفيدة من تنوع المواقع الساحلية والتراثية، وتوافر المؤسسات المعرفية والخدمات المتقدمة. ويمنح هذا التنوع مسقط قاعدة قادرة على استقطاب الأعمال والاستثمارات والمهارات، ودعم نمو الأنشطة ذات القيمة المضافة.

مسقط في رؤية عُمان 2040

تضطلع محافظة مسقط بدور محوري في تحقيق الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040، وفي مقدمتها القيادة والإدارة الاقتصادية، وحوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع، والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، والقطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، والتشريع والقضاء والرقابة، وذلك بحكم مكانتها كعاصمة سلطنة عُمان ومركزها الإداري، وما تحتضنه من مقار مؤسسات الدولة والجهات الحكومية والتشريعية والرقابية، إلى جانب حضور واسع لمؤسسات القطاع الخاص والجهات المعنية بالاستثمار والتعاون الدولي. كما ينعكس هذا الدور على بقية أولويات الرؤية، بالنظر إلى ما تمثله المحافظة من مركز رئيسي لإدارة النشاط الحكومي والاقتصادي والخدمي، واستقطاب الأعمال والكفاءات والاستثمارات، بما يعزز دورها المحوري في دعم مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وتترجم الاستراتيجية العمرانية هذا الدور من خلال مفهوم «مسقط الكبرى»، الذي يرسخ مكانة المحافظة مركزًا وطنيًا للإدارة والأعمال والخدمات المتقدمة. وتتمثل القطاعات التي تميز مسقط في الأنشطة الحكومية والمالية والمصرفية والتجارية، والخدمات المهنية والتقنية والرقمية، والسياحة الحضرية والثقافية، والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، إلى جانب الصناعات المتخصصة والأنشطة القائمة على المعرفة. ويمنح اجتماع هذه القطاعات المحافظة قدرة على قيادة الأنشطة ذات القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل نوعية، وتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع المحافظة على هويتها العمرانية والثقافية وتطوير بيئة حضرية أكثر تكاملًا واستدامة.

مسقط... في أرقام (حتى 2025)

شهدت محافظة مسقط خلال الربع الأول من تنفيذ الرؤية انتقالًا نحو نموذج حضري أكثر تكاملًا، اتسع فيه نطاق التنمية من تنفيذ المشروعات والمرافق إلى تحسين كفاءة إدارة المدينة وتعزيز الترابط بين وظائفها الاقتصادية والخدمية والسكنية. وامتد هذا التحول إلى تطوير البيئة الحضرية، ورفع جاهزية المرافق، وتوسيع نطاق الحلول الرقمية، بما أسهم في دعم قدرة المحافظة على مواكبة النمو السكاني والاقتصادي.

وتظهر ملامح هذا التحول في المؤشرات الاقتصادية والخدمية، وفي مجموعة المشروعات التي نُفذت في مجالات النقل، وجودة الحياة، والاستدامة، والاقتصاد والابتكار.

مسقط... في أرقام (حتى 2025)



عـــدد السكان:	مســاحـــة المحافظة:	الكثـافـة السكانية:
1,532,486 مليون نسمة	4000 كم2	383.1 نسمة لكل كم2

عدد المدارس الحكـوميـــة:	عدد المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة:	أطوال الطرق المنفـــــذة:
191	45	567 كم

القيمـة المضـــافـــة للأنشطة غير النفطية:	الإنتـاج السمكي (الصيد الحرفي):	الإنتـاج الزراعي:	الإشغال الفنـدقي:
10.5 مليار ريال عُماني	47,162 طن	87,432 طن	55.1 %

عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي:	عدد الرحلات الدولية عبر مطـار مسقـط الـدولي:	إجمالي العاملين في القطاعين الحكـــومـــي والخـــاص:
11,838,223	82,913	883,984

شهدت محافظة مسقط خلال الفترة 2020-2025 تطورًا في منظومة التعليم والرعاية الصحية، وتحسّنًا في مختلف المؤشرات التنموية والاقتصادية. كما شهدت توسعًا في شبكات النقل والإنتاج والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ففي الخدمات الأساسية، ارتفع عدد المدارس الحكومية من 176 مدرسة في عام 2020 إلى 191 مدرسة في عام 2025، كما شهد القطاع الصحي نموًا بزيادة عدد المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة (المستشفيات والمجمعات والمراكز الصحية) من 40 في عام 2020 إلى 45 في عام 2025، كما تم افتتاح مستشفى المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية. وعلى مستوى البنية الأساسية، ارتفعت أطوال الطرق المنفذة من 67 كيلومترًا في عام 2020 إلى 567 كيلومترًا في عام 2025، ضمن جهود تطوير شبكة الطرق ورفع كفاءتها، ما يعكس الحرص على مواكبة النمو السكاني والعمراني، وتوفير خدمات تعليمية وصحية أكثر كفاءة وانتشارًا، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة وتلبية احتياجات السكان.

وشهدت المحافظة خلال الفترة نفسها تقدّمًا في عدد من المؤشرات الاقتصادية، حيث ارتفعت نسبة الإشغال الفندقي من 30.3% في عام 2020 إلى 55.1% في عام 2025، بما يعكس نمو النشاط السياحي وتحسن أداء القطاع الفندقي. كما ارتفع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 732,104 عاملًا في عام 2020 إلى 883,984 في عام 2025، دليلًا على توسع النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

وأسهم وجود مطار مسقط الدولي في محافظة مسقط في تعزيز الحركة الاقتصادية والسياحية بالمحافظة، من خلال ما يوفره من سهولة الوصول والربط المباشر مع الوجهات الإقليمية والدولية، حيث ارتفع عدد الرحلات الدولية عبر مطار مسقط الدولي من 31,102 في عام 2020 إلى 82,913 في عام 2025، وارتفع عدد المسافرين عبر المطار من 3,695,103 في عام 2020 إلى 11,838,223 في عام 2025، في مؤشر على تنامي الحركة الجوية واتساع دور قطاع الطيران في دعم التنمية الاقتصادية.

وبلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية 10.5 مليار ريال عُماني في عام 2025، مقارنة بـ9.866 مليار ريال عُماني في عام 2021، كما نما الإنتاج السمكي من الصيد الحرفي من 30,666 طنًا في عام 2020 إلى 47,162 طنًا في عام 2025، والإنتاج الزراعي من 63,200 طن في عام 2020 إلى 87,432 طن في عام 2025، في مؤشر على نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية ومساهمتها في تعزيز النشاط الاقتصادي وإيجاد مزيد من الفرص الاستثمارية والتنموية في مختلف المجالات.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة مسقط خلال الفترة (2021-2025) تنفيذ حزمة من المشروعات النوعية التي تعكس توجهًا متكاملًا نحو تطوير العاصمة باعتبارها مركزًا للإدارة والاقتصاد والخدمات، مع التركيز على بناء مدن مستدامة، وتعزيز البنية الثقافية والسياحية، وتوسيع الاستثمارات في القطاعات المستقبلية. وتنسجم هذه المشروعات مع التحولات العمرانية والاقتصادية التي تشهدها المحافظة، بما يدعم جودة الحياة، ويرفع جاذبية الاستثمار، ويعزز مكانة مسقط مركزًا وطنيًا للأعمال والابتكار والثقافة.

نماذج من مشروعات المحافظة


مدينة السلطان هيثم


مجمع السيد طارق بن تيمور الثقافي


المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية


المدينة الطبية الجامعية


حديقة النباتات العُمانية


مدينة يتي المستدامة


توسعة طريق مسقط السريع


المختبر المركزي للصحة العامة


حي العهد (صروح)


مصنع ميناجين للصناعات الدوائية


وحدة تحضير المحاليل الوريدية


المركز الوطني للتوحد


تلفريك مطرح


مركز الشباب


الاستزراع السمكي في قريات

ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

مدن ومراكز حضرية تعيد تشكيل مسقط

تعكس مشروعات المدن المستدامة توجهًا نحو تطوير مجتمعات حضرية متكاملة تجمع بين السكن والخدمات والأنشطة الاقتصادية والمساحات العامة. وتوفر مدينة السلطان هيثم بيئة سكنية ذكية ومستدامة تضم مرافق تعليمية وصحية وترفيهية، بينما تجسّد مدينة يتي المستدامة نموذجًا للتنمية الحضرية المتكاملة التي توازن بين متطلبات النمو العمراني والحفاظ على البيئة، من خلال تطوير مجتمع مستدام يضم مكونات سكنية وسياحية وترفيهية، ويعتمد على التخطيط الذكي واستثمار المقومات الطبيعية للموقع.

وجهات سياحية تعزز جاذبية المحافظة

تحظى محافظة مسقط بمجموعة من الوجهات والمشروعات السياحية التي تثري تجربة كل مواطن ومقيم وزائر. من بينها مشروع تلفريك مطرح الذي يمثل إضافة نوعية إلى المنتج السياحي والترفيهي في المحافظة؛ إذ يمتد مساره لنحو ثلاثة كيلومترات، ويربط بين عدد من المواقع المطلة على الواجهة البحرية والجبلية لمطرح. ويضم المشروع مرافق ترفيهية وتجارية ومطاعم، بما يسهم في تنويع تجربة الزائر وتعزيز مكانة مطرح بوصفها إحدى أبرز الوجهات التراثية والسياحية في المحافظة.

وتُمثل حديقة النباتات العُمانية إضافة نوعية تجمع بين حفظ التنوع النباتي، والبحث والتوعية البيئية، والسياحة التعليمية، بما يوسع المنتج السياحي في مسقط ويمنحه بعدًا معرفيًا وبيئيًا أكثر تنوعًا. كما يسهم مشروع تطوير هوية نجم في تهيئة الموقع بولاية قريات بوصفه وجهة سياحية وبيئية متكاملة، تشمل مرافق ترفيهية ومساحات خضراء ومناطق للتخييم ومسارات للأنشطة المختلفة، بما يوسع الخيارات المتاحة للسكان والزوار ويدعم الأنشطة الاقتصادية المحلية.

مدن طبية ومشروعات تعزز الأمن الدوائي

تحتضن المحافظة مجموعة من المشروعات النوعية التي ترسخ منظومة متكاملة للصحة والصناعة الطبية والخدمات التخصصية، بدءًا من تعزيز قدرات التصنيع الدوائي عبر مصنع مينا جين للصناعات الدوائية، ووحدة تحضير المحاليل الوريدية، بما يدعم الأمن الدوائي ويعزز الإنتاج المحلي. وتتكامل هذه المنظومة مع مشروعات المدن الطبية، ممثلة في المدينة الطبية الجامعية والمدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية، اللتين تسهمان في دعم منظومة الرعاية والخدمات الطبية المتقدمة، وتعزيز قدرات التدريب والبحث والتطوير.

كما يأتي المختبر المركزي للصحة العامة لتعزيز الصحة الوقائية والفحوصات المخبرية، إلى جانب المركز الوطني للتوحد الذي يوفر خدمات الرعاية والتأهيل والتدخل المبكر، وعدد من المشروعات الصحية والطبية التي تستجيب للاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتعزز مكانة المحافظة كمركز متقدم للخدمات الصحية والصناعات الطبية.

مساحات تُلهم الإبداع وتصنع الأجيال

تتوسع محافظة مسقط في تطوير مرافق ثقافية وشبابية تضيف أبعادًا جديدة إلى تجربة السكان والزوار، وتدعم مكانتها بوصفها مركزًا للثقافة والفعاليات والوجهات الحضرية. ويأتي مجمع السيد طارق بن تيمور الثقافي ضمن هذا المسار، من خلال ما سيوفره من فضاءات مخصصة للأنشطة الثقافية والفنية والمعرفية، بما يدعم الحراك الإبداعي ويوسع نطاق الفعاليات المتاحة في المحافظة.

ويتكامل مع ذلك مركز الشباب، الذي يوفر بيئة داعمة لطاقات الشباب ومواهبهم، من خلال مساحات وبرامج تسهم في تنمية مهاراتهم وتشجيع الابتكار والإبداع، بما يعزز حضور الشباب في المشهد الثقافي والمجتمعي، ويدعم بناء مجتمع أكثر حيوية وتفاعلًا.

مناطق وأحياء تعزز جودة الحياة

جاءت بعض المشروعات لتلبية احتياجات حضرية وخدمية مباشرة في عدد من مواقع المحافظة؛ إذ يستهدف مشروع تطوير حي القرم التجاري إعادة تنظيم المنطقة ورفع كفاءتها الحضرية وتحسين جاذبيتها التجارية والاستثمارية، من خلال إعداد مخطط متكامل يطور الحركة والمرافق. ويستهدف مشروع تطوير منطقة القرم الارتقاء بالبيئة الحضرية للمنطقة من خلال تنفيذ حزمة متكاملة من أعمال تطوير الطرق الداخلية، وتحسين ممرات المشاة، وتعزيز التشجير والمساحات العامة، وتطوير البنية الأساسية وشبكات تصريف مياه الأمطار.

كما يأتي مشروع حي العهد ضمن مبادرة "صروح" ليعزز جهود تطوير الأحياء والمجتمعات الحضرية، من خلال توفير بيئة عمرانية متكاملة تستجيب لاحتياجات السكان وترفع جودة الحياة، فيما تسهم توسعة طريق مسقط السريع في رفع كفاءة الحركة المرورية وتحسين الربط والوصول بين الأحياء والمراكز الحيوية، واستيعاب النمو المتزايد في الحركة، بما يعزز تكامل البنية الأساسية ويدعم النمو الحضري المستدام في المحافظة.

التنمية والمجتمع

يتنوع نشاط المجتمع المدني في محافظة مسقط بين الجمعيات الأهلية والفرق الخيرية التطوعية والمبادرات المجتمعية والشبابية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية في المحافظة 7 جمعيات، وبلغ عدد الجمعيات الخيرية 24 جمعية، وبلغ عدد الفرق التطوعية 6 فرق بواقع فريق في كل ولاية من ولايات المحافظة، إلى جانب 13 مؤسسة خيرية و38 جمعية مهنية. وتؤدي هذه الجهات أدوارًا متنوعة في مجالات الرعاية الاجتماعية والعمل الخيري والتطوعي، وتنفيذ المبادرات المجتمعية، وتعزيز التكافل الاجتماعي وتمكين مختلف الفئات المستفيدة. كما تشهد المحافظة نشاطًا ملحوظًا في مجال المبادرات الشبابية، التي بلغ عددها 29 مبادرة في عام 2025، وتُسهم هذه المبادرات في تنمية قدرات الشباب وترسيخ دورهم كشريك فاعل في مسيرة التنمية.

كلمة المحافظ

"تواصل محافظة مسقط مسيرتها في بناء نموذج تنموي متكامل مستندة إلى بنيتها الأساسية المتقدمة، وإرثها الحضاري، وتنوعها الطبيعي ومميزاتها التنافسية الفريدة. وقد أسهمت الشراكة الفاعلة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تسريع تنفيذ أهداف رؤية عُمان 2040 وترجمتها إلى مشروعات نوعية في التنمية الحضرية، ورفع كفاءة التنقل، والتحول الرقمي، وتنمية الوجهات السياحية، وتوسيع فرص الاستثمار وريادة الأعمال، إلى جانب تهيئة بيئة حاضنة للذكاء الاصطناعي والتقنيات الذكية والابتكار، تسهم في استقطاب الاستثمارات النوعية وتنمية الكفاءات الوطنية، وتحويل المعرفة إلى حلول ذات جدوى اقتصادية. ونمضي برؤية أكثر طموحًا لتكون مسقط مدينة ذكية ومزدهرة ومستدامة تصون هويتها، وتستثمر إمكاناتها بكفاءة، وتصنع الفرص لبناء اقتصاد تنافسي، وتضع الإنسان وجودة حياته في جوهر تنميتها."

صاحب السمو السيد
بلعرب بن هيثم آل سعيد
وزير الدولة ومحافظ مسقط





محافظة ظفار

إرث اللبان... وحضارة عبرت طرق التجارة القديمة

ارتبطت محافظة ظفار منذ العصور القديمة بإنتاج اللبان وتجارته، فشكّل أحد أبرز مواردها، وأسهم في ربط جنوب عُمان بالمراكز الحضارية في شبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين ومصر وبلاد الشام وبلدان البحر المتوسط. وعبرت قوافل اللبان من مناطق إنتاجه في جبال ظفار وأوديتها إلى المراكز التجارية الداخلية والموانئ الساحلية، ومنها إلى الأسواق البعيدة، لتؤدي المحافظة دورًا محوريًا في شبكة التجارة القديمة، وتصبح ملتقى للتواصل الاقتصادي والثقافي بين حضارات متعددة.

وتجسد مواقع "أرض اللبان"، المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي، هذا الامتداد الحضاري، بما تحمله من شواهد على منظومة تاريخية تكاملت فيها أنشطة إنتاج اللبان ونقله وتجارته، وأسهمت في ترسيخ مكانة ظفار ضمن طرق التجارة والتواصل الحضاري عبر العصور.

مقومات متكاملة... من السواحل الممتدة إلى السهول الرحبة

تستند محافظة ظفار إلى قاعدة اقتصادية متنوعة تجمع بين الموقع البحري والبنية اللوجستية والموارد الطبيعية والإمكانات الإنتاجية والسياحية. وتضم المحافظة قاعدة إنتاجية في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية. وتتمتع منطقة النجد بمساحات شاسعة للأنشطة الزراعية والإنتاج النباتي، بينما يدعم الامتداد الساحلي أنشطة الصيد والإنتاج السمكي. كما تدعم منظومة ميناء صلالة والمنطقة الحرة بصلالة ومطار صلالة حركة التجارة والنقل والخدمات اللوجستية والسياحية، فيما تعزز المنطقة الحرة بالمزيونة ارتباط المحافظة بالأسواق البرية المجاورة.

وتجمع ظفار بين مختلف التضاريس من شواطئ وجبال وأودية وصحراء، بالإضافة إلى المواقع الأثرية والتراثية، كما تُعرف بـ"خريف ظفار" الذي يُعد من أبرز المواسم السياحية في سلطنة عُمان، بما يتميز به من أجواء معتدلة وطبيعة خضراء تجذب الزوار من داخل عُمان وخارجها، ما يمنحها منتجًا سياحيًا متنوعًا يشمل السياحة الطبيعية والثقافية والبحرية وسياحة المغامرات.

ظفار في رؤية عُمان 2040

تُسهم محافظة ظفار في تحقيق الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040، نظرًا لموقعها على بحر العرب، وما تمتلكه من أصول لوجستية وصناعية وزراعية وسمكية وسياحية وبيئية، إلى جانب دور صلالة بوصفها المركز الاقتصادي والسكاني الرئيس في جنوب سلطنة عُمان.

وتتمثل الميزة النسبية للمحافظة في الخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية المرتبطة بميناء صلالة والمنطقة الحرة والمطار، إلى جانب الزراعة التجارية والتصنيع الغذائي في النجد وثمريت، والثروة الحيوانية والسمكية، والسياحة الطبيعية والثقافية على مدار العام. كما تمتلك المناطق الداخلية فرصًا في الطاقة المتجددة والتعدين، بما يوسع قاعدة الأنشطة الاقتصادية ويوزع فرص النمو بين ولايات المحافظة. ويعزز تنوع هذه القطاعات دور ظفار مركزًا اقتصاديًا لجنوب سلطنة عُمان، ويربط الموارد المحلية بالتصنيع والخدمات اللوجستية والأسواق، مع المحافظة على النظم البيئية والمقومات الطبيعية والتراثية التي تشكل أساسًا لجاذبية المحافظة واستدامة تنميتها.

ظفار... في أرقام (حتى 2025)

شهدت محافظة ظفار خلال الفترة (2021-2025) تنفيذ عدد من المشروعات في قطاعات الصناعة والطاقة والنقل والصحة والسياحة والتنمية العمرانية. وتوزعت هذه المشروعات بين تطوير البنية الأساسية وتوسيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية، مستفيدةً من موقع المحافظة ومقوماتها الاقتصادية والطبيعية.

ظفار... في أرقام (حتى 2025)





شهدت محافظة ظفار خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040 اتساعًا في النشاط الاقتصادي، مستفيدة من تنوع مقوماتها. ويظهر هذا الاتساع في نمو حجم سوق العمل؛ إذ ارتفع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 195,733 عاملًا في عام 2020 إلى 294,369 عاملًا في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 50.4%. كما شهد القطاع الفندقي نموًا واضحًا، مع ارتفاع عدد المنشآت الفندقية من 35 منشأة في عام 2020 إلى 114 منشأة في عام 2025، بما يعكس توسع القطاع ونمو النشاط السياحي.

وامتد النشاط الاقتصادي إلى القطاعات الإنتاجية المرتبطة بمقومات المحافظة؛ إذ ارتفع الإنتاج السمكي من الصيد الحرفي من 86,749 طنًا في عام 2020 إلى 92,059 طنًا في عام 2025. وفي عام 2025، بلغ الإنتاج الزراعي 1,123,600 طن، مقارنة بـ613,427 طنًا في عام 2020، فيما بلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية نحو 2.8 مليار ريال عُماني في عام 2025 مقارنة بـ2.22 مليار ريال عُماني في عام 2021. وتبرز هذه المؤشرات تعدد روافد الاقتصاد المحلي في ظفار، واستمرار حضور الأنشطة السياحية والزراعية والسمكية إلى جانب الأنشطة الصناعية واللوجستية والخدمية، بما يعزز تنوع القاعدة الاقتصادية للمحافظة.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة ظفار خلال الفترة (2021-2025) تنفيذ حزمة من المشروعات النوعية التي تعكس توجهًا متكاملًا نحو تعزيز مكانتها بوابةً اقتصادية ولوجستية وسياحية لجنوب عُمان، مع التوسع في قطاعات الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والزراعة، والخدمات الصحية، وتحسين شبكة النقل وجودة الحياة. وتنسجم هذه المشروعات مع مزايا المحافظة الطبيعية وموقعها الاستراتيجي، بما يرفع جاذبية الاستثمار ويعزز التنويع الاقتصادي والاستدامة.

نماذج من مشروعات المحافظة


مستشفى السلطان قابوس الجديد في صلالة


مستشفى المزيونة


طريق السلطان سعيد بن تيمور (هيماء-ثمريت)


حي الشروق (صـــروح)


إنتاج القمح في مزارع النجد


ظفار 2 لطاقة الريـاح


سدح لطاقة الـــرياح


توسعة محطة الحاويات بميناء صلالة


مصنع أشباه الموصلات


مصنع الأمونيا بصلالة


مصنع ظفار للصناعات الدوائية


مصنع فيلكس للصناعات الدوائية


مصنع الكيماويات المتخصصة


سد وادي عدنوب ووادي أنعار

ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

خدمات صحية تعزز جودة الحياة

يمثل مستشفى السلطان قابوس الجديد في صلالة ركيزة لتوسيع الرعاية التخصصية ورفع القدرة الاستيعابية للخدمات الصحية في المحافظة، فيما يعزز مستشفى المزيونة توافر الرعاية الصحية في الولايات الحدودية. ويسهم المشروعان في تحسين سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية ورفع جاهزية المنظومة للنمو السكاني والاحتياجات المستقبلية.

صناعة توسّع القاعدة الإنتاجية

تتوسع القاعدة الإنتاجية في ظفار من خلال مجموعة من المشروعات الصناعية، منها مصنع الأمونيا بصلالة، ومصنع ظفار للصناعات الدوائية، ومصنع فيلكس للصناعات الدوائية، ومصنع الكيماويات المتخصصة، ومصنع أشباه الموصلات. وتُسهم هذه المشروعات مجتمعة في تنويع الصناعات التحويلية وتعزيز الأمن الدوائي ورفع القيمة المضافة المحلية.

لوجستيات تعزز الربط البحري والبري

ترفع توسعة محطة الحاويات بميناء صلالة الطاقة الاستيعابية والكفاءة التشغيلية للميناء، وترسّخ دوره في حركة التجارة وإعادة الشحن وسلاسل الإمداد الإقليمية. كما يعزز طريق السلطان سعيد بن تيمور (هيماء-ثمريت) كفاءة الربط البري بين ظفار ومحافظات سلطنة عُمان، ويختصر زمن الرحلات، ويرفع مستويات السلامة على أحد المحاور الحيوية.

مشروعات تعزز الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي

تتميز مزارع النجد في محافظة ظفار باتساع الرقعة الزراعية وتنوع المحاصيل المنتجة، مستفيدةً من الموارد المائية والتقنيات الحديثة في الزراعة. وتشهد المنطقة زراعة عدد من المحاصيل، من أبرزها القمح والأعلاف إلى جانب محاصيل الخضروات والفواكه، بما يسهم في تنويع قاعدة الإنتاج الزراعي المحلي وتعزيز الأمن الغذائي، فضلًا عن دعم سلاسل الإمداد الزراعية وتقليل الاعتماد على الواردات، بما يعزز دور القطاع في التنمية الاقتصادية.

وجهات سياحية توسّع التجربة على مدار العام

تدعم مشروعات تطوير إطلالات شعت وإفتلقوت وتطوير الواجهة البحرية لشاطئ المغسيل تهيئة مواقع طبيعية ذات إطلالات ساحلية وجبلية، وتوفير مرافق وخدمات تعزز تجربة الزائر. ويسهم ذلك في تنويع المنتج السياحي خارج موسم الخريف، وفتح فرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المحلية.

طاقة نظيفة تدعم الاستدامة البيئية

تسهم مشروعات الطاقة المتجددة في محافظة ظفار، مثل مشروع ظفار 2 لطاقة الرياح ومشروع سدح لطاقة الرياح، في تنويع مصادر الطاقة بالمحافظة وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة، بما يدعم استدامة قطاع الطاقة ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية وبيئية أكثر استدامة.

مشروعات تحقق الاستدامة وجودة الحياة

يوفر حي الشروق ضمن مبادرة "صروح" بيئة عمرانية متكاملة تستجيب للاحتياجات السكنية، وتربط الإسكان بالخدمات والمرافق والمساحات العامة، بما يدعم جودة الحياة والتنمية الحضرية المتوازنة في المحافظة. كما يستهدف مشروع سد وادي عدنوب ووادي أنعار الحماية من مخاطر الفيضانات وتنظيم جريان المياه، ويرفع مرونة البنية الأساسية في مواجهة الحالات المناخية، بما يحمي التجمعات والمرافق ويدعم الاستخدام المستدام للموارد المائية.

التنمية والمجتمع

يتنوع نشاط المجتمع المدني في محافظة ظفار بين الجمعيات الأهلية والفرق التطوعية والمبادرات المجتمعية والشبابية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 11 جمعية، وعدد الجمعيات الخيرية 3 جمعيات، إلى جانب 10 فرق تطوعية، وجمعية مهنية واحدة. وتؤدي هذه الجهات أدوارًا في العمل الاجتماعي والخيري والتطوعي وتمكين الفئات المستفيدة وتنفيذ المبادرات المحلية. كما بلغ عدد المبادرات الشبابية في المحافظة 6 مبادرات، بما يعكس حضور الشباب ودورهم في الإسهام في مسيرة التنمية.

كلمة المحافظ

"تجسّد مسيرة التنمية المستدامة في محافظة ظفار توجّهات رؤية عُمان 2040، وتعكس ما تزخر به المحافظة من مقومات استثنائية ومزايا نسبية فريدة على المستويات الجغرافية والسياحية والاقتصادية، بما يجعل منها نموذجًا رائدًا للتنمية المتوازنة والمستدامة. وقد شكّلت استراتيجية المحافظة الإطار العام لتحقيق هذه الرؤية، وما تشهده المحافظة اليوم من مشروعات ومنجزات ليس إلا ثمرةً لرؤية واضحة، وجهود مؤسسية متكاملة، وشراكة فاعلة بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع، بما يعزز التكامل بين متطلبات الحاضر واستحقاقات المستقبل، ويجسد طموح ظفار لتكون مركزًا إقليميًا وعالميًا جاذبًا للاستثمار، وبيئةً مستدامة توفر فرص النمو والازدهار، وترتقي بجودة الحياة للأجيال الحالية والقادمة. وتمضي ظفار بثقة نحو مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة، لتسهم بفاعلية في تحقيق مستهدفات الرؤية وتعزيز المكانة التنافسية لسلطنة عُمان إقليميًا ودوليًا."



صاحب السمو السيد
مروان بن تركي آل سعيد
محافظ ظفار



محافظة مسندم

إرث بحري عريق... وهوية تشكلت بين الجبل والبحر

تشكلت هوية محافظة مسندم في بيئة تجمع بين الجبال الشاهقة والخلجان والجزر والقرى الساحلية، فارتبطت حياة مجتمعاتها بالبحر والصيد والملاحة، إلى جانب الزراعة وتربية الماشية في المناطق الجبلية. وأسهم هذا التكوين الجغرافي في بناء أنماط معيشية وثقافية خاصة، ظهرت في العمارة المحلية والحرف والفنون والعادات المرتبطة بالبيئتين البحرية والجبلية.

اقتصاد بحري واستراتيجي يفتح آفاقًا للتنمية

تستفيد محافظة مسندم من موقعها المطل على مضيق هرمز، ومن امتداد سواحلها وتعدد خلجانها وجزرها، بما يدعم الأنشطة البحرية والنقل والخدمات اللوجستية والتجارة، كما تمثل الموانئ والمرافق البحرية قاعدة لحركة السكان والبضائع والأنشطة الاقتصادية.

وتشكل الثروة السمكية أحد الموارد الإنتاجية الرئيسة في المحافظة، وترتبط بها أنشطة الصيد والتجميع والتبريد والتصنيع والتسويق. كما توفر الطبيعة الجبلية والساحلية مقومات للسياحة البحرية والبيئية وسياحة المغامرات، فيما تدعم مدينة محاس الصناعية فرص التوسع في الأنشطة الصناعية والخدمية. ويمنح اجتماع هذه المقومات المحافظة قاعدة اقتصادية تستند إلى السياحة والنقل والصناعة والموارد المحلية.

مسندم في رؤية عُمان 2040

يرتبط المسار التنموي لمحافظة مسندم بأولويات رؤية عُمان 2040، ويستند ذلك إلى موقعها الاستراتيجي المطل على مضيق هرمز، وما تمتلكه من مقومات بحرية وطبيعية وسياحية تعزز دورها كبوابة اقتصادية في شمال سلطنة عُمان.

وتحدد الاستراتيجية العمرانية دور المحافظة من خلال مفهوم "ممر العلاقات الدولية"، القائم على الاستغلال الأمثل لمقوماتها الفريدة، وتوظيف موقعها الجغرافي في تقوية العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان والدول المجاورة. وتتمثل القطاعات التي تميز المحافظة في السياحة البيئية، ومصايد الأسماك، والزراعة، والتجارة، واستغلال المحاجر، مع منح السياحة دورًا رئيسًا في دفع التنمية، والمحافظة على الجمال الطبيعي المتميز للمنطقة.

مسندم... في أرقام (حتى 2025)

شهدت محافظة مسندم تحولًا تدريجيًا في نمط التنمية خلال السنوات الخمس الماضية، اتجه من معالجة الاحتياجات الأساسية إلى بناء منظومة أكثر تكاملًا تربط بين النقل والخدمات والمرافق العامة والتنمية الاقتصادية. وظهر هذا التحول في توسيع شبكات الطرق، وتحسين الوصول إلى التجمعات السكانية والقرى البحرية، ورفع جاهزية المرافق والخدمات، بما أسهم في تقليل أثر التباعد الجغرافي بين ولايات المحافظة وتعزيز استقرار الأنشطة الاقتصادية.

كما اتسع نطاق التنمية ليشمل تطوير الواجهات والمواقع السياحية، ودعم الأنشطة المرتبطة بالصيد والموارد البحرية، وإنشاء مرافق ثقافية ومجتمعية، إلى جانب رفع الجاهزية في مجالات الإمداد والخدمات الأساسية.

مسندم... في أرقام (حتى 2025)





برز النشاط السمكي بوصفه أحد أهم روافد الاقتصاد المحلي في محافظة مسندم، إذ ارتفع الإنتاج السمكي من الصيد الحرفي من 35,542 طنًا في عام 2020 إلى 63,191 طنًا في عام 2025، بزيادة تقارب 77.8%. وفي عام 2025، بلغ الإنتاج الزراعي نحو 40,004 طن، مقارنة بـ8,870 طنًا في عام 2020، وبلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية نحو 0.3 مليار ريال عُماني في عام 2025 مقارنة بـ0.216 مليار ريال عُماني في عام 2021.

وفي القطاع الصحي، يمثل مستشفى خصب أحد المشروعات الرئيسة لتعزيز خدمات الرعاية الصحية ورفع طاقتها الاستيعابية وتقريب الخدمات من السكان. وفي التعليم، توسعت فرص التعليم الجامعي والتأهيل من خلال جامعة التقنية والعلوم التطبيقية. كما شهد قطاع النقل تنفيذ مشروعات لتحسين الربط وسهولة الوصول، من بينها طريق السلطان فيصل بن تركي (دبا-ليما-خصب)، وازدواجية الطريق الرئيس في ولاية مدحاء، إلى جانب رصف طرق داخلية بمساحة 44 كيلومترًا مربعًا في مختلف ولايات المحافظة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت محافظة مسندم خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040 اتساعًا في عدد من الأنشطة المرتبطة بمقوماتها البحرية والسياحية وموقعها الاستراتيجي. ويظهر ذلك في ارتفاع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 16,742 عاملًا في عام 2020 إلى 25,622 عاملًا في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 53%.

وسجل القطاع السياحي والفندقي تحسنًا خلال الفترة؛ إذ ارتفع عدد المنشآت الفندقية من 10 في عام 2020 إلى 14 في عام 2025، وتزامن ذلك مع تطوير عدد من المواقع والتجارب السياحية والقرى البحرية. وتظهر هذه المؤشرات استمرار ارتباط القاعدة الاقتصادية لمسندم بمواردها ومزاياها النسبية، وفي مقدمتها الثروة السمكية والسياحة والزراعة والصناعة.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة مسندم خلال الفترة (2021-2025) تنفيذ حزمة من المشروعات النوعية التي تستجيب لطبيعتها الجغرافية وتستثمر موقعها الاستراتيجي، وتربط بين تحسين النقل والخدمات الأساسية وتنشيط الاقتصاد البحري والسياحي. وتدعم هذه المشروعات جاهزية قطاعات الصناعة والطاقة والتعليم والصحة والثقافة، وترتقي بجودة الحياة.

نماذج من مشروعات المحافظة


طريق السلطان فيصل بن تركي (دبا-ليما-خصب)


مستشفى خصب الجديد


جامعة التقنية والعلوم التطبيقية


تطوير ميناء خصب


شاطئ بصة


مركز مسندم للثقافة والابتكار


مدينة محاس الصناعية


خزانات الوقود الاستراتيجية


تطوير جزيرة مقلب


خليج آيمس


حي تلال النخيل (صروح)


محطة الاستمطار الصناعي


السلك الانزلاقي


تطوير القرى البحرية في خصب ودبا

ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

مشروعات تعزز المرونة الاقتصادية وأمن الطاقة

تشكّل مدينة محاس الصناعية والمشروعات المرتبطة بأمن الطاقة والموارد المائية منظومة متكاملة لتعزيز المرونة الاقتصادية في المحافظة؛ إذ توفر المدينة قاعدة لتوطين الأنشطة الصناعية والخدمية واستقطاب الاستثمارات، بما يسهم في تنويع الاقتصاد المحلي ويفتح فرصًا أوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتكامل ذلك مع خزانات الوقود الاستراتيجية، الذي يعزز جاهزية الإمداد ويدعم أمن الطاقة في محافظة تتسم بتباعد تجمعاتها وخصوصية اتصالها الجغرافي. وفي الجانب البيئي والمائي، تسهم محطة الاستمطار الصناعي في تنمية الموارد المائية وتوظيف التقنيات المناخية الحديثة، بما يتلاءم مع الطبيعة الجبلية للمحافظة ويدعم كفاءة إدارة الموارد والحفاظ على التوازن البيئي.

صحة وتعليم وثقافة تثري الإنسان

يمثل مستشفى خصب الجديد ركيزة لتعزيز الرعاية الصحية ورفع القدرة الاستيعابية وتقريب الخدمات من السكان. كما توسع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية فرص التعليم والتأهيل، فيما يوفر مركز مسندم للثقافة والابتكار منصة للمعرفة والإبداع والفعاليات المجتمعية، بما ينمي مهارات الشباب ويدعم رأس المال البشري.

وجهات بحرية وسياحية توسع النشاط المحلي

توسع مشروعات السلك الانزلاقي وتطوير جزيرة مقلب وخليج آيمس وشاطئ بصة نطاق التجارب السياحية في المحافظة، من خلال الاستفادة من طبيعتها الجبلية والبحرية ومواقعها ذات الجاذبية الطبيعية. ويؤدي تطوير القرى البحرية في خصب ودبا إلى رفع جاهزيتها للزوار ودعم الخدمات والأنشطة الاقتصادية المحلية.

شبكة لوجستية تعزز الربط البري والبحري

يوفر طريق السلطان فيصل بن تركي (دبا-ليما-خصب) رابطًا بريًا بين أجزاء المحافظة، يخدم حركة السكان والسلع والوصول إلى الخدمات. ويمنح ميناء خصب المحافظة قدرة أكبر على خدمة النقل والأنشطة البحرية واللوجستية، بما يتلاءم مع موقعها الاستراتيجي.

عمران وبيئة يعززان الاستدامة وجودة الحياة

يوفر حي تلال النخيل ضمن مبادرة "صروح" بيئة عمرانية متكاملة تربط الإسكان بالخدمات والمرافق والمساحات العامة، وتستجيب للاحتياجات السكنية في المحافظة، وترتقي بجودة الحياة وتدعم التنمية الحضرية المتوازنة.

التنمية والمجتمع

يتنوع نشاط المجتمع المدني في محافظة مسندم بين جمعيات المرأة العُمانية والفرق التطوعية والمبادرات المحلية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 4 جمعيات، وبلغ عدد الفرق التطوعية 4 فرق تغطي ولايات المحافظة. وتؤدي هذه الأطراف أدوارًا في دعم الأسر وتمكين المرأة والشباب، والمحافظة على الحرف والموروث الثقافي وتنفيذ البرامج الاجتماعية والموسمية. كما توسع هذه الأنشطة نطاق المشاركة المجتمعية وتقوي دورها في دعم مسيرة التنمية.

كلمة المحافظ

"تُمثل رؤية عُمان 2040 الإطار الوطني الذي تسترشد به محافظة مسندم في توجيه مسارات التنمية وبناء مستقبل مستدام قائم على استثمار مزاياها النسبية وتعزيز تنافسيتها الاقتصادية. وفي هذا السياق، تمضي المحافظة نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، مستفيدةً من موقعها الجغرافي الاستراتيجي وإطلالتها على مضيق هرمز، ما جعلها بوابة لتقوية العلاقات الاقتصادية بين عُمان والدول المجاورة، إلى جانب ما تزخر به من مقومات طبيعية وثقافية فريدة. وتواصل المحافظة تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات السياحة البيئية والصيد البحري والاستزراع السمكي والتجارة والخدمات اللوجستية، إلى جانب تطوير البنية الأساسية وتحسين الربط الجوي والبحري."

معالي السيد
فيصل بن حمود البوسعيدي
محافظ مسندم





محافظة البريمي

واحة تاريخية... وإرث تشكل حول الأفلاج والقوافل

ارتبطت محافظة البريمي عبر التاريخ بواحاتها وأفلاجها وموقعها على مسارات القوافل التي ربطت الداخل العُماني بمناطق شبه الجزيرة العربية. وأسهم توافر المياه والأراضي الزراعية في استقرار التجمعات السكانية وازدهار الزراعة والتجارة، لتتشكل حول الواحات مراكز للحياة الاجتماعية والاقتصادية منذ مراحل تاريخية مبكرة.

ولا تزال القلاع والحصون والحارات والأفلاج والمزارع القديمة شاهدة على هذا الامتداد، بما يمنح البريمي هوية تجمع بين إرث الواحة وموقعها المنفتح على محيطها الإقليمي.

مقومات اقتصادية... تنطلق من موقع استراتيجي

تستفيد محافظة البريمي من موقعها الحدودي وارتباطها بشبكات الطرق والمنافذ البرية، الأمر الذي يدعم حركة السلع والأفراد والأنشطة التجارية والخدمية. كما توفر مدينة البريمي الصناعية قاعدةً للأنشطة الإنتاجية، فيما تمثل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة مساحةً لتطوير المشروعات الصناعية والتجارية واللوجستية المرتبطة بالأسواق المجاورة.

وتتكامل هذه المقومات مع الأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية والموارد التعدينية المتاحة في المحافظة، إلى جانب المواقع الطبيعية والتراثية في ولاياتها الثلاث. ويمنح هذا التنوع البريمي قاعدة اقتصادية تشمل الصناعة والتجارة والنقل والزراعة والسياحة.



البريمي في رؤية عُمان 2040

تُسهم محافظة البريمي في تحقيق أولويات رؤية عُمان 2040، ويستند هذا الدور إلى موقع المحافظة الاستراتيجي، وما تمتلكه من مقومات زراعية وصناعية ولوجستية، إلى جانب شبكات النقل التي تربطها بالمحافظات المجاورة والأسواق الإقليمية.

وتحدد الاستراتيجية العمرانية مدينة البريمي مركزًا إقليميًا في شمال سلطنة عُمان، ومحورًا رئيسًا لتجمع السكان والأنشطة الاقتصادية والإدارية والتجارية والصناعية. وتتمثل القطاعات التي تميز المحافظة في الصناعات التحويلية المتوسطة وعالية التقنية، والنقل والخدمات اللوجستية، والتجارة وخدمات الأعمال، والتعليم والبحث والابتكار في ولاية البريمي؛ إلى جانب التعدين والسياحة والطاقة الشمسية في ولاية محضة، والزراعة والصناعات الغذائية والألبان والسياحة الصحراوية والصناعات الخفيفة في ولاية السنينة. ويمنح تنوع هذه القطاعات المحافظة قاعدة اقتصادية تجمع بين التجارة والصناعة والخدمات اللوجستية والزراعة والتعدين والسياحة والطاقة المتجددة، ويرسخ دورها في تنشيط المبادلات التجارية واستقطاب الاستثمارات ورفع القيمة المضافة للموارد المحلية وتوزيع فرص النمو بين ولايات المحافظة.

البريمي... في أرقام (حتى 2025)

خلال الفترة 2020-2025، مضت محافظة البريمي في مسار تنموي ركّز على الاستفادة من موقعها الحدودي وتعزيز دورها الاقتصادي، إلى جانب تطوير البنية الأساسية والخدمات العامة والاستفادة من مقوماتها الطبيعية والإنتاجية. وفتح هذا التوجه مجالات أوسع للنشاط الاقتصادي والاستثمار، وعزّز ارتباط المحافظة بالأسواق الإقليمية، مع تحسين البيئة الحضرية وجودة الحياة في ولاياتها.

وشملت التنمية كذلك الجوانب الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية، مع التركيز على الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظة وتوسيع حضورها في التجارة والخدمات والأنشطة الإنتاجية، إلى جانب الحفاظ على الموارد الطبيعية والتراث العمراني، بما يتوافق مع توجهات التنمية المحلية.

البريمي... في أرقام (حتى 2025)



عـــدد السكان:	مســاحـــة المحافظة:	الكثـافـة السكانية:
135,509 نسمة	8,068 كم2	16.8 نسمة لكل كم2

عدد المدارس الحكـوميـــة:	عدد المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة:
31	10



القيمـة المضـــافـــة للأنشطة غير النفطية:	عدد مشروعات الأمن الغذائي	الإنتـــاج الزراعـي:
0.5 مليار ريال عُماني	63 مشروع	108,700 طن

عدد المنشآت الفندقية	أطـوال الطـرق المنفذة	إجمالي العاملين في القطاعين الحكـــومـــي والخـــاص:
41	62 كم	61,570

شهدت محافظة البريمي خلال الفترة 2020-2025 نموًا في عدد السكان من 122,042 نسمة إلى 135,509 نسمة. وفي موازاة هذا النمو، شهدت المحافظة تطويرًا في عدد من مكونات قاعدة الخدمات والبنية الأساسية والبيئة الحضرية؛ إذ ارتفع عدد المدارس الحكومية وتوسعت الخدمات الصحية بافتتاح مركز الفي الصحي بنيابة الروضة.

ولم تقتصر مسيرة التنمية في المحافظة على المنشآت الخدمية، وإنما امتدت إلى تطوير البنية الأساسية والبيئة الحضرية وتحسين الربط بالمرافق والخدمات، من خلال مشروعات رصف الطرق وتطويرها وتحسين الربط بين التجمعات السكانية والمرافق، بما يدعم قدرة المحافظة على استيعاب التحولات السكانية والعمرانية خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت محافظة البريمي اتساعًا في النشاط الاقتصادي، مستفيدة من موقعها الحدودي وقاعدتها الصناعية والزراعية وارتباطها بشبكات النقل والأسواق المجاورة. ويظهر ذلك في ارتفاع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 49,805 عاملًا في عام 2020 إلى 61,570 عاملًا في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 23.6%.

كما سجل القطاع الفندقي تحسنًا خلال الفترة، إذ ارتفع عدد المنشآت الفندقية من 30 في عام 2020 إلى 41 في عام 2025. وفي عام 2025، بلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية نحو 0.5 مليار ريال عُماني مقارنة بـ0.49 مليار ريال عُماني في عام 2021، فيما بلغ الإنتاج الزراعي 108,700 طن في عام 2025 مقارنة بـ81,856 طنًا في عام 2020، ووصل عدد مشروعات الأمن الغذائي إلى 63 مشروعًا.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة البريمي خلال الفترة (2021-2025) تنفيذ مجموعة من المشروعات التي استثمرت مقوماتها وموقعها الحدودي، وعززت النشاط الصناعي والتجاري واللوجستي. وشملت المشروعات تطوير شبكة الطرق والمراكز الحضرية والمواقع السياحية والخدمات المعرفية، إلى جانب مشروعات في مجالات المياه والطاقة المتجددة والأمن الغذائي، بما يسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتحسين جودة الحياة.

نماذج من مشروعات المحافظة


المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة


شبكة السكك الحديدية العُمانية - الإماراتية المشتركة (محطة شحن البضائع)


مدينة البريمي الصناعية


حي السلام (صروح)


مركز البريمي للعلوم والابتكار


البحيرة الكريستالية


مركز المعلومات السياحية (بوابة البريمي)


واحة البريمي (مركز المدينة)


تطوير شرائع الأفلاج والواحات


استزراع منطقة جري الحوية (ضمن مبادرة استزراع 10 مليون شجرة برية)

ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

سياحة تنشّط اقتصاد المحافظة

تسهم المشروعات السياحية والحضرية في تعزيز جاذبية محافظة البريمي وتنشيط اقتصادها المحلي؛ إذ يعتبر مشروع البحيرة الكريستالية وجهة ترفيهية وسياحية مرتقبة لاستقطاب الزوار، فيما يشكل مركز المعلومات السياحية (بوابة البريمي) نقطة تعريف بمقومات الولايات ومساراتها التراثية والطبيعية، بما يدعم الحركة السياحية والخدمات المرتبطة بها. ويتكامل ذلك مع مشروع واحة البريمي (مركز المدينة)، الذي يوفر بيئة جاذبة للأنشطة التجارية والترفيهية والخدمية، بما يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية ورفع جودة التجربة للسكان والزوار.

مشروعات تعزز التوازن البيئي

يدعم مشروع تطوير شرائع أفلاج صعراء والسنينة والريحاني والبريمي صون منظومة الواحات والتراث المائي. ويأتي مشروع استزراع منطقة جري الحوية ضمن المبادرة الوطنية لاستزراع عشرة ملايين شجرة برية، لزيادة الغطاء النباتي والمحافظة على الأنواع المحلية ومكافحة التصحر، ما يدعم التوازن البيئي والاستفادة من الموارد الطبيعية.

صناعة واستثمار يرفعان تنافسية المحافظة

توفر مدينة البريمي الصناعية قاعدة لتوطين الأنشطة الإنتاجية والخدمية واستقطاب الاستثمارات، فيما تفتح المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة آفاقًا للمشروعات الصناعية والتجارية واللوجستية المرتبطة بالأسواق المجاورة.

بيئة حضرية تحتضن المعرفة والابتكار

يُعزز حي السلام ضمن مبادرة "صروح" جودة البيئة الحضرية ويسعى إلى توفير مكونات سكنية وخدمية متكاملة تلبي احتياجات المجتمع وتدعم النمو العمراني في محافظة البريمي، فيما يعزز مركز البريمي للعلوم والابتكار منظومة المعرفة والابتكار من خلال توفير مساحة للتعلم والتجربة وتنمية مهارات الطلبة والشباب، وتشجيعهم على استكشاف العلوم والتقنيات الحديثة.

التنمية والمجتمع

يتنوع نشاط المجتمع المدني في محافظة البريمي بين جمعيات المرأة العُمانية والفرق التطوعية والجمعيات المهنية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 3 جمعيات، وعدد الفرق التطوعية 3 فرق، إلى جانب جمعية مهنية واحدة، كما بلغ عدد المبادرات الشبابية 5 مبادرات. وتؤدي هذه الأطراف أدوارًا في تمكين المرأة والشباب ودعم الأسر وتنفيذ المبادرات الاجتماعية والتطوعية والمهنية، بما يعزز المشاركة المجتمعية ويدعم جهود التنمية في المحافظة.

كلمة المحافظ



"تمضي محافظة البريمي بخطى واثقة وطموحة في ترجمة مستهدفات رؤية عُمان 2040 إلى واقع ملموس، مستثمرةً ميزتها النسبية الفريدة وموقعها الاستراتيجي بصفتها بوابة تجارية واقتصادية نشطة لسلطنة عُمان. إن ما تحقق اليوم من تقدم متسارع في محركات التنمية، لا سيما في قطاعات اللوجستيات، والتجارة، والمشروعات السياحية، ما هو إلا ثمرة تكاملِ الجهود المشتركة بين مختلف فئات المجتمع. وتلتزم المحافظة بمواصلة العمل لترسيخ هذا النهج المستدام، وتعزيز مكانتها بوصفها مركزًا اقتصاديًا واستثماريًا جاذبًا ومنافسًا، يسهم بفاعلية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، ويضمن تحقيق الازدهار والرفاه لجميع أبنائها."

سعادة السيد الدكتور
حمد بن أحمد البوسعيدي
محافظ البريمي



محافظة الداخلية

إرث علمي وحضاري... في قلب عُمان

تتبوأ محافظة الداخلية مكانة راسخة في التاريخ العُماني؛ فقد نشأت حواضرها حول الواحات والأفلاج وعلى امتداد سفوح جبال الحجر، وشكلت عبر مراحل متعاقبة مراكز للعلم والإدارة والتجارة والزراعة. وبرزت نزوى بوصفها مركزًا للفقه والمعرفة والفكر، في حين برزت بقية ولايات المحافظة بسماتها التاريخية والعمرانية.

وتتجسد هذه المكانة في القلاع والحصون والحارات القديمة والمساجد والأسواق التقليدية، وفي منظومات الأفلاج التي أتاحت استقرار التجمعات السكانية وازدهار الزراعة. ويظل هذا الإرث حاضرًا في الحرف اليدوية كالفخار والنسيج وصياغة المعادن والمنتجات المرتبطة بالنخيل.

مقومات متنوعة... من الواحات التاريخية إلى الاقتصاد الحديث

تستفيد محافظة الداخلية من موقعها المركزي وشبكات الطرق التي تصلها بمحافظة مسقط وبعدد من محافظات سلطنة عُمان، ما يدعم حركة السكان والبضائع والخدمات. وتضم قاعدتها الصناعية مدينتي نزوى وسمائل الصناعيتين، وتتوزع الأنشطة بين الصناعات الغذائية ومواد البناء والمعادن والمنتجات البلاستيكية والصناعات المرتبطة بالطاقة.

وتشكل الزراعة ركيزة للاقتصاد المحلي، مستفيدة من الواحات والأفلاج والبيئات الجبلية، وترتبط بها زراعة النخيل والفواكه والتصنيع الغذائي. وتوفر الخامات التعدينية والصخرية مجالًا للصناعات الاستخراجية ومواد البناء، بينما تجمع السياحة بين القلاع والحارات والأسواق التاريخية والقرى الجبلية في الجبل الأخضر وجبل شمس، إلى جانب مؤسسات التعليم العالي والبحث والتدريب.

الداخلية في رؤية عُمان 2040

يرتبط المسار التنموي لمحافظة الداخلية بالأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040، نظرًا لمكانة المحافظة التاريخية والثقافية، وموقعها في قلب سلطنة عُمان، ومقوماتها المعرفية والسياحية والزراعية والصناعية.

وتصف الاستراتيجية العمرانية المحافظة بأنها "القلب النابض لسلطنة عُمان"، ونزوى بأنها مركز وطني للمعرفة والثقافة والاقتصاد والخدمات والتعليم العالي. وتشمل القطاعات المميزة فيها اقتصاد المعرفة والابتكار، والسياحة الثقافية والبيئية والجبلية، والزراعة والتصنيع الغذائي، والصناعات التحويلية، وخدمات الأعمال والتجارة، إلى جانب النفط والغاز والطاقة المتجددة.

الداخلية... في أرقام (حتى 2025)

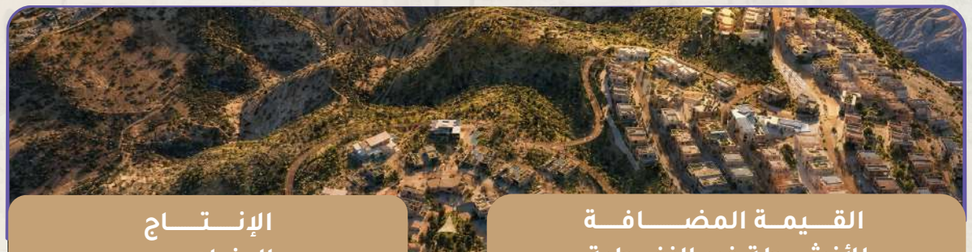
شهدت محافظة الداخلية تطورًا في عدد من المجالات التنموية من عام 2020 إلى 2025، شمل البنية الأساسية والخدمات والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بمقوماتها المحلية. وساعد موقعها المركزي، إلى جانب ما تتمتع به من إرث ثقافي وبيئات جبلية ونشاط زراعي وصناعي، على تنويع مجالات التنمية وتوسيع الاستفادة من هذه المقومات في مختلف الولايات. كما سجلت المحافظة نموًا في النشاط السياحي والإنتاج الزراعي وسوق العمل، بالتزامن مع توسع شبكة الطرق وتطور الخدمات والمرافق.

الداخلية... في أرقام (حتى 2025)



عدد السكان:	مساحة المحافظة:	الكثافة السكانية:
570,269 نسمة	32,000 كم2	17.8 نسمة لكل كم2

عدد المدارس الحكومية:	عدد المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة:
168	34



القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية:	الإنتاج الزراعي:
2.1 مليار ريال عُماني	298,700 طن

عدد المنشآت الفندقية	أطوال الطرق المنفذة	إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص:
209	597 كم	246,142

شهدت محافظة الداخلية خلال الفترة 2020-2025 نموًا سكانيًا ملحوظًا؛ إذ ارتفع عدد السكان من 479,355 نسمة إلى 570,269 نسمة. وفي المقابل، توسعت قاعدة الخدمات الأساسية في المحافظة لاستيعاب الاحتياجات المتزايدة للسكان؛ حيث ارتفع عدد المدارس الحكومية من 157 إلى 168 مدرسة، فيما ارتفع عدد المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة (المستشفيات والمجمعات والمراكز الصحية) من 33 إلى 34 مؤسسة.

وامتد تطوير الخدمات إلى إضافة مرافق أكثر تخصصًا، من بينها مستشفى سمائل والمركز الوطني للتوحد، بما يدعم نطاق الخدمات الصحية والتأهيلية المتاحة للسكان. كما شهدت البنية الأساسية للنقل توسعًا خلال الفترة، إلى جانب تطوير البيئة الحضرية من خلال عدد من المشروعات السكنية والمرافق العامة في ولايات المحافظة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت محافظة الداخلية خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الرؤية اتساعًا في النشاط الاقتصادي، ويظهر ذلك في ارتفاع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 144,852 عاملًا في عام 2020 إلى 246,142 عاملًا في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 69.9%.

كما سجل القطاع الفندقي تحسنًا ملحوظًا خلال الفترة، إذ ارتفع عدد المنشآت الفندقية من 65 في عام 2020 إلى 209 في عام 2025. وفي الأنشطة الإنتاجية، بلغ الإنتاج الزراعي 298,700 طن في عام 2025 مقارنة بـ228,385 طنًا في عام 2020، فيما بلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية نحو 2.1 مليار ريال عُماني في عام 2025 مقارنة بـ1.69 مليار ريال عُماني في عام 2021.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة الداخلية خلال الفترة (2021-2025) مجموعة من المشروعات التي جمعت بين الاستفادة من مقوماتها الاقتصادية وتطوير الخدمات والبنية الأساسية والبيئة الحضرية. وشملت هذه المشروعات مجالات الصناعة والأمن الغذائي والطاقة المتجددة والصحة والثقافة والسياحة والإسكان والمرافق العامة، وأسهمت في تعزيز جاهزية المحافظة للنمو والاستثمار وتحسين جودة الحياة.

نماذج من مشروعات المحافظة


متحف عُمان عبر الزمان


محطتا منح 1 ومنح 2 للطاقة الشمسية


مستشفى سمائل الجديد



مصنع عز الدوائية



مستشفى البشائر البيطري


الجبل العالي


مركز بدبد الثقافي للابتكار والتكنولوجيا


مركز تأهيل حالات اضطراب التوحد


حي حصن الزين، وحي المزن، وحي نما، وحي سما، وحي النور (صروح)


المجمع الصناعي للتمور


ميدان الداخلية


حديقة نزوى العامة والحديقة العامة في الجبل الأخضر

ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

من الذاكرة الوطنية إلى آفاق الابتكار

يبرز متحف عُمان عبر الزمان كوجهة ثقافية ومعرفية وأيقونة عمرانية، تستعرض التاريخ العُماني وتعرّف الزوار بالإرث الوطني ومراحل تطوره، فيما يضيف مركز بدبد الثقافي للابتكار والتكنولوجيا مساحة للتعلم وتنمية المهارات وتشجيع الابتكار والتفاعل مع التقنيات الحديثة، بما يوسع نطاق الفرص الثقافية والمعرفية والتعليمية المتاحة للمجتمع.

صناعة وطاقة ترفعان القيمة المحلية

يسهم مصنع "عز الدوائية" في تعزيز قطاع الصناعات الدوائية من خلال توطين إنتاج المستحضرات والمنتجات الطبية، بما يدعم نمو الصناعات المرتبطة بالرعاية الصحية ويفتح المجال أمام فرص استثمارية ووظيفية في القطاع. أما المجمع الصناعي للتمور، فيدعم تطوير قطاع التمور عبر توفير بيئة مخصصة للتصنيع والتعبئة والتخزين ورفع القيمة المضافة للمنتجات.

وفي قطاع الطاقة، تمثل محطتا منح 1 ومنح2 للطاقة الشمسية مشروعين استراتيجيين لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، من خلال استغلال الموارد الشمسية وتعزيز قدرة منظومة الكهرباء على تلبية الطلب المتنامي.

وجهات سياحية تنشّط الاقتصاد المحلي

يشكّل مشروع الجبل العالي وجهة جبلية متكاملة تجمع بين الاستثمار والضيافة والأنشطة الترفيهية، مستفيدًا من المقومات الطبيعية للموقع، بما يعزز جاذبيته للزوار ويدعم تنويع المنتجات السياحية واستقطاب الاستثمارات المرتبطة بالضيافة والترفيه. وفي المقابل، يوفر ميدان الداخلية مساحة للفعاليات والأنشطة التجارية والمجتمعية، بما يسهم في تنشيط الحركة في مركز المدينة.

وتعزز حديقة نزوى العامة والحديقة العامة في الجبل الأخضر السياحة الداخلية والترفيه، حيث تتيحان مساحات مفتوحة للزوار والسكان، بما يعزز تنوع الوجهات السياحية والترفيهية في المحافظة ويدعم الحركة الاقتصادية المرتبطة بها.

خدمات متخصصة تعزز الرعاية الصحية

يسهم مستشفى سمائل الجديد في تعزيز منظومة الرعاية الصحية من خلال توفير خدمات طبية أقرب إلى السكان، ودعم القدرة الاستيعابية للخدمات الصحية وتلبية احتياجات المجتمع، بما يقلل الحاجة إلى التنقل للحصول على الرعاية. كما يعزز مركز تأهيل حالات اضطراب التوحد جانب الخدمات التأهيلية المتخصصة، عبر توفير بيئة داعمة للأطفال وأسرهم وتنمية المهارات والقدرات، بما يسهم في تحسين جودة الرعاية المقدمة ودعم الاندماج المجتمعي.

إلى جانب ذلك، يشكّل مستشفى البشائر البيطري إضافة مهمة للخدمات البيطرية، من خلال توفير الرعاية الصحية للحيوانات، بما يعزز صحتها وسلامتها، ويساند الأنشطة المرتبطة بقطاع الثروة الحيوانية.

مجتمعات عمرانية تمنح خيارات سكنية متكاملة

تضم مبادرة "صروح" في محافظة الداخلية مجموعة واسعة من الأحياء، وهي: حي حصن الزين وحي المزن وحي نما وحي سما وحي النور، وتوفر مجتمعات سكنية منظمة مرتبطة بالخدمات والمساحات العامة، حيث توسع هذه الأحياء الخيارات السكنية في المحافظة وتدعم نمو المراكز الحضرية وفق تخطيط يراعي جودة البيئة وسهولة الوصول.

التنمية والمجتمع

يتنوع نشاط المجتمع المدني في محافظة الداخلية بين جمعيات المرأة العُمانية والجمعيات الخيرية والفرق التطوعية والجمعيات المهنية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 10 جمعيات، والجمعيات الخيرية 3 جمعيات، والفرق التطوعية 9 فرق، إلى جانب جمعية مهنية واحدة. وتؤدي هذه الجهات أدوارًا في تمكين المرأة والشباب ودعم الأسر وتنفيذ المبادرات الاجتماعية والخيرية والمهنية، وتوسع المشاركة المجتمعية في مسيرة التنمية.

كلمة المحافظ

”تمثل محافظة الداخلية نموذجًا للتنمية التي تنطلق من الميزة النسبية، وتُقاس بأثرها في الاقتصاد والمجتمع، وتستشرف المستقبل بالتخطيط الاستراتيجي، انسجامًا مع مستهدفات رؤية عُمان 2040. واستنادًا إلى ما تمتلكه المحافظة من مقومات الاقتصاد المعرفي والبيئي وريادة الأعمال، واصلت تنفيذ أولوياتها التنموية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي، بما انعكس في نمو مؤشرات الاستثمار والتنويع الاقتصادي، وترسيخ التنمية المتوازنة في مختلف ولايات المحافظة. وأسست استراتيجية المحافظة إطارًا يقود أولويات التنمية في المرحلة المقبلة، ويوحّد الجهود، ويعزز كفاءة التخطيط، ويشرك المجتمع، ويرسخ نهج التنمية القائمة على قياس الأثر واستدامة النتائج، بما يدعم جاهزية المحافظة لمواصلة دورها في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.“



سعادة الشيخ
هلال بن سعيد الحجري
محافظ الداخلية



محافظة شمال الباطنة

مقوّمات متنوّعة... وعمق حضاري يربط الساحل بالداخل

تجمع محافظة شمال الباطنة بين ساحل بحر عُمان وسفوح جبال الحجر الغربي والسهول الزراعية، وقد أسهم موقعها في تشكيل تاريخها الذي ارتبط بالزراعة والأنشطة البحرية والتجارة والتواصل مع الأسواق الخارجية.

كما تزخر المحافظة بالقلاع والحصون والأبراج والمساجد والمواقع الأثرية، إلى جانب الموروث المرتبط بالبحر والزراعة والحرف التقليدية. وتمنح هذه المقوّمات شمال الباطنة هوية تجمع بين إرثها البحري وامتدادها الزراعي، في بيئة شهدت لاحقًا نموّ مراكز حضرية وصناعية ولوجستية أسهمت في تشكيل دورها الاقتصادي المعاصر.

قاعدة اقتصادية راسخة... نحو تنمية أكثر تكاملًا

تمثّل شمال الباطنة إحدى الركائز الاقتصادية والصناعية الرئيسة في سلطنة عُمان، مستفيدة من موقعها الساحلي وارتباطها بالمنافذ البرية الخليجية وشبكات النقل والتجارة الإقليمية.

وتتنوّع القاعدة المحلية بين الصناعات التحويلية والطاقة والنقل والتجارة والزراعة والصيد والخدمات والسياحة الساحلية. ويتيح هذا التنوّع بناء سلاسل إمداد مترابطة، ورفع القيمة المضافة للموارد، وتوزيع فرص الاستثمار والعمل بين ولايات المحافظة.



شمال الباطنة في رؤية عُمان 2040

يرتبط المسار التنموي لمحافظة شمال الباطنة بأولويات رؤية عُمان 2040، نظرًا إلى ما تتمتّع به من مقوّمات صناعية وتجارية ولوجستية، تجعلها أحد المراكز المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات النوعية.

وتحدّد الاستراتيجية العمرانية المحافظة بوصفها منطقة اقتصادية متعدّدة الوظائف ترتكز على ميناء صحار والمنطقة الحرة ومدينة صحار الصناعية وشبكات النقل والخدمات اللوجستية. ويلعب تنوّع القطاعات الفاعلة في شمال الباطنة دورًا في دعم سلاسل الإمداد والصادرات، وتوسيع الاستثمار والتشغيل، وتنمية الروابط بين ولاياتها والمراكز الاقتصادية الأخرى.

شمال الباطنة... في أرقام (حتى 2025)

خلال الفترة 2020-2025، واصلت محافظة شمال الباطنة تطوير بنيتها الأساسية وخدماتها العامة، مع التركيز على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بمزاياها النسبية. وشملت الجهود تحسين البيئة الاستثمارية والخدمات الحكومية، إلى جانب تطوير المرافق الصحية والتعليمية والارتقاء بالبيئة الحضرية في مختلف الولايات. وتظهر المؤشرات نموّ السكان وسوق العمل والنشاط الفندقي والإنتاج الزراعي، مع تغيّرات متفاوتة في بيانات الطرق والخدمات.

شمال الباطنة... في أرقام (حتى 2025)



شـهدت محافظـة شـمال الباطنـة خلال الفتـرة 2020-2025 نمـوًّا سـكانيًا ملحوظًـا؛ إذ ارتفـع عـدد السـكان مـن 786,154 نسـمة إلى 939,746 نسـمة، بزيـادة بلغـت نحـو 19.5%. وفي مـوازاة هـذا النمـو، توسّـعت قاعـدة الخدمـات التعليميـة في المحافظـة، حيـث ارتفـع عـدد المـدارس الحكوميـة مـن 208 مـدارس إلى 247 مدرسـة.

وفـي القطـاع الصحـي، تعـزّزت قاعـدة الخدمـات بمشـروعات نوعيّـة، مـن أبرزهـا مستشـفى السـويق المرجعي، الـذي وسـع نطـاق الخدمـات الطبيـة المتخصّصـة والطـوارئ والتنويـم، إلى جانـب مستشـفى السـلوى للرعايـة الصحيـة الأوليـة ومـا يقدمـه مـن خدمـات علاجيـة وتأهيليـة. كمـا امتـد تطويـر البنيـة الأساسـية والبيئـة الحضريـة إلـى مشـروعات الطـرق والمداخـل والمناطـق التجاريـة والواجهـات البحريـة، بمـا يسـهم فـي تحسـين الربـط والوصـول إلـى الخدمـات والمرافـق فـي ولايـات المحافظـة.

وشـهدت المحافظـة اتسـاعًا فـي النشـاط الاقتصـادي، حيـث سـجّل النشـاط الفندقـي تحسّـنًا بزيـادة عـدد المنشـآت الفندقيـة مـن 35 فـي عـام 2020 إلـى 97 فـي عـام 2025، كمـا ارتفـع إجمالـي العامليـن فـي القطاعيـن الحكومـي والخـاص مـن 273,626 عاملًا في عـام 2020 إلى 442,545 عاملًا في عـام 2025، بزيـادة بلغـت نحـو 61.7%. وتعـزّزت القاعـدة الإنتاجيـة؛ فقـد سـجّل الإنتـاج الزراعـي نمـوًّا مـن 980,313 طنًّـا فـي عـام 2020 إلـى 1,247,400 طـنّ فـي عـام 2025، كمـا بلغـت القيمـة المضافـة للأنشـطة غيـر النفطيـة نحـو 4.4 مليـار ريـال عُمانـي فـي عـام 2025 مقارنـة بـ3.74 مليـار ريـال عُمانـي فـي عـام 2021.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة شمال الباطنة خلال الفترة (2021-2025) عددًا من المشروعات التي توظّف قاعدتها الصناعية واللوجستية، وتطوّر الخدمات والمراكز الحضرية والواجهات الساحلية. وتمتدّ المشروعات إلى الصناعات الغذائية والمعدنية والبلاستيكية، والنقل، والصحة، والإسكان، وترفع جاهزية المحافظة للاستثمار، وتحسّن جودة الحياة.

نماذج من مشروعات المحافظة



























ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

مشروعات صناعية ترفع القيمة المحلية

تتوسّع القاعدة الإنتاجية في المحافظة بحزمة من المشروعات الصناعية مثل مصنع عُمان لتكرير السكر ومجمع لدائن للصناعات البلاستيكية ومصانع البولي سيليكون والسيليكون المعدني والبوليمرات، ومصنع جندال للحديد، حيث تسهم هذه المشروعات في رفع القيمة المحلية، وتوفير فرص عمل جديدة، وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة حركة النقل والخدمات المرتبطة بالقطاع الصناعي.

نقل وطاقة يوسّعان الربط الإقليمي

يربط مشروع شبكة السكك الحديدية العُمانية - الإماراتية المشتركة ميناء صحار بشبكة السكك الحديدية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويخدم حركة الركاب والبضائع بين المراكز الاقتصادية. ويضيف مشروع مرسى للغاز الطبيعي المسال خيارًا أنظف لتزويد السفن بالوقود، ويربط الطاقة بالنقل البحري والخدمات اللوجستية.

خدمات صحية تخصّصية أقرب إلى السكان

يمثّل مستشفى السويق المرجعي إضافة نوعيّة للخدمات الطبية المتخصّصة والطوارئ والتنويم، ويخدم ولاية السويق والولايات المجاورة لها. ويقدّم مستشفى السلوى للرعاية الصحية الأولية خدمات علاج وتأهيل متخصّصة، ويوسّع نطاق الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية داخل المحافظة.

مجتمعات عمرانية وواجهات تنشّط السياحة

تضمّ مبادرة "صروح" في محافظة شمال الباطنة حيَّي مجد وعز، وتستهدف إيجاد مجتمعات سكنية منظّمة تتوفّر فيها مختلف المرافق والخدمات والمساحات العامة. وفي السياحة، تضيف الواجهة البحرية في مجيس متنزهًا بحريًا ومرافق للترفيه والزيارة في ولاية صحار، وتفتح مساحة للأنشطة السياحية والمشروعات الصغيرة. ويتّصل ذلك بتطوير المداخل والأسواق والواجهات، ليظهر الساحل بوصفه مجالًا للحياة العامة والاستثمار المحلي.

مشروعات تدعم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يُعد مشروع صوامع صحار من المشروعات الاستراتيجية في سلطنة عُمان، ويهدف إلى تعزيز منظومة الأمن الغذائي من خلال تخزين الحبوب والمواد الغذائية الأساسية بكفاءة وأمان، بما يدعم استقرار الإمدادات الغذائية ويعزّز الجاهزية لمواجهة تقلّبات الأسواق والظروف الطارئة.

التنمية والمجتمع

يتنوّع نشاط المجتمع المدني في محافظة شمال الباطنة بين جمعيات المرأة العُمانية والجمعيات الخيرية والفرق التطوّعية والمؤسسات الخيرية والجمعيات المهنية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 7 جمعيات، والفرق التطوّعية 7 فرق، بالإضافة إلى مؤسسة خيرية واحدة، وجمعية خيرية واحدة، وجمعيتين مهنيتين. وتدعم هذه الجهات الأسر، وتسهم في تمكين المرأة وتنفيذ المبادرات المجتمعية والخيرية. كما تشهد المحافظة نشاطًا في مجال المبادرات الشبابية، التي بلغ عددها 14 مبادرة في عام 2025، وتُسهم في تنمية قدرات الشباب وترسيخ دورهم بوصفهم شريكًا فاعلًا في مسيرة التنمية.

كلمة المحافظ

"تمضي محافظة شمال الباطنة بثقة نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، مستندةً إلى ميزتها النسبية كمحور اقتصادي ولوجستي وصناعي، مدعومةً بموقعها الاستراتيجي وموانئها ومناطقها الصناعية، وتنامي قطاعات التجارة والسياحة والاقتصاد الأزرق. وتبرهن منجزات الأعوام الخمسة الأولى من الرؤية على تكامل الجهود في بناء اقتصاد تنافسي وتنمية مستدامة. ومع تدشين الخطة الاستراتيجية للمحافظة (2026-2030)، تتجه شمال الباطنة إلى مرحلة جديدة تُسرّع الاستثمار والابتكار، وترفع جودة الحياة، وترسّخ مكانتها محرّكًا رئيسًا للنمو والتنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان."



سعادة
محمد بن سليمان الكندي
محافظ شمال الباطنة



محافظة جنوب الباطنة

بين الجبل والساحل... ذاكرة عُمانية راسخة

تشكّلت هوية محافظة جنوب الباطنة عند ملتقى سفوح جبال الحجر الغربي وبحر عُمان، فجمعت ولاياتها بين مجتمعات الجبال والأودية والواحات والقرى الساحلية. ونشأت أنماط معيشية ارتبطت بالزراعة والأفلاج والرعي في الداخل، وبالصيد والملاحة وصناعة السفن على امتداد الساحل.

وتحظى الرستاق بمكانة بارزة في التاريخ العُماني؛ إذ كانت عاصمة لسلطنة عُمان في مراحل تاريخية، وظلّت مركزًا سياسيًا وعلميًا. ويتجسّد العمق التاريخي لمحافظة جنوب الباطنة في كثرة القلاع والحصون الموجودة فيها، إلى جانب الحارات والأبراج وفلج الميسّر المدرج ضمن قائمة التراث العالمي. كما تتنوّع الحرف التقليدية في المحافظة بين صناعة الخناجر والسفن والشباك والفخاريات والسعفيات والصاروج والحلوى العُمانية، لتجتمع ثقافة الواحات والجبال مع التقاليد البحرية.

مقوّمات متنوّعة... وموارد تمتدّ من الجبل إلى الساحل

تستفيد جنوب الباطنة من قربها من محافظة مسقط وارتباطها بالطرق الرئيسة، ما يدعم حركة السكان والسلع والأنشطة التجارية والخدمية. وتضمّ قاعدة صناعية ولوجستية متنامية، ولا سيما في بركاء ومدينة خزائن الاقتصادية، إلى جانب المنشآت التجارية.

ويشكّل النشاط الزراعي مكوّنًا رئيسًا للاقتصاد المحلي، مستفيدًا من السهول والأودية والأفلاج وتنوّع المحاصيل، وترتبط به تربية الماشية والنحل

والتبسيل والتصنيع الغذائي والتخزين والتسويق. وعلى الساحل، تستند الأنشطة إلى الصيد والخدمات البحرية والسياحة، فيما توفّر الجبال والأودية والعيون والقلاع قاعدة للسياحة الطبيعية والثقافية والعلاجية.

جنوب الباطنة في رؤية عُمان 2040

تُسهم محافظة جنوب الباطنة في تحقيق أولويات رؤية عُمان 2040. ويستند هذا الدور إلى موقع المحافظة المتصل بمحافظة مسقط، وما تمتلكه من موارد طبيعية واقتصادية تفتح مجالات للإنتاج والخدمات والاستثمار.

وتحدّد الاستراتيجية العمرانية جنوب الباطنة بوصفها محورًا اقتصاديًا وعمرانيًا يوازن بين الامتداد الحضري وتنمية المراكز في ولاياتها. وتشمل القطاعات المميزة فيها الخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية والزراعة والثروة السمكية والسياحة الساحلية والثقافية والبيئية والتعدين.

جنوب الباطنة... في أرقام (حتى 2025)

شهدت محافظة جنوب الباطنة خلال الفترة 2020-2025 حراكًا تنمويًا شمل البنية الأساسية والخدمات والقطاعات الاقتصادية المتصلة بمزاياها النسبية. واتجهت المشروعات إلى تطوير المراكز الحضرية والنقل والخدمات اللوجستية والمرافق العامة والواجهات البحرية. وتظهر المؤشرات نموّ السكان وسوق العمل والنشاط الفندقي وشبكة الطرق والإنتاج الزراعي، إلى جانب زيادة مرافق التعليم والصحة.

جنوب الباطنة... في أرقام (حتى 2025)



عـــدد السكان:	مســاحـــة المحافظة:	الكثــافــة السكانية:
585,794 نسمة	5,323 كم2	110.0 نسمة لكل كم2

عدد المدارس الحكـوميـــة:	عدد المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة:
155	23



القـــيـمـة المضـــافـــة للأنشـــطة غير النفـــطية:	الإنتاج السمكي لشمال وجنوب الباطنة (الصيد الحرفي)	الإنتاج الزراعي
2.7 مليار ريال عُماني	107,489 طنًا	548,641 طن

عدد المنشآت الفندقية	أطـــوال الطـرق المنفذة	إجمالي العاملين في القطاعين الحكـــومـــي والخـــاص:
313	260 كم	275,915

شهدت محافظة جنوب الباطنة خلال الفترة 2020-2025 نموًّا سكانيًا ملحوظًا؛ إذ ارتفع عدد السكان من 466,424 نسمة إلى 585,794 نسمة. وفي موازاة هذا النمو، توسّعت قاعدة الخدمات الأساسية في المحافظة؛ حيث ارتفع عدد المدارس الحكومية من 138 إلى 155 مدرسة، وتعزّزت الخدمات الصحية من خلال مشروعات جديدة، من بينها مركز أبو عبالي الصحي ووحدة غسيل الكلى في بركاء، بما يوسّع نطاق الخدمات المتاحة ويقرّبها من السكان.

وعلى الصعيد الاقتصادي، سجّل النشاط الفندقي تحسّنًا خلال الفترة؛ إذ ارتفع عدد المنشآت الفندقية في المحافظة من 36 في عام 2020 إلى 313 في عام 2025، بالتوازي مع تطوير عدد من الواجهات والمواقع السياحية والترفيهية في ولايات المحافظة. كما ارتفع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 132,377 عاملًا في عام 2020 إلى 275,915 عاملًا في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 108.4%.

وتعزّز الدور الاقتصادي للمحافظة من خلال منظومة مدينة خزائن الاقتصادية وما يرتبط بها من ميناء خزائن البري ومركز تجميع السيارات والسوق المركزي للخضروات والفواكه "سلال"، بما يدعم أنشطة الصناعة والتجارة والتخزين والتوزيع والخدمات اللوجستية.

وفي عام 2025، بلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية نحو 2.7 مليار ريال عُماني، مقارنة بـ1.8 مليار ريال عُماني في عام 2021، فيما بلغ الإنتاج الزراعي 548,641 طنًّا في عام 2025، مقارنة بـ444,839 طنًّا في عام 2020.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة جنوب الباطنة خلال الفترة (2021-2025) حزمة من المشروعات التي تربط الاقتصاد والخدمات اللوجستية بتطوير المراكز الحضرية والواجهات البحرية والمرافق الصحية والإسكان والمياه والسياحة، وتعزّز الأمن الغذائي، وترفع جاهزية المحافظة للنمو والاستثمار، وتحسّن جودة الحياة.

نماذج من مشروعات المحافظة





















ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

اقتصاد ولوجستيات يفتحان مسارات للنمو

تجمع مدينة خزائن الاقتصادية أنشطة قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات اللوجستية، ويتكامل معها مركز تجميع السيارات، وميناء خزائن البري لرفع كفاءة التخزين والمناولة والربط بين الطرق والأسواق. وتتيح هذه المنظومة فرصًا للمؤسسات والخدمات المساندة وتوطين الأنشطة الاقتصادية.

غذاء ومياه يدعمان كفاءة الإمداد

ينظّم السوق المركزي للخضروات والفواكه "سلال" عمليات التسويق والتخزين والتوزيع للمنتجات الزراعية، ويربط المزارعين والتجار بسلاسل إمداد أكثر كفاءة، في حين توفّر محطة بركاء لتحلية المياه إمدادًا مائيًا يدعم السكان والأنشطة الاقتصادية.

مجتمعات عمرانية تنظّم التوسّع السكني

تضمّ مبادرة "صروح" أحياء النسيم والعزم واللبان، وتوفّر مجتمعات سكنية منظّمة مرتبطة بالخدمات والمساحات العامة ومسارات الحركة. وتوسّع هذه الأحياء الخيارات السكنية وفق تخطيط يراعي جودة البيئة وسهولة الوصول.

واجهات ومعالم تنشّط السياحة وتعزّز جودة الحياة

تتنوّع المشروعات السياحية والترفيهية التي تعزّز جودة الحياة وتستثمر المقوّمات الطبيعية للمحافظة، منها الواجهتان البحريتان في بركاء والمصنعة، اللتان تضمان مسارات للمشاة والدراجات، ومطاعم ومقاهي، ومناطق للجلوس والشواء، وملاعب ومساحات رياضية وترفيهية وألعابًا للأطفال.

كما يأتي مشروع رمال بارك في ولاية نخل كوجهة ترفيهية مختلفة تستفيد من البيئة الرملية والطبيعية، ويضمّ مساحات للفعاليات والمطاعم والجلسات والألعاب والأنشطة الخارجية، إلى جانب سينما مفتوحة. ويشكّل ممشى المدينة في الرستاق مجمعًا يرتبط بالخدمات الصحية والترفيهية والمطاعم والمساحات المظلّلة.

التنمية والمجتمع

يتنوّع نشاط المجتمع المدني في محافظة جنوب الباطنة بين جمعيات المرأة العُمانية والجمعيات الخيرية والفرق التطوّعية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 6 جمعيات، والجمعيات الخيرية جمعية واحدة، والفرق التطوّعية 6 فرق. وتدعم هذه الجهات الأسر، وتسهم في تمكين المرأة والشباب وتنفيذ المبادرات الاجتماعية والخيرية والتطوّعية، وتوسّع المشاركة المحلية في التنمية.

كلمة المحافظ

"تُجسد محافظة جنوب الباطنة نموذجًا وطنيًا للتنمية المتوازنة، مستندةً إلى موقعها الاستراتيجي الذي يربط محافظة مسقط بمحافظات شمال الباطنة والداخلية والظاهرة، وإلى تنوّعها الجغرافي، وثرائها الزراعي والسياحي، واحتضانها لمدينتي خزائن وسندان الاقتصاديتين، بما يعزّز مكانتها كمركز اقتصادي ولوجستي واعد. وتشهد المحافظة حراكًا تنمويًا متسارعًا يترجم مستهدفات رؤية عُمان 2040، من خلال تنامي الفرص الاستثمارية المستغلة، وزيادة العقود المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع نسب الالتزام بتنفيذ المشروعات التنموية، إلى جانب تنفيذ مشروعات استراتيجية تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع تنافسية المحافظة. وانطلاقًا من نهج التكامل والشراكة، نمضي بثقة نحو مستقبل تُرسخ فيه محافظة جنوب الباطنة مكانتها بوصفها وجهة رائدة للاستثمار، ومحورًا اقتصاديًا ولوجستيًا متقدّمًا، ونموذجًا وطنيًا للتنمية المستدامة، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040."

سعادة المهندس
مسعود بن سعيد الهاشمي
محافظ جنوب الباطنة



محافظة جنوب الشرقية

بين البحر والصحراء... حضارة عبرت طرق التجارة القديمة

ارتبط تاريخ محافظة جنوب الشرقية بالبحر منذ مراحل مبكرة، وشكّل ساحلها الممتدّ مجالًا للملاحة والصيد والتجارة والتواصل الحضاري. وبرزت مدينة صور مركزًا بحريًا وتجاريًا وصناعيًا، واشتهر أهلها بالإبحار وبناء السفن الخشبية، فيما تمثل مدينة قلهات التاريخية شاهدًا على الدور الذي أدّاه الساحل في حركة التجارة والتواصل مع المناطق المحيطة.

وترتبط هذه المكانة بأنماط الحياة الزراعية والبدوية في ولايات المحافظة، والخصوصية الطبيعية والثقافية لجزيرة مصيرة والمناطق الساحلية، لتتشكّل هوية تجمع بين البحر والريف والصحراء.

مقوّمات اقتصادية متعدّدة... تتكامل بين الساحل والداخل

تستفيد جنوب الشرقية من موقعها بين مسقط والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتؤدي صور دور المركز الحضري والاقتصادي الرئيس بما تضمّه من أنشطة صناعية وتجارية وخدمية ومرافق بحرية. كما تربط شبكة الطرق ولايات المحافظة بالمراكز الاقتصادية المحيطة، وتيسّر حركة السكان والسلع.

وتشكّل الثروة السمكية ركيزة للاقتصاد المحلي، مستفيدة من مواقع الصيد والإنزال في صور ومصيرة والأشخرة وأصيلة، وترتبط بها أنشطة الاستزراع السمكي والتبريد والتصنيع والنقل والتسويق. وفي الداخل، تقوم الأنشطة على الزراعة والثروة الحيوانية والصناعات الغذائية، فيما تفتح جزيرة مصيرة

ورأس الحد والأشخرة وطيوي والمواقع التراثية مجالات للسياحة البحرية والبيئية والثقافية.

جنوب الشرقية في رؤية عُمان 2040

يرتبط المسار التنموي لمحافظة جنوب الشرقية بأولويات رؤية عُمان 2040، وتوفّر مواردها البحرية والساحلية والبيئية والإنتاجية قاعدة للاستثمار والتشغيل ورفع القيمة المضافة، مع صون النظم الطبيعية وهوية المجتمعات.

وتحدّد الاستراتيجية العمرانية الميزة النسبية للمحافظة ضمن إطار الاقتصاد الأزرق، بالاستناد إلى الثروة السمكية والاستزراع السمكي والصناعات البحرية والغذائية والخدمات اللوجستية والسياحة الساحلية والبيئية والزراعة الحديثة والطاقة المتجددة. وتؤهّل الاستراتيجية صور لتكون مركزًا إقليميًا للصناعة والخدمات البحرية والبحث والتدريب والسياحة، بينما تتخصّص الولايات الساحلية في الأنشطة البحرية والسياحية، والولايات الداخلية في الزراعة والتصنيع الغذائي والثروة الحيوانية.

جنوب الشرقية... في أرقام (حتى 2025)

شهدت محافظة جنوب الشرقية خلال الفترة 2020-2025 حراكًا تنمويًا شمل البنية الأساسية والخدمات والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بمزاياها النسبية. واتجهت المشروعات إلى تطوير النقل والمرافق البحرية والواجهات الساحلية والصناعات والاستزراع السمكي، وتظهر المؤشرات نموّ السكان وسوق العمل والنشاط الفندقي والطرق والإنتاج السمكي.

جنوب الشرقية... في أرقام (حتى 2025)





شـهدت محافظـة جنـوب الشـرقية خلال الفتـرة 2020-2025 نمـوًّا فـي عـدد السكان من 316,136 نسمة إلى 374,962 نسمة، بزيادة بلغت نحو 18.6%. وفي موازاة هذا النمو، توسّعت قاعدة الخدمات التعليمية؛ إذ ارتفع عدد المدارس الحكومية من 92 إلى 106 مدارس. وفي الوقت نفسه، تعزّزت الخدمات الصحية من خلال مشروعات نوعيّة، من بينها مستشفى الفلاح، الذي يوفّر خدمات طبية تخصّصية وخدمات الطوارئ والتنويم. كما شهدت البنية الأساسية للنقل تطوير عدد من الطرق، من بينها طريق السلطان تركي بن سعيد بين الكامل والوافي وصور، وطريق شنة-مصيرة، إلى جانب تطوير الربط البحري عبر ميناء مصيرة متعدّد الأغراض.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت المحافظة خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040 اتساعًا في النشاط الاقتصادي، مع تنامي الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الأزرق والاستفادة من الموارد البحرية والساحلية للمحافظة. ويبرز النشاط السمكي بوصفه أحد المكوّنات الرئيسة للقاعدة الإنتاجية؛ إذ ارتفع إنتاج السمك من الصيد الحرفي من 245,277 طنًّا في عام 2020 إلى 277,623 طنًّا في عام 2025. وتدعم هذا النشاط مشروعات الاستزراع السمكي في قرون والخويمة وتطوير مرافئ وأسواق الصيد.

كما تحسّن النشاط الفندقي؛ إذ ارتفع عدد المنشآت الفندقية من 79 في عام 2020 إلى 207 في عام 2025، بزيادة بلغت 128 منشأة، بالتوازي مع تطوير الواجهات البحرية والمواقع السياحية في صور والأشخرة ومصيرة. وفي عام 2025، بلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية نحو 1.8 مليار ريال عُماني، مقارنة بـ1.7 مليار ريال عُماني في عام 2021. ويظهر اتساع النشاط الاقتصادي في ارتفاع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 109,709 عمّال في عام 2020 إلى 172,669 عاملًا في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 57.4%.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة جنوب الشرقية خلال الفترة (2021-2025) حزمة من المشروعات التي تستثمر ميزتها البحرية وتطوّر الخدمات والبنية الأساسية والبيئة الحضرية. وتمتدّ المشروعات إلى الصناعة والاستزراع السمكي والنقل والسياحة والإسكان والمرافق العامة، وترفع جاهزية المحافظة للنمو والاستثمار وتحسّن جودة الحياة.

نماذج من مشروعات المحافظة

























ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

صناعة واقتصاد أزرق يرفعان القيمة المحلية

يضيف مجمع الغيث للصناعات الكيميائية طاقة إنتاجية للصناعات التحويلية في مدينة صور الصناعية، فيما يشمل مشروع الاستزراع السمكي في قرون والخويمة إنتاج الروبيان والتجهيز والتجميد والتسويق. ويرتبط بهما تطوير مرافئ وأسواق الصيد لتحديث خدمات الإنزال والتداول وسلاسل الإمداد السمكية.

نقل بحري وبري يوسّع الحركة

يأتي طريق السلطان تركي بن سعيد بوصفه أحد المشروعات المهمّة في تحسين كفاءة الربط بين ولايتي الكامل والوافي وصور، ورفع مستوى انسيابية الحركة المرورية، بما يدعم حركة السكان والبضائع ويعزّز التكامل بين المراكز الحضرية والمناطق الداخلية والساحلية.

وفي جزيرة مصيرة، يبرز مشروع ميناء مصيرة متعدّد الأغراض كأحد المشروعات الداعمة للتنمية الاقتصادية والخدمية، من خلال توفير مرافق تخدم قطاع الصيد، وتعزيز الخدمات اللوجستية، وتحسين حركة النقل والربط البحري.

وجهات ثقافية وترفيهية تُثري تجربة الزوار

يعزّز متحف التاريخ البحري العُماني المشهد الثقافي في صور، من خلال إبراز تاريخ الملاحة وصناعة السفن والتجارة البحرية، والتعريف بإرث المدينة ودورها في التواصل التجاري والحضاري. كما يبرز ميدان الفروسية في صور كأحد المرافق التي توفّر مساحة لممارسة رياضة ركوب الخيل واستضافة المنافسات والأنشطة المجتمعية.

وتطوّر الواجهتان البحريتان في صور والأشخرة المماشي والمطاعم والمساحات العامة والخدمات السياحية، بينما توفّر الحديقة العامة ومسار الواجهة البحرية بمنطقة البر في صور مرافق للرياضة والترفيه والتجمّعات العائلية، وتدعم فرص المشروعات المحلية.

خدمات صحية وإسكانية لمجتمعات أكثر تكاملًا

يدعم مستشفى الفلاح منظومة الخدمات الصحية في المحافظة، من خلال توفير الرعاية والخدمات الطبية للسكان وتعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية. كما يوفّر حيّ نسمة زين ضمن مبادرة "صروح" مجتمعًا سكنيًا منظّمًا يرتبط بالخدمات والمرافق والمساحات العامة، بما يراعي احتياجات السكان ويعزّز جودة الحياة ويدعم نموّ المجتمعات العمرانية في المحافظة.

التنمية والمجتمع

يتنوّع نشاط المجتمع المدني في محافظة جنوب الشرقية بين جمعيات المرأة العُمانية والجمعيات الخيرية والفرق التطوّعية والجمعيات المهنية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 6 جمعيات، والجمعيات الخيرية جمعية واحدة، والفرق التطوّعية 5 فرق، إلى جانب جمعية مهنية واحدة. وتدعم هذه الجهات الأسر، وتسهم في تمكين المرأة والشباب وتنفيذ المبادرات الاجتماعية والخيرية والتطوّعية، وتوسّع المشاركة المحلية في التنمية.

كلمة المحافظ

”تواصل محافظة جنوب الشرقية ترجمة مستهدفات رؤية عُمان 2040 عبر مسار تنموي يرتكز على الاقتصاد الأزرق بوصفه ميزتها النسبية، مستفيدة من إرثها البحري العريق وموقعها الاستراتيجي ومقوّماتها الطبيعية والاقتصادية الواعدة. وقد أسهمت المشروعات الاستراتيجية والاستثمارات النوعية في تعزيز التنويع الاقتصادي، ودعم قطاعات الثروة السمكية والاستزراع السمكي والطاقة والصناعات التحويلية والسياحة، إلى جانب تطوير البنية الأساسية والارتقاء بجودة الحياة. كما تواصل المحافظة بالتكامل مع مختلف الشركاء تعظيم القيمة المضافة للموارد المحلية وتعزيز جاذبيتها للاستثمار، بما يدعم تنافسيتها ويعزّز إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة، ويواكب تطلعات الرؤية نحو اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي وبيئة مستدامة.“



سعادة الدكتور
يحيى بن بدر بن مالك المعولي
محافظ جنوب الشرقية



محافظة شمال الشرقية

شواهد راسخة... وهوية تشكّلت بين الواحات والرمال

تحظى محافظة شمال الشرقية بتاريخ حافل، تشهد عليه الحارات والأسواق والحصون والقلاع والمقابر والمستوطنات القديمة المنتشرة في ولاياتها. وارتبط هذا التاريخ بالواحات والأفلاج والأودية ومسارات التجارة التي ربطت الداخل بالساحل.

وتجمع هوية المحافظة بين الاستقرار الزراعي وحياة البادية والموروث المرتبط بالخيل والهجن والحرف المحلية، إلى جانب رمال الشرقية والبيئات الطبيعية المتنوعة، بما يمنح ولاياتها هوية ثقافية تجمع بين الواحات والصحراء والجبل.

مقوّمات متنوّعة... واقتصاد متكامل

تُعدّ شمال الشرقية من المحافظات ذات النشاط الزراعي والحيواني البارز، مستفيدة من الواحات والأفلاج والأودية وتنوّع المحاصيل. وترتبط بهذا النشاط أسواق الثروة الحيوانية والتجارة والتصنيع الغذائي والخدمات المساندة.

وتضمّ المحافظة موارد تعدينية وفرصًا للصناعات التحويلية، إلى جانب السياحة الصحراوية والطبيعية والتراثية. وتربط شبكة الطرق هذه المقوّمات بالأسواق والمراكز الخدمية، وتفتح مجالات للاستثمار المحلي ورفع القيمة المضافة.

شمال الشرقية في رؤية عُمان 2040

يرتبط المسار التنموي لمحافظة شمال الشرقية بأولويات رؤية عُمان 2040، وتتيح مقوّماتها مجالات للإنتاج والخدمات والابتكار والسياحة. وتحدّد الاستراتيجية العمرانية دور المحافظة بوصفها حاضنة للابتكار؛ فتؤهّل إبراء لتكون مركزًا إقليميًا للتعليم العالي والبحث التطبيقي والتقنيات المتقدمة، وسناو مركزًا للتجارة والصناعات الغذائية وأسواق الثروة الحيوانية، وبدية مركزًا للسياحة الصحراوية والأنشطة المرتبطة بالإبل. وتمتدّ السياحة الجبلية والبيئية إلى وادي بني خالد ودماء والطائيين، لتجتمع المعرفة والزراعة والتصنيع الغذائي والتجارة والسياحة والطاقة المتجددة في قاعدة اقتصادية متنوّعة.

شمال الشرقية... في أرقام (حتى 2025)

شهدت محافظة شمال الشرقية خلال الفترة 2020-2025 حراكًا تنمويًا شمل البنية الأساسية والخدمات والقطاعات الاقتصادية المتصلة بمزاياها النسبية. واتجهت المشروعات إلى تطوير المرافق والأسواق والوجهات السياحية، وتحسين الربط بين التجمّعات السكانية والمراكز الخدمية. وتظهر المؤشرات نموّ السكان وسوق العمل والخدمات التعليمية والصحية والنشاط الفندقي وشبكة الطرق.

شمال الشرقية... في أرقام (حتى 2025)



شـهدت محافظـة شـمال الشـرقية خلال الفتـرة 2020-2025 نمـوًّا فـي عـدد السكان من 272,365 نسمة إلى 321,045 نسمة، بزيادة بلغت نحو 17.9%. وفي موازاة هذا النمو، توسّعت قاعدة الخدمات الأساسية في المحافظة؛ إذ ارتفع عدد المدارس الحكومية من 94 إلى 104 مدارس، كما ارتفع عدد المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة (المستشفيات والمجمعات والمراكز الصحية) من 21 إلى 22 مؤسسة.

وتظهر هذه المؤشرات أنّ الاستجابة للنمو السكاني في شمال الشرقية اتجهت إلى توسيع قاعدة الخدمات التعليمية والصحية، بالتوازي مع تطوير المرافق السكنية والرياضية والترفيهية، بما يدعم قدرة المحافظة على استيعاب النمو السكاني والعمراني خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت المحافظة تحسّنًا في النشاط السياحي؛ إذ ارتفع عدد المنشآت الفندقية من 35 في عام 2020 إلى 104 في عام 2025، فيما بلغت إيرادات الفنادق 3.5 ملايين ريال عُماني في العام نفسه. وتزامن ذلك مع تطوير عدد من الوجهات السياحية، بما يزيد تنوّع المنتج السياحي بين السياحة الصحراوية والطبيعية.

كما ارتفع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 103,848 عاملًا في عام 2020 إلى 152,814 عاملًا في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 47.2%. وبلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية نحو 1.2 مليار ريال عُماني في عام 2025، مقارنة بـ0.94 مليار ريال عُماني في عام 2021.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة شمال الشرقية خلال الفترة (2021-2025) حزمة من المشروعات التي توظّف مزاياها الاقتصادية وتطوّر الخدمات والبنية الأساسية والبيئة الحضرية. وتمتدّ المشروعات إلى الصناعة والأسواق والصحة والمعرفة والسياحة والرياضة والإسكان والمرافق العامة، وترفع جاهزية المحافظة للنمو والاستثمار وتحسّن جودة الحياة.

نماذج من مشروعات المحافظة


مستشفى النماء


حيّ السمو وحيّ العلا (صروح)


سوق الموارد


مدينة المضيبي الصناعية


مركز المستقبل للذكاء الاصطناعي


مركز ريادة الأعمال والابتكار


تطوير رمال الشرقية


واجهة بدية السياحية


مجمع إبراء الرياضي


تطوير البرك المائية في وادي بني خالد

ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

صناعة وأسواق توسّع النشاط الاقتصادي

تتيح مدينة المضيبي الصناعية فرصًا للصناعات التحويلية والخدمات المرتبطة بالموارد المحلية، فيما ينظّم سوق الموارد في سناو تجارة الثروة الحيوانية واللحوم والأعلاف والخدمات البيطرية.

معرفة وصحة تستثمران في الإنسان

يقدّم مستشفى النماء خدمات صحية لسكان المضيبي والمناطق المجاورة، ويخدم مجمع إبراء الرياضي الشباب والأنشطة الرياضية، في حين يهيئ مركز المستقبل للذكاء الاصطناعي ومركز ريادة الأعمال والابتكار بيئة للتدريب والتقنيات التطبيقية وتطوير الأفكار والمشروعات الناشئة.

سياحة صحراوية وطبيعية تنوّع تجربة الزائر

تطوّر واجهة بدية السياحية ورمال الشرقية مرافق الزيارة والأنشطة المرتبطة بالصحراء، وتجمع هذه المرافق بين الطابع الصحراوي والخدمات العائلية والفرص التجارية المحلية. أمّا تطوير البرك المائية في وادي بني خالد، فيشمل مطعمًا وجلسات ومصليات وجسورًا وحمايات ومواقف.

مجتمعات عمرانية ترفع جودة الحياة

يوفّر حيّا السمو والعلا ضمن مبادرة "صروح" مجتمعات سكنية منظّمة مرتبطة بالخدمات والمساحات العامة، بما يوسّع الخيارات السكنية ويدعم المجتمعات المتكاملة في ولايات المحافظة.

التنمية والمجتمع

يتنوّع نشاط المجتمع المدني في محافظة شمال الشرقية بين جمعيات المرأة العُمانية والجمعيات الخيرية والفرق التطوّعية والجمعيات المهنية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 8 جمعيات، والجمعيات الخيرية جمعيتين، والفرق التطوّعية 8 فرق، إلى جانب جمعية مهنية واحدة. وتدعم هذه الجهات الأسر، وتسهم في تمكين المرأة والشباب وتنفيذ المبادرات الاجتماعية والخيرية والتطوّعية، وتوسّع المشاركة المحلية في التنمية.

كلمة المحافظ

”تتبوّأ محافظة شمال الشرقية مكانةً رائدة بفضل ميزتها النسبية الفريدة، ومقوّماتها السياحية والتراثية الجاذبة؛ من رمال شرقية ساحرة، وأودية خصبة، وحصون تاريخية ضاربة في القدم. وإنّنا إذ نتابع مسيرة محرّكات التنمية الشاملة، نؤكّد المضي قدمًا في تنفيذ مشروعات التجديد الحضري لتأهيل هذه المواقع وإيجاد بيئات مدنية مستدامة.

إنّ جهودنا مستمرّة في تحفيز مناخ الاستثمار السياحي والنوعي، وربط التقدم الحاصل بمرتكزات رؤية عُمان 2040، من أجل تنمية متوازنة تُعزز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد في خدمة المحافظة وأبنائها، في ظلّ القيادة الحكيمة لمولانا جلالة السلطان المعظّم، حفظه الله ورعاه.“

سعادة محمود بن يحيى الذهلي
محافظ شمال الشرقية



محافظة الظاهرة

إرث القوافل... وامتداد حضاري بين الجبل والصحراء

ارتبطت محافظة الظاهرة بمسارات الحركة والتبادل بين داخل عُمان وساحل الباطنة والامتدادات الصحراوية غرب البلاد. وجعل موقعها بين جبال الحجر الغربي وصحراء الربع الخالي منها معبرًا للقوافل ومحطة للتجارة والتنقل، ولا سيما في عبري وينقل، فترسخت صلاتها الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق المحيطة.

وتظهر الذاكرة الحضارية في القلاع والحصون والمدافن الموجودة في المحافظة. كما حافظت ولاياتها على حرف النسيج الصوفي والقطني والفضيات والسعفيات، لتجتمع البيئات الجبلية والزراعية والصحراوية في هوية محلية متنوّعة.

مقوّمات متنوّعة... وأدوار اقتصادية متكاملة

تمتدّ الظاهرة من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي إلى صحراء الربع الخالي، وتضمّ موارد زراعية ومعدنية وطاقية ومقوّمات للصناعات والخدمات اللوجستية. ويمنحها اتصالها بالمملكة العربية السعودية عبر منفذ الربع الخالي موقعًا متقدّمًا في التجارة البرية وحركة البضائع والأسواق الخليجية.

وتتكامل الأدوار بين ولاياتها؛ فعبري مركز إقليمي للإنتاج والخدمات والتعليم، وينقل قاعدة للتعدين والصناعات التحويلية، وضنك مركز للزراعة والتصنيع الغذائي. ويتيح هذا التكامل بناء سلاسل إنتاج مترابطة، وتطوير الأنشطة وفق موارد كل ولاية وخصائصها المكانية.

الظاهرة في رؤية عُمان 2040

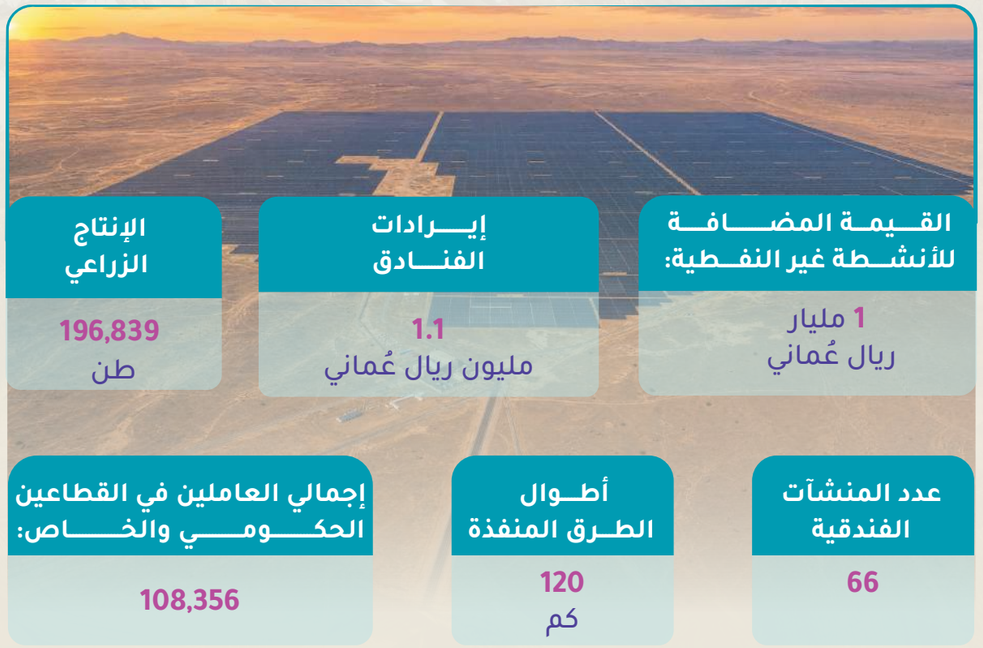
تسهم محافظة الظاهرة في تحقيق أولويات رؤية عُمان 2040. فمواردها وموقعها الحدودي يوفّران قاعدة للإنتاج والخدمات والاستثمار ورفع القيمة المضافة. وتحدّد الاستراتيجية العمرانية الميزة النسبية للمحافظة ضمن نموذج "المثلث الإنتاجي للظاهرة" القائم على تكامل عبري وضنك وينقل. وتشمل القطاعات المميزة الصناعات الهندسية وخدمات النفط والغاز واللوجستيات والتعدين والزراعة التجارية والتصنيع الغذائي والتعليم العالي والطاقة المتجددة والسياحة البيئية والتراثية. ويوزّع هذا النموذج الوظائف الاقتصادية وفرص النمو بين الولايات الثلاث.

الظاهرة... في أرقام (حتى 2025)

شهدت محافظة الظاهرة خلال الفترة 2020-2025 حراكًا تنمويًا شمل البنية الأساسية والخدمات والقطاعات الاقتصادية المتصلة بمزاياها النسبية. واتجهت المشروعات إلى تطوير الصناعة والطاقة والنقل والمياه والمرافق العامة والوجهات الحضرية والسياحية. وتُظهر المؤشرات نموّ السكان وسوق العمل والنشاط الفندقي والإنتاج الزراعي والطرق.

الظاهرة... في أرقام (حتى 2025)





شهدت محافظة الظاهرة خلال الفترة 2020-2025 نموًّا في عدد السكان من 213,405 نسمات إلى 246,823 نسمة، بزيادة بلغت نحو 15.7%. وفي موازاة هذا النمو، شهدت قاعدة الخدمات والبنية الأساسية في المحافظة تطوّرًا لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالتوسّع السكاني والعمراني؛ إذ ارتفع عدد المدارس الحكومية من 83 إلى 84 مدرسة.

وامتدت جهود التطوير إلى البنية الأساسية والمرافق من خلال رصف وتأهيل وإنارة الطرق الداخلية وتطوير طريق ضنك المزدوج، إلى جانب مشروعات تطوير شبكات المياه واستقرار الشبكة الكهربائية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت محافظة الظاهرة خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040 اتساعًا في النشاط الاقتصادي؛ ففي عام 2025، بلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية نحو مليار ريال عُماني، مقارنة بـ0.855 مليار ريال عُماني في عام 2021، فيما بلغ الإنتاج الزراعي 196,839 طنًّا في عام 2025، مقارنة بـ119,415 طنًّا في عام 2020. كما تحسّن النشاط الفندقي مع ارتفاع عدد المنشآت الفندقية من 15 في عام 2020 إلى 66 في عام 2025، وبلغت إيرادات الفنادق 1.1 مليون ريال عُماني. وارتفع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 69,452 عاملًا في عام 2020 إلى 108,356 عاملًا في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 56%.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة الظاهرة خلال الفترة (2021-2025) حزمة من المشروعات التي توظّف موقعها الحدودي ومواردها وتطوّر الخدمات والبنية الأساسية والبيئة الحضرية. وتمتدّ المشروعات إلى الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والمياه والمعرفة والإسكان والسياحة، وترفع جاهزية المحافظة للنمو والاستثمار، وتحسّن جودة الحياة.

نماذج من مشروعات المحافظة


المنطقة الاقتصادية الخاصة بمحافظة الظاهرة


حيّ المسرات (صـــروح)


مـــزون للنحاس


عبري 2 للطاقة الشمـــسية


عبري للطاقة الشمسية (المرحلة الثالثة)


مدينة عبري الصنـــاعية


الإطلالات السياحية (ينـــقل، وضنـك)


حديقة عبري العـــامة


إزدواجية طريق ضـنـك


مركز العلوم والابتكار في عبري

ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

اقتصاد وصناعة يفتحان بوابة للأسواق

توفّر المنطقة الاقتصادية الخاصة بمحافظة الظاهرة ومدينة عبري الصناعية بنية للأنشطة الصناعية واللوجستية والتجارية، وترتبطان بمنفذ الربع الخالي والأسواق الخليجية. ويضيف مشروع مزون للنحاس نشاطًا تعدينيًا وصناعات مرتبطة بالموارد المحلية في ولاية ينقل.

طاقة نظيفة لمستقبل أكثر استدامة

يعتمد مشروع عبري 2 للطاقة الشمسية على الألواح الشمسية لإنتاج الكهرباء، ويسهم في تلبية الطلب على الطاقة وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة. أما مشروع عبري للطاقة الشمسية (المرحلة الثالثة)، فيتميز بدمج الطاقة الشمسية مع نظام لتخزين الطاقة باستخدام البطاريات، مما يتيح تخزين الكهرباء المنتجة خلال ساعات سطوع الشمس واستخدامها في المساء. وتساعد هذه التقنية على تحقيق استقرار أكبر في إمدادات الكهرباء والاستفادة بشكل أفضل من الطاقة الشمسية، بما يدعم توجه سلطنة عُمان نحو التوسع في الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات الكربونية.

معرفة وابتكار يدعمان القدرات المحلية

يُعد مركز العلوم والابتكار في عبري من المشروعات التي تهدف إلى دعم الابتكار وتنمية مهارات الطلبة والشباب في مجالات العلوم والتقنية. ويوفّر المركز بيئة تعليمية محفّزة تساعد على تنمية التفكير الإبداعي وتشجيع تنفيذ المشروعات والابتكارات العلمية، بما يسهم في إعداد جيل قادر على مواكبة التطورات التقنية ودعم مسيرة التنمية في سلطنة عُمان.

إسكان ومرافق لمجتمعات أكثر ترابطًا

يوفّر حيّ المسرات ضمن مبادرة "صروح" مجتمعًا سكنيًا منظّمًا مرتبطًا بالخدمات والمساحات العامة. وتتكامل معه الطرق والمياه والطاقة والمرافق الحضرية، لتوسيع خيارات السكن وتحسين الوصول إلى الخدمات في المحافظة.

تُعد حديقة عبري العامة من المساحات الترفيهية المهمّة في المحافظة، حيث توفّر بيئة مناسبة للعائلات والزوار من خلال المساحات الخضراء والممرات ومناطق الجلوس والمرافق الرياضية والترفيهية. كما تتميّز إطلالتا ينقل وضنك بطبيعتهما الجبلية والمناظر المحيطة، وتوفّران أماكن هادئة للنزهة والاستمتاع بالمشهد الطبيعي.

التنمية والمجتمع

يتنوّع نشاط المجتمع المدني في محافظة الظاهرة بين جمعيات المرأة العُمانية والجمعيات الخيرية والفرق التطوّعية والجمعيات المهنية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 4 جمعيات، والجمعيات الخيرية جمعيتين، والفرق التطوّعية 3 فرق، إلى جانب جمعية مهنية واحدة. وتدعم هذه الجهات الأسر، وتسهم في تمكين المرأة والشباب وتنفيذ المبادرات الاجتماعية والخيرية والتطوّعية، وتوسّع المشاركة المحلية في التنمية.

كلمة المحافظ

"شهدت محافظة الظاهرة خلال الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) حراكًا تنمويًا متواصلًا نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، انطلاقًا من المزايا النسبية التي تتمتّع بها المحافظة، وفي مقدمتها موقعها الاستراتيجي كبوابة برية تربط سلطنة عُمان بالأسواق الإقليمية، حيث شهدت المحافظة حراكًا تنمويًا في عدد من القطاعات، أبرزها البنية الأساسية والخدمات اللوجستية والتعدين والزراعة والسياحة. وقد أسهم هذا الحراك في تعزيز جاذبية المحافظة للاستثمار وتهيئة بيئة داعمة للنمو الاقتصادي.

إنّ ما تحقّق هو ثمرة لتكامل الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما نؤكّد مواصلة العمل لاستثمار الفرص الواعدة التي تزخر بها المحافظة من خلال استراتيجية المحافظة "بوابة الخليج إلى المحيط" (2026-2035)، وتطوير المشروعات والمبادرات النوعية التي تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040."

سعادة طاهر بن مبخوت الجنيبي
محافظ الظاهرة





محافظة الوسطى

بين الصحراء وبحر العرب... هوية صاغتها الرحلة والمكان

تجمع محافظة الوسطى بين الصحراء الواسعة والساحل المطل على بحر العرب. وشكّل هذا الموقع مجتمعات ارتبطت تاريخيًا بالتنقل والرعي في الداخل، وبالصيد والحياة البحرية في القرى الساحلية، فنشأت هوية محلية تلتقي فيها ثقافة الصحراء مع أنماط العيش المرتبطة بالبحر.

وتحمل المحافظة موروثًا اجتماعيًا وحرفيًا قائمًا على النسيج والغزل والجلديات والسعفيات، إلى جانب صناعة المجاديف وشباك الصيد. وحافظت المجتمعات المحلية على مختلف الفنون الشعبية، فيما تحتضن البيئة الطبيعية المها العربي والطيور البحرية والمهاجرة في السواحل والجزر والمحميات.

مقوّمات اقتصادية متنوّعة... وقاعدة واعدة للنمو

تستفيد محافظة الوسطى من موقعها في قلب سلطنة عُمان وامتدادها على بحر العرب، ومن محاور النقل التي تصل شمال البلاد بجنوبها. وتشكّل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بما فيها من ميناء ومطار وحوض جاف وغيرها من مشروعات ومرافق، منظومة للصناعة والاستثمار والخدمات البحرية واللوجستية، ترتبط بالأسواق وممرات التجارة الدولية.

وتضمّ المحافظة أنشطة النفط والغاز والصناعات التحويلية والتعدين والثروة السمكية، إلى جانب فرص واسعة للطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر. وتوفّر الشواطئ والجزر والمواقع الجيولوجية ومحميتا المها العربي والأراضي الرطبة قاعدة للسياحة البيئية والساحلية.

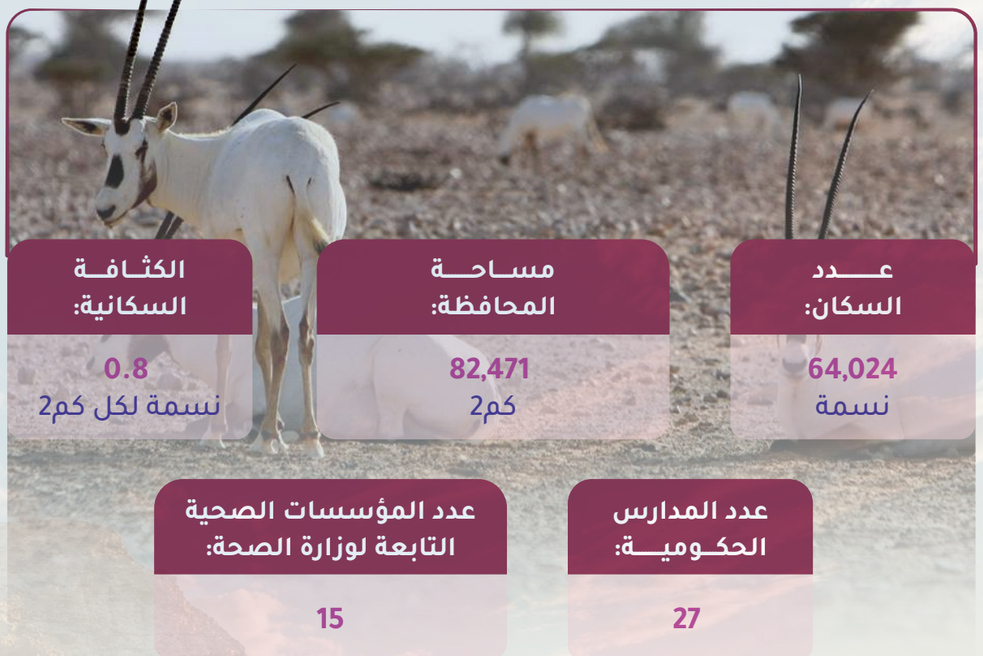
الوسطى في رؤية عُمان 2040

يرتبط المسار التنموي لمحافظة الوسطى بأولويات رؤية عُمان 2040، حيث توفّر المقوّمات الصناعية واللوجستية والطاقية والسمكية التي تتميّز بها قاعدة لتوسيع الإنتاج وجذب الاستثمارات وصون النظم البيئية. وتحدّد الاستراتيجية العمرانية الميزة النسبية للمحافظة في التحول نحو الطاقة المتجددة. وتؤدي الدقم دور بوابة وطنية للصناعة والتجارة والخدمات البحرية، فيما تُعدّ هيماء مركزًا للإدارة والنقل، ومحوت مركزًا للثروة السمكية والسياحة البيئية، فيما تملك الجازر فرصًا في طاقة الرياح والصيد والسياحة الساحلية. ويوزّع هذا التكامل فرص النمو بين المراكز الساحلية والداخلية.

الوسطى... في أرقام (حتى 2025)

شهدت محافظة الوسطى خلال الفترة 2020-2025 حراكًا تنمويًا شمل البنية الأساسية والخدمات والقطاعات الاقتصادية المتصلة بمزاياها النسبية. واتجهت المشروعات إلى الصناعة والطاقة والنقل والخدمات البحرية والأمن الغذائي. وتظهر المؤشرات نموّ السكان وسوق العمل والنشاط الفندقي والطرق.

الوسطى... في أرقام (حتى 2025)





شهدت محافظة الوسطى خلال الفترة 2020-2025 نموًّا في عدد السكان من 52,451 نسمة إلى 64,024 نسمة، بزيادة بلغت نحو 22.1%. وفي موازاة هذا النمو، شهدت قاعدة الخدمات تطوّرًا لاستيعاب الاحتياجات السكانية في محافظة تمتدّ على مساحة 82,471 كيلومترًا مربعًا، حيث ارتفع عدد المدارس الحكومية من 26 إلى 27 مدرسة. وفي القطاع الصحي، تعزّزت الخدمات من خلال مستشفى محوت، بما يوسّع نطاق الرعاية الصحية المتاحة لسكان الولاية والمناطق المجاورة ويقرّبها من التجمّعات السكانية.

كما امتد تطوير البنية الأساسية إلى طريق السلطان سعيد بن تيمور على مسار هيماء-ثمريت والطرق الداخلية في هيماء، إلى جانب تطوير عدد من الواجهات البحرية والمرافق العامة في المناطق الساحلية. وتبرز هذه التحولات خصوصية المسار التنموي في الوسطى؛ إذ يرتبط تطوير الخدمات، إلى جانب طاقتها الاستيعابية، بتحسين الوصول إليها والربط بين التجمّعات السكانية المتباعدة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت محافظة الوسطى خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040 توسّعًا في الأنشطة الصناعية واللوجستية والطاقية؛ ففي عام 2025، بلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية نحو 0.5 مليار ريال عُماني، مقارنة بـ0.338 مليار ريال عُماني في عام 2021. وفي الجانب السياحي، ارتفع عدد المنشآت الفندقية من 15 في عام 2020 إلى 39 في عام 2025. ويظهر اتساع النشاط في ارتفاع إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 26,773 عاملًا في عام 2020 إلى 42,229 عاملًا في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 57.7%.

مشروعات المحافظة

شهدت محافظة الوسطى خلال الفترة (2021-2025) حزمة من المشروعات التي تربط الاستثمار في المزايا النسبية بتطوير الخدمات والبنية الأساسية والبيئة الحضرية. وتمتدّ المشروعات إلى التكرير والصناعة والطاقة النظيفة والثروة السمكية والنقل والفضاء والصحة والواجهات البحرية، وترفع جاهزية المحافظة للنمو وتحسّن جودة الحياة.

نماذج من مشروعات المحافظة


مصفاة الدقم


مستشفى محـــوت


هاربورت الدقم


أكمي للهيدروجين الأخضر


ميـــناء إطلاق الفضائي بالدقم


طريق السلطان سعيد بن تيمور (هيماء-ثمريت)


مصنع كروة للسيارات


مصنع فولكن للحديد الأخضر


تصنيع توربينات الرياح


رمـــال السيليكا


مجمع تعليب الأسماك والقيمة المضافة


الشويمية للمعادن الصـــناعية


سوق الدقم للمواد


تطوير الواجهات البحرية (رأس صوقرة، وشاطئ النكبي، ومدركة، ومرفأ شنة)

ملاحظة: بعض المشروعات المذكورة أُنجزت، والبعض الآخر قيد التنفيذ بنسب إنجاز متفاوتة.

صناعة وطاقة تفتحان مسارات إنتاج جديدة

تقود مصفاة الدقم قاعدة صناعية متصلة بالتخزين والتصدير والخدمات الفنّية، فيما يوسّع مصنع كروة للسيارات نطاق التصنيع ونقل المعرفة. وتضيف مشروعات توربينات الرياح والحديد الأخضر والهيدروجين الأخضر أنشطة منخفضة الانبعاثات تستفيد من موارد الشمس والرياح ومرافق الدقم.

ميناء فضائي يعزّز حضور عُمان في قطاع الفضاء

يُعد ميناء إطلاق الفضائي بالدقم مشروعًا طموحًا يهدف إلى تطوير قطاع الفضاء في سلطنة عُمان، والاستفادة من الموقع الجغرافي المميز للدقم في تنفيذ عمليات إطلاق الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية. ويسهم المشروع في دعم الابتكار والتقنيات الحديثة، ويفتح فرصًا جديدة للاستثمار والبحث العلمي.

اقتصاد بحري وغذائي يستثمر الموارد

يرتبط مجمع تعليب الأسماك والقيمة المضافة ومشروع استزراع الروبيان في الجازر بالثروة البحرية وسلاسل التبريد والتسويق، بينما تخدم الشويمية للمعادن الصناعية ورمال السيليكا صناعات تحويلية قائمة على الموارد المحلية. ويوفّر سوق الدقم للمواد مساحات للعرض والتخزين والورش والعمليات التجارية.

ويتّصل هذا النشاط بميناء الدقم ومرافقه البحرية، فتتجمّع خدمات النقل والتخزين والتصنيع والتصدير ضمن سلسلة إنتاج تخدم الأسواق المحلية والخارجية.

نقل وخدمات صحية أقرب إلى السكان

يخدم طريق السلطان سعيد بن تيمور على مسار هيماء-ثمريت حركة الأفراد والبضائع بين شمال عُمان وجنوبها، في حين يوفّر مستشفى محوت خدمات صحية متكاملة لسكان الولاية والمناطق المجاورة، ويحدّ من الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة لتلقّي العلاج، ويعزّز قرب الخدمات القدرة على الاستجابة للحالات الطارئة ويمنح الأسر رعاية أكثر استقرارًا.

واجهات بحرية تنشّط الحياة المحلية

تشمل مشروعات الواجهات البحرية مواقع رأس صوقرة والنكبي ومدركة وشنة، وتوفّر مماشي ومساحات للجلوس ومرافق عامة ومناطق للأنشطة التجارية والترفيهية. وتمنح هذه المشروعات السكان والزوار أماكن للترفيه، وتفتح منافذ للمؤسسات الصغيرة والأسر المنتجة.

التنمية والمجتمع

يتنوّع نشاط المجتمع المدني في محافظة الوسطى بين جمعيات المرأة العُمانية والفرق التطوّعية والمؤسسات الخيرية والمبادرات المحلية. ففي عام 2025، بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 4 جمعيات، والفرق التطوّعية 4 فرق، إلى جانب مؤسسة خيرية واحدة. وتدعم هذه الجهات الأسر والمرأة والشباب، وتنظّم العمل الاجتماعي والخيري والتطوّعي، وتوسّع المشاركة المحلية في التنمية.

كلمة المحافظ

"أسهمت محافظة الوسطى في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 عبر تسجيل نموّ في المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية، وارتفاع مستويات الأداء المؤسسي والتحول الرقمي، وتنامي حجم المشروعات الاستراتيجية المنفّذة والجاري تنفيذها في القطاعات ذات الأولوية. وتعكس هذه النتائج نجاح المحافظة في توظيف ميزتها النسبية وموقعها الاستراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات النوعية. وتستهدف المحافظة خلال المرحلة المقبلة تعظيم الأثر التنموي لهذه المشروعات وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني، بما يرسّخ مكانتها كوجهة استثمارية وتنموية مستدامة ومتوافقة مع مستهدفات رؤية عُمان 2040."

سعادة الشيخ
أحمد بن مسلم الكثيري
محافظ الوسطى

مؤشرات ترصد الإنجاز



مؤشرات الرؤية: قراءة في مسار الإنجاز

تواصل رؤية عُمان 2040 مسيرتها نحو تحقيق التطلعات إلى مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة، مستندةً إلى منظومة متكاملة من الأولويات الوطنية والتوجّهات والأهداف الاستراتيجية والمؤشرات، بما يتيح متابعة التقدم المحقق، وقياس أثر السياسات والبرامج والمبادرات المنفذة في مختلف المجالات.

وتُعدّ المؤشرات إحدى الأدوات الرئيسة لمتابعة تنفيذ الرؤية؛ إذ تقدم قراءة موضوعية لمسار الأداء، وتبيّن موقع سلطنة عُمان في المؤشرات الوطنية والدولية، ومدى التقدم نحو المستهدفات المحددة لعامي 2030 و2040. كما تسهم نتائجها في إبراز المنجزات المتحققة، وتحديد المجالات التي تواصل تقدمها، ورصد الفجوات ومواطن التركيز، بما يساعد على توجيه الجهود نحو الجوانب التي تتطلب تسريع وتيرة العمل خلال المراحل المقبلة.

ويستعرض هذا الفصل قراءة تحليلية لأداء مؤشرات الرؤية، تتناول القراءة المرجعية وأحدث قراءة متاحة والمستهدفات المحددة لكل مؤشر، إلى جانب تحليل اتجاه الأداء والعوامل المرتبطة به. وتراعي قراءة النتائج تباين طبيعة المؤشرات ومنهجيات احتسابها؛ إذ يُقاس التقدم في بعضها بتحسن الترتيب أو ارتفاع القيمة، في حين يُقاس في مؤشرات أخرى بانخفاض النسبة أو استقرارها ضمن نطاق محدد.

وتُظهر نتائج مؤشرات رؤية عُمان 2040 تقدمًا ملموسًا نحو تحقيق المستهدفات الوطنية، وتؤكد أثر الجهود والإصلاحات والبرامج والمبادرات المنفذة خلال الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025)، التي مثّلت أول خطة تنفيذية للرؤية، ولا سيما في مجالات الاستدامة المالية، وبيئة الاستثمار، وتنمية رأس المال البشري، والحوكمة، والتحول الرقمي. وقد سجلت المؤشرات تحسنًا في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية، بما يعزز جاهزية سلطنة عُمان للانتقال إلى المرحلة التالية من تنفيذ الرؤية.

وبيّنت النتائج تفاوت مستويات الإنجاز في مؤشرات الرؤية؛ فقد حقق مؤشر الحرية الاقتصادية مستهدف عام 2040، فيما حققت 10 مؤشرات مستهدفاتها لعام 2030. كما تحققت مستهدفات عدد من مؤشرات الاستدامة المالية، إلى جانب تحقق المستهدف الزمني لمؤشر توافر قيادة اقتصادية فعّالة مبكرًا. وفي الوقت نفسه، اقتربت مؤشرات أخرى من تحقيق مستهدفاتها لعام 2030، من بينها متوسط ترتيب الجامعات العُمانية ضمن أفضل 500 جامعة في تصنيف QS، ومعدل نمو إنتاجية العمالة، ومؤشر الأداء البيئي.

وواصل عدد من المؤشرات التحسن نحو المستهدفات في نطاق واسع من المجالات، أبرزها الابتكار، وتنافسية المواهب، والتنمية البشرية والاجتماعية، والحوكمة، والتحول الرقمي، والاستثمار، والتنويع الاقتصادي، والطاقة المتجددة. وفي المقابل، حافظ عدد من المؤشرات على مستويات مستقرة، فيما أظهرت مؤشرات أخرى الحاجة إلى تعزيز الجهود وتسريع وتيرة التحسن.

وتبقى قراءة أداء المؤشرات مرتبطة بطبيعتها ومنهجيات احتسابها، ولا سيما المؤشرات الدولية التي قد تتأثر بتغير منهجيات القياس أو توقف بعض الجهات والمنظمات عن إصدارها.

وتشكّل هذه المنجزات قاعدة مهمة للخطة الخمسية الحادية عشرة (2026-2030)، التي تركز على البناء على المكتسبات المتحققة، والحفاظ على مستويات الأداء الإيجابية، وتسريع وتيرة الإنجاز في المؤشرات التي لم تحقق مستهدفاتها أو التي تتطلب مزيدًا من التحسن، بما يدعم استدامة التقدم ويزيد فرص تحقيق المستهدفات الوطنية لرؤية عُمان 2040.



مؤشر الابتكار العالمي

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2026	مستهدف 2030	مستهدف 2040



المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

يعكس مؤشر الابتكار العالمي قدرة الاقتصادات على بناء منظومة متكاملة لإنتاج المعرفة، وتطوير التقنيات، وتحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية. ويقيس الأداء بالاستناد إلى مدخلات الابتكار التي تشمل المؤسسات، ورأس المال البشري والبحث، والبنية الأساسية، وتطور الأسواق، وتطور الأعمال، إلى جانب مخرجات الابتكار المتمثلة في المعرفة والتكنولوجيا والإبداع.

وسجلت سلطنة عُمان تحسنًا واضحًا خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2026؛ إذ انتقلت من المرتبة 84 عالميًا إلى المرتبة 69 عالميًا، بتقدم تراكمي بلغ 15 مرتبة مقارنةً بالقراءة المرجعية. كما ارتفعت قيمة المؤشر من 26.5 نقطة في عام 2020 إلى 30 نقطة في عام 2026، بما يؤكد تحسن الاتجاه العام للأداء الابتكاري في سلطنة عُمان خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040.

وشمل هذا التحسن مدخلات الابتكار؛ إذ تقدمت سلطنة عُمان من المرتبة 68 عالميًا في عام 2020 إلى المرتبة 47 عالميًا في عام 2026، بما يعكس تطور البيئة المُمكِّنة للابتكار، التي تشمل الأطر المؤسسية، ورأس المال البشري والبحث، والبنية الأساسية، وتطور الأسواق، وقدرة مؤسسات الأعمال على استيعاب المعرفة والتقنيات الحديثة.

وفي المقابل، على الرغم من تحسن مخرجات الابتكار مقارنةً بالقراءة المرجعية، إذ انتقلت من المرتبة 109 عالميًا في عام 2020 إلى المرتبة 89 عالميًا في عام 2026، فإن هذا التحسن لم يواكب ما شهدته مدخلات الابتكار. ويشير ذلك إلى أهمية تعزيز قدرة المنظومة على تحويل المعرفة والبحث والتقنيات إلى منتجات وخدمات وفرص اقتصادية قابلة للتوسع، بما يشمل المنتجات الإبداعية والصادرات ذات المحتوى المعرفي، على نحو يواكب تطور البيئة المُمكِّنة للابتكار ويدعم أثرها الاقتصادي.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، نفذت سلطنة عُمان عددًا من المبادرات الداعمة لمنظومة الابتكار، شملت تطوير منظومة البحث العلمي والابتكار وربطها بمنظومة التعليم العالي، وتعزيز برامج التحول الصناعي والاقتصاد الرقمي، وتوسيع حاضنات ومسرعات الأعمال، إلى جانب تطوير أدوات التمويل والاستثمار الموجهة إلى الشركات الناشئة والمشروعات عالية التقنية. وقد أسهمت هذه الجهود في تحسين البيئة الداعمة للابتكار، ورفع جاهزية المنظومة الوطنية لاستيعاب المعرفة والتقنيات الحديثة.



مؤشر تنافسية المواهب العالمية

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
43	56	من أفضل 30 دولة	من أفضل 20 دولة

المصدر: المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD)، بالتعاون مع معهد بورتولانز.

يعكس مؤشر تنافسية المواهب العالمية قدرة الدول على تنمية المواهب واستقطابها والاحتفاظ بها، وتهيئة البيئة الداعمة لتطوير رأس المال البشري، بما يواكب التحولات المتسارعة في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي. ويقيس إصدار عام 2025 أداء 135 دولة باستخدام 77 مؤشرًا موزعًا على ستة محاور رئيسة، هي: التمكين، والجذب، والنمو، والاستبقاء، والمهارات التقنية والمهنية، ومهارات المعرفة العامة والتكيفية.

وسجلت سلطنة عُمان المرتبة 43 عالميًا في عام 2020، في حين جاءت في المرتبة 56 عالميًا في عام 2025. ويُظهر مسار المؤشر خلال هذه الفترة تفاوتًا في ترتيب المؤشر بين الإصدارات، بالتزامن مع تطور منهجيته واتساع قاعدة الدول والمؤشرات المستخدمة في احتسابه. وفي الوقت نفسه، أظهرت القراءات الأخيرة استعادة جانب من الزخم في تنافسية المواهب؛ إذ يُظهر التقرير تحسن متوسط ترتيب سلطنة عُمان من المرتبة 54 عالميًا خلال الفترة 2015-2019 إلى المرتبة 53 عالميًا خلال الفترة 2020-2025.

وتبيّن القراءة التفصيلية تفاوتًا في تطور المؤشرات الفرعية بين عامي 2020 و2025؛ إذ تحسن ترتيب مؤشر الكفاءة الحكومية من المرتبة 57 إلى المرتبة 53 عالميًا، وتقدم مؤشر سهولة العثور على موظفين ذوي مهارات من المرتبة 52 إلى المرتبة 20 عالميًا. كما جاءت سلطنة عُمان في إصدار عام 2025 في المرتبة 30 عالميًا في المهارات الرقمية، مما يُشير إلى تطور بعض عناصر البيئة المؤسسية وارتفاع القدرة على تلبية جانب من احتياجات سوق العمل من المهارات.

وفي المقابل، أظهرت بعض المؤشرات الفرعية حركة أقل تقدمًا؛ إذ انتقل ترتيب إنتاجية العمل لكل موظف من المرتبة 35 إلى المرتبة 47 عالميًا، وترتيب ارتباط النظام التعليمي باحتياجات الاقتصاد من المرتبة 24 إلى المرتبة 31، وترتيب تصنيف الجامعات من المرتبة 41 إلى المرتبة 68، فيما انتقل ترتيب مؤشر فرص النمو والتطور المهني من المرتبة 48 إلى المرتبة 72 عالميًا. وتشير هذه النتائج إلى أن التحسن في بعض جوانب التمكين وتوافر المهارات لم ينعكس بالوتيرة نفسها على الإنتاجية، والتطور المهني، وتنافسية التعليم الجامعي.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت منظومة التعليم والعمل وتنمية المهارات عددًا من التطورات، شملت توسيع برامج التدريب المرتبط بالتشغيل، وتطوير المعايير المهنية، وتحديث الأطر المنظمة لسوق العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية المرتبطة بالانتقال بين الوظائف. وشمل التطوير كذلك منظومة التعليم من خلال التوسع في التعليم المبكر والتعليم قبل المدرسي، وتعزيز مسارات التعليم المهني والتقني، بما يدعم بناء قاعدة مهارية أكثر تنوعًا وارتباطًا باحتياجات الاقتصاد.

ويكشف أداء سلطنة عُمان عن تحسن في الكفاءة المؤسسية والمهارات الرقمية وتوافر الكفاءات، مقابل تحديات في الإنتاجية، والاحتفاظ بالمواهب، وفرص التطور المهني، وتنافسية التعليم الجامعي. ويستلزم إحراز تقدم مستدام تطوير بيئات العمل والمسارات المهنية، وزيادة مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد.



تصنيف QS للجامعات (عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة ومتوسط ترتيبها)

التصنيف



المصدر: مؤسسة QS لتصنيف الجامعات العالمية.

يوضح المؤشر مستوى الحضور التنافسي للجامعات العُمانية في تصنيف QS العالمي للجامعات، باستخدام مقياسين مترابطين، هما: عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة عالميًا، ومتوسط ترتيبها. ويستند التصنيف إلى تسعة مؤشرات رئيسة، هي: السمعة الأكاديمية، وسمعة الجامعة لدى أصحاب العمل، والاستشهادات البحثية، ونسبة أعضاء الهيئة الأكاديمية إلى الطلبة، ونسبة أعضاء الهيئة الأكاديمية الدوليين، ونسبة الطلبة الدوليين، وشبكة البحث الدولي، ومخرجات التوظيف، والاستدامة.

وشهد المؤشر تحسنًا ملحوظًا بين إصداري التصنيف لعامي 2020 و2027؛ إذ انتقلت القراءة من المرتبة 379 عالميًا إلى المرتبة 306 عالميًا، بتقدم تراكمي بلغ 73 مرتبة (ويشير عام 2027 إلى اسم إصدار التصنيف الذي نُشرت نتائجه في يونيو 2026، وليس إلى سنة تحقق النتائج مستقبلًا). وبذلك، باتت القراءة الحالية على بُعد ست مراتب من المستهدف المحدد لعامي 2030 و2040، والمتمثل في الوصول إلى متوسط ترتيب ضمن أفضل 300 جامعة عالميًا.

واستمر إدراج جامعة السلطان قابوس بوصفها الجامعة العُمانية الوحيدة ضمن أفضل 500 جامعة عالميًا؛ ومن ثم تعكس القراءة الحالية، البالغة المرتبة 306 عالميًا، ترتيب الجامعة مباشرةً، في حين بقي المكون الآخر للمؤشر، المتمثل في عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن هذه الفئة، عند جامعة واحدة. كما تحسن أداء الجامعة في عدد من مؤشرات التصنيف، أبرزها: السمعة لدى أصحاب العمل، والاستشهادات البحثية، وشبكة البحث الدولي، ومخرجات التوظيف، بما يعكس تطور حضورها الأكاديمي والبحثي واتساع مشاركتها في شبكات التعاون العلمي الدولية.

وفي الوقت نفسه، اتسع حضور مؤسسات التعليم العالي العُمانية في التصنيف؛ إذ ظهرت جامعتا ظفار ونزوى ضمن الفئة 901-950، وجامعة صحار ضمن الفئة 951-1000، إلى جانب مؤسسات أخرى ضمن فئات لاحقة. ويعكس ذلك اتساع قاعدة الجامعات العُمانية الحاضرة في التصنيفات الدولية، وإن لم يُترجم هذا الحضور بعد إلى زيادة في عدد الجامعات المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة عالميًا.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهد قطاع التعليم العالي جهودًا لتطوير جودة التعليم والبحث العلمي، وتعزيز التعاون البحثي الدولي، وربط مخرجات الجامعات باحتياجات الاقتصاد وسوق العمل، إلى جانب توسيع برامج الاعتماد الأكاديمي والشراكات مع المؤسسات التعليمية والبحثية الدولية. وأسهمت هذه الجهود في تعزيز الحضور الدولي لمؤسسات التعليم العالي العُمانية، وتحسين تنافسيتها في التصنيفات العالمية.

وتبيّن نتائج المؤشر أن سلطنة عُمان حققت تقدمًا ملموسًا في تعزيز تنافسية مؤسسات التعليم العالي على المستوى الدولي، واقتربت بوضوح من المستهدف المحدد لمتوسط ترتيب الجامعات العُمانية. ويبرز ذلك أهمية البناء على هذا التقدم من خلال مواصلة رفع تنافسية الجامعات، وزيادة عدد المؤسسات المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة عالميًا، وتعزيز الأداء في مجالات السمعة الأكاديمية، والبحث العلمي، والتوظيف، والتعاون الدولي، بما يدعم بناء رأس مال بشري عالي الكفاءة واقتصاد قائم على المعرفة.



مؤشر ليغاتم للازدهار - ركيزة الصحة

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2026	مستهدف 2030	مستهدف 2040
60	54	من أفضل 20 دولة	من أفضل 20 دولة

المصدر: معهد ليغاتم.

تقيس ركيزة الصحة في المنهجية الجديدة لمؤشر ليغاتم للازدهار لعام 2026 مستوى الرفاه البدني للسكان، من خلال أربعة مؤشرات، هي: العمر المتوقع عند الولادة ضمن مؤشر التنمية البشرية (تصدره منظمة الأمم المتحدة)، والعمر المتوقع عند الولادة ضمن مؤشرات التنمية العالمية (يصدرها البنك الدولي)، ومعدل وفيات الأطفال، ومعدل وفيات الرضّع.

وتحسن موقع سلطنة عُمان في ركيزة الصحة من المرتبة 60 عالميًا في عام 2020 إلى المرتبة 54 عالميًا في عام 2026، بتقدم بلغ ست مراتب. كما بلغت قيمة الركيزة 90.97 نقطة، بالتزامن مع تحسن ترتيب سلطنة عُمان في الركيزة خلال السنوات الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهد القطاع الصحي تطورات مؤسسية وتشريعية مهمة، أبرزها إصدار قانون الصحة العامة، وتعزيز حوكمة القطاع، وإنشاء المدينة الطبية الجامعية والمدينة الطبية للخدمات العسكرية والأمنية، إلى جانب افتتاح عدد من المنشآت الصحية وتطويرها، وتحقيق إنجازات نوعية في زراعة الأعضاء. كما شمل التطوير توسيع برامج الفحص المبكر، وفي مقدمتها فحص ما قبل الزواج، وتنفيذ المسح الوطني للأمراض غير المعدية، ودمج خدمات الصحة النفسية ضمن منظومة الرعاية الصحية الأولية.

وشملت الجهود تطوير الموارد البشرية الصحية من خلال تفعيل مختبر الموارد البشرية الصحية، وتطوير منصة الموارد البشرية في القطاع الصحي، والتوسع في مسارات التخصص الطبي عبر المجلس العُماني للاختصاصات الطبية. وأسهمت هذه التدخلات في دعم جاهزية النظام الصحي، وتعزيز قدرته على الاستجابة للاحتياجات الصحية المتغيرة، ورفع كفاءة التخطيط للقوى العاملة الصحية.

وسجلت سلطنة عُمان تقدمًا في ركيزة الصحة، مدعومًا باتساع تغطية برامج التحصين وخدمات الوقاية والرعاية الصحية الأساسية. وتتركز أولويات تعزيز هذا التقدم في الحد من الأمراض غير المعدية، وترسيخ أنماط الحياة الصحية، ورفع كفاءة الكوادر الوطنية، وتسريع الربط بين أنظمة الصحة الرقمية والسجل الصحي الموحد.

ويشار إلى أن مؤشر ليغاتم توقف صدوره بعد إصدار عام 2023، ثم استؤنف في عام 2026 بمنهجية محدثة، وقد نتج عن ذلك عدد من التغييرات، منها تقليص عدد ركائز المؤشر (من 12 إلى 10 ركائز) والمؤشرات الفرعية (من 300 إلى أكثر من 130 مؤشرًا فرعيًا) والمصادر المغذية للمؤشر (من 80 إلى 28 مصدرًا). وفيما يتعلق بركيزة الصحة، فقد طرأت تغييرات على المؤشرات الفرعية المنضوية تحت الركيزة، ولم تُنشر بيانات هذه المؤشرات حتى الآن.

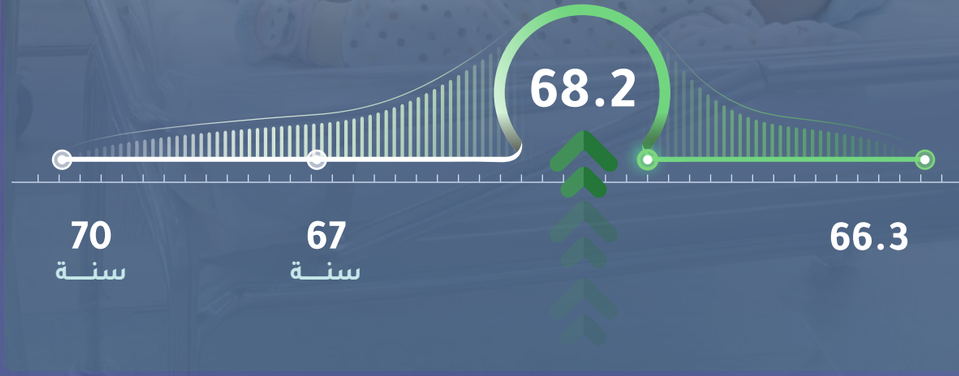
ونظرًا إلى وجود فجوة زمنية بين الإصدارين، إلى جانب التغيير الجوهري في المنهجية ومكوناتها، قد لا تكون المقارنة بين نتائج عامي 2023 و2026 عادلة؛ إذ لا تعكس التغيرات في الدرجات والترتيب بالضرورة تحسنًا أو تراجعًا فعليًا في أداء الدول، وإنما قد تكون في جانب منها ناتجة عن إعادة هيكلة المحاور والركائز والمؤشرات الفرعية ومصادر البيانات.



سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة

القيمة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
66.3	68.2	67	70



المصدر: منظمة الصحة العالمية.

يعكس هذا المؤشر متوسط عدد السنوات التي يُتوقع أن يعيشها الفرد بصحة جيدة منذ الولادة، مع تعديل العمر المتوقع وفق السنوات التي قد يعيشها الفرد في صحة غير كاملة نتيجة المرض أو الإصابة.

ويستند احتساب المؤشر إلى مستويات الوفيات وعبء الأمراض والإصابات غير المميتة، مما يجعله من أبرز مؤشرات قياس جودة الحياة الصحية إلى جانب العمر المتوقع.

وفق منظمة الصحة العالمية، بلغت سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة في سلطنة عُمان 66.3 سنة في عام 2020، فيما سجلت 68.2 سنة في عام 2023، بارتفاع قدره 1.9 سنة مقارنةً بالقراءة المرجعية، متجاوزًا مستهدف 2030 البالغ 67 سنة.

وتبرز نتائج المؤشر أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز جودة الحياة الصحية، من خلال الحد من عبء الأمراض غير المعدية، وتعزيز برامج الوقاية والكشف المبكر، والارتقاء بخدمات الرعاية الصحية، بما يسهم في زيادة عدد السنوات التي يعيشها الفرد بصحة جيدة.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهد القطاع الصحي عددًا من المبادرات الهادفة إلى تعزيز صحة المجتمع، شملت تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية، والتوسع في برامج الفحص والكشف المبكر، وتنفيذ برامج وطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية، وتعزيز خدمات الصحة الرقمية، ودمج خدمات الصحة النفسية ضمن الرعاية الصحية الأولية، إلى جانب استمرار تطوير البنية الأساسية والخدمات الصحية في مختلف محافظات سلطنة عُمان.



مؤشر ليغاتم للازدهار - محور المجتمع

يوضح مؤشر ليغاتم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعي (في النسخة السابقة للمؤشر) قوة العلاقات والثقة والتعاون داخل المجتمع، ومدى إسهامها في دعم التماسك والاستقرار والمشاركة المجتمعية. ويقيس المؤشر الأداء من خلال خمسة مكونات رئيسة، هي: العلاقات الشخصية والعائلية، والشبكات الاجتماعية، والثقة بين الأفراد، والمشاركة المدنية والاجتماعية، والتسامح الاجتماعي.

وقد توقف المؤشر عن الصدور منذ عام 2023، ثم استؤنف في عام 2026 بمنهجية محدثة، وقد نتج عن ذلك عدد من التغييرات، منها تقليص عدد ركائز المؤشر (من 12 إلى 10 ركائز) والمؤشرات الفرعية (من 300 إلى أكثر من 130 مؤشرًا فرعيًا) والمصادر المغذية للمؤشر (من 80 إلى 28 مصدرًا). ومن التغييرات الجوهرية التي طرأت على المؤشر حذف ركيزة رأس المال الاجتماعي المعتمدة في وثيقة الرؤية واستبدالها بركيزة المجتمع، التي تختلف عنها في نطاقها؛ إذ تركز على قوة العلاقات داخل الأسر والمجتمعات المحلية، إضافة إلى علاقة المواطنين بالدولة.

وسجلت سلطنة عُمان نحو 68 نقطة في ركيزة المجتمع، وجاءت في المرتبة 63 عالميًا. ويعكس ذلك مستوى جيدًا نسبيًا من الترابط والثقة والتعاون داخل المجتمع، مع تفاوت واضح في الأداء بين مكونات الركيزة الأربعة.

وتكتسب التغييرات التي طرأت على منهجية المؤشر أهمية خاصة عند تحليل النتائج؛ إذ أعاد الإصدار الجديد لعام 2026 تنظيم مكونات ركيزة المجتمع والمؤشرات الفرعية الداخلة في احتسابها. وعليه، ينبغي توخي الحذر عند مقارنة النتائج الحالية بنتائج الإصدارات السابقة، نظرًا إلى أن التغير في الدرجات أو المراتب قد يتأثر بالتعديلات المنهجية وإعادة احتساب النتائج التاريخية، إلى جانب تغير أداء الدول الأخرى.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت سلطنة عُمان جهودًا لتعزيز الترابط الاجتماعي، أبرزها إطلاق منظومة الحماية الاجتماعية وقانونها، وتفعيل قانون الجمعيات الأهلية، وتوسيع برامج العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية. وتواصل الجهات المعنية إحراز تقدم في تطوير مؤشرات وطنية لقياس الترابط والتسامح، بما يعالج جانبًا من محدودية القياس الدولي، ويوفر قراءة أكثر ارتباطًا بالسياق العُماني.



مؤشر التقدم الاجتماعي

التصنيف



المصدر: منظمة التقدم الاجتماعي، بالتعاون مع مؤسسة AITi Tiedemann Global.

يعكس مؤشر التقدم الاجتماعي قدرة المجتمعات على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، وتوفير المقومات اللازمة لتحسين جودة حياتهم، وتهيئة الظروف التي تمكّنهم من تحقيق إمكاناتهم.

ويقيس المؤشر النتائج الاجتماعية والبيئية بصورة مستقلة عن المؤشرات الاقتصادية، عبر ثلاثة أبعاد رئيسة، هي: الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وأسس الرفاه، والفرص المتاحة. وتضم هذه الأبعاد 12 مكوّنًا تشمل الصحة، والتعليم، والسكن، والمياه والصرف الصحي، والسلامة، والوصول إلى المعلومات، والجودة البيئية، والحقوق والفرص.

ويعتمد الإصدار الأحدث على 57 مؤشرًا اجتماعيًا وبيئيًا.

وسجلت سلطنة عُمان تقدمًا واضحًا في المؤشر خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2025؛ إذ انتقلت من المرتبة 61 عالميًا، بقيمة بلغت 70.13 نقطة، إلى المرتبة 53 عالميًا، بقيمة بلغت 72.72 نقطة، بتقدم بلغ ثماني مراتب، وبارتفاع قدره 2.59 نقطة مقارنةً بالقراءة المرجعية. كما جاءت سلطنة عُمان في المرتبة الخامسة عالميًا من حيث حجم التحسن المحقق منذ عام 2023، مما يشير إلى تسارع وتيرة التقدم خلال السنوات الأخيرة.

وتبيّن القراءة التفصيلية أن التحسن تركز بدرجة أكبر في بُعدَي الاحتياجات الإنسانية الأساسية وأسس الرفاه. ويشمل البُعد الأول التغذية والرعاية الطبية الأساسية، والمياه والصرف الصحي، والسكن، والسلامة الشخصية، فيما يشمل البُعد الثاني الوصول إلى المعرفة الأساسية، والمعلومات والاتصالات، والصحة والعافية، والجودة البيئية. ويعكس التقدم في هذين البُعدين تحسن النتائج المرتبطة بالخدمات الأساسية ومقومات جودة الحياة، واتساع قدرة السكان على الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية والرقمية والبيئية.

وفي المقابل، يُعد بُعد الفرص المتاحة مجالًا لدعم استمرار التحسن في المؤشر؛ إذ يشمل الحقوق الشخصية، والحرية الشخصية وحرية الاختيار، والشمول الاجتماعي، وإتاحة التعليم المتقدم. وتشير النتائج إلى أن التحسن في الاحتياجات الإنسانية الأساسية وأسس الرفاه تحقق بوتيرة أسرع من التحسن في الفرص، بما يوضح تفاوت مسارات الأداء بين الأبعاد الثلاثة.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت سلطنة عُمان عددًا من التطورات الداعمة للتقدم الاجتماعي، أبرزها تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية، وتوسيع خدمات المياه والصرف الصحي والسكن، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب تطوير البرامج المرتبطة بالتمكين المجتمعي وتحسين جودة الحياة. وأسهمت هذه الجهود في دعم النتائج المرتبطة بالاحتياجات الأساسية وأسس الرفاه، وتعزيز قدرة منظومة الحماية والخدمات العامة على الاستجابة لاحتياجات السكان.

كما تحسن أداء سلطنة عُمان في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتعزيز مستوى الرفاه بين عامي 2020 و2025، وتجلى ذلك في ارتفاع قيمة المؤشر وتقدم ترتيب السلطنة عالميًا. ويتطلب الحفاظ على هذا التقدم التركيز على توسيع الفرص، وتعزيز الشمول والتمكين المجتمعي، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للخدمات بين المحافظات، مع مراعاة ميزاتها النسبية وتوجهات الاستراتيجية العمرانية. كما ينبغي ربط برامج التمكين بمؤشرات واضحة لقياس أثرها ومتابعة التقدم نحو مستهدفَي 2030 و2040.



مؤشر التنمية البشرية

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
49	50	من أفضل 30 دولـــــة	من أفضل 20 دولـــــة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يقيس مؤشر التنمية البشرية مستوى التقدم في ثلاثة أبعاد أساسية، هي: الصحة، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق.

ويُحتسب بوصفه متوسطًا هندسيًا لثلاثة أدلة فرعية، هي: دليل الصحة القائم على العمر المتوقع عند الولادة، ودليل التعليم القائم على سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة، ودليل الدخل القائم على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية. ومن ثم، يقدم المؤشر قراءة للتنمية تتجاوز النمو الاقتصادي وحده، وتركز على قدرات الإنسان والفرص المتاحة له.

وقد حافظت سلطنة عُمان على موقع متقدم في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2023؛ إذ ارتفعت قيمة المؤشر من 0.843 إلى 0.858، فيما تراجع ترتيب سلطنة عُمان بمقدار مرتبة واحدة من المرتبة 49 إلى المرتبة 50 عالميًا، مع استمرار تصنيفها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا. ويعكس ارتفاع قيمة المؤشر تحسنًا في المحصلة العامة لأبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، رغم التغير المحدود في الترتيب العالمي، الذي يتأثر كذلك بأداء الدول الأخرى.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت الأبعاد المرتبطة بالمؤشر عددًا من التطورات، شملت تطوير منظومة التعليم ومخرجاتها، وتوسيع فرص الالتحاق والدراسة، وتحسين الخدمات الصحية، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وبرامج التمكين. وأسهمت هذه الجهود في دعم الأبعاد الصحية والتعليمية والمعيشية، والحفاظ على موقع سلطنة عُمان ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جدًا.

وتبيّن نتائج المؤشر أن سلطنة عُمان حافظت على مستوى مرتفع من التنمية البشرية، مدعومًا بالمكتسبات المتحققة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، مع تحسن واضح في قيمة المؤشر خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2023.

ولتعزيز هذا المسار، تبرز أهمية مواصلة رفع جودة مخرجات التعليم وربطها بمهارات المستقبل، وتحسين الإنتاجية والدخل الحقيقي، وتعزيز استفادة مختلف فئات المجتمع من مكتسبات التنمية، بما يدعم التقدم نحو المستهدفات المحددة لعامي 2030 و2040.



مؤشر تنمية الشباب

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040



المصدر: أمانة الكومنولث، بالتعاون مع معهد الاقتصاد والسلام.

يرصد مؤشر تنمية الشباب مستوى التقدم المحقق في تمكين الشباب وتحسين أوضاعهم، عبر تقييم الفرص والبيئة الداعمة لتنمية قدراتهم وتعزيز مشاركتهم في المجتمع. ويغطي المؤشر الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 29 عامًا، ويقيس أداء 183 دولة من خلال 27 مؤشرًا موزعًا على ستة مجالات، هي: التعليم، والتوظيف والفرص، والمساواة والاندماج، والصحة والرفاه، والسلام والأمن، والمشاركة السياسية والمدنية. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد؛ إذ تشير القيمة الأعلى إلى مستوى أفضل في تنمية الشباب.

وسجلت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في المؤشر؛ إذ انتقلت من المرتبة 52 عالميًا في إصدار عام 2020 إلى المرتبة 33 عالميًا في إصدار عام 2023، بتقدم بلغ 19 مرتبة. كما ارتفعت قيمة المؤشر من 0.769 إلى 0.803 نقطة، بزيادة بلغت 0.034 نقطة، أي ما نسبته نحو 4.4%. وأسهم هذا التحسن في انتقال سلطنة عُمان من فئة التنمية الشبابية المرتفعة إلى فئة التنمية الشبابية المرتفعة جدًا، وفق الحدود التصنيفية المعتمدة في إصدار عام 2023.

وتبيّن القراءة التفصيلية أن أبرز جوانب الأداء تركزت في مجالي السلام والأمن، والتوظيف والفرص؛ إذ جاءت سلطنة عُمان في المرتبتين التاسعة والخامسة عشرة عالميًا، على التوالي. كما حققت المرتبة 20 عالميًا في المساواة والاندماج، والمرتبة 52 عالميًا في التعليم. ويشير هذا الأداء إلى توافر بيئة مستقرة وداعمة للشباب، إلى جانب مستوى متقدم نسبيًا في فرص العمل والاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

وفي المقابل، أظهرت النتائج تفاوتًا يوضح أن التقدم المحقق في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المرتبطة بالشباب تحقق بوتيرة أسرع من التحسن في بعض الجوانب المتصلة بالصحة والرفاه والمشاركة العامة.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهد قطاع الشباب مجموعة من التطورات الداعمة لتمكين الشباب وتوسيع مشاركتهم، شملت تطوير استراتيجية الشباب، وتعزيز حوكمة القطاع، وتوسيع فرص القيادة والمشاركة من خلال لجان الشباب والمبادرات التخصصية، إلى جانب دعم برامج ريادة الأعمال والابتكار والحاضنات والمشروعات الشبابية. وأسهمت هذه الجهود في تعزيز البيئة الداعمة للشباب، وتوسيع فرص مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وتبيّن نتائج المؤشر أن سلطنة عُمان تجاوزت مستهدف عام 2030، المتمثل في الدخول ضمن أفضل 40 دولة عالميًا، وباتت على بُعد ثلاث مراتب من مستهدف عام 2040، المتمثل في الدخول ضمن أفضل 30 دولة. وللحفاظ على هذا التقدم، تبرز أهمية مواصلة معالجة التفاوت بين مجالات المؤشر، ولا سيما الصحة والرفاه والمشاركة السياسية والمدنية، من خلال تعزيز الصحة النفسية للشباب وربطها بمنظومة الرعاية الصحية الأولية، وتوسيع فرص المشاركة في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني، إلى جانب مواصلة ربط برامج الشباب بمسارات ريادة الأعمال والابتكار والتمويل والحاضنات، بما يدعم استدامة التقدم وتعزيز أثره في تنمية الشباب.



متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)

النسبة

القراءة المرجعية	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
6264	%17	%40	%90
		زيادة بنسبة	زيادة بنسبة

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة، ويعكس متوسط الناتج الاقتصادي الحقيقي المتحقق لكل مقيم بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار، مما يجعله مؤشرًا مناسبًا لقياس تطور الأداء الاقتصادي الحقيقي للفرد عبر الزمن.

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 7,332 ريالًا عُمانيًا في عام 2025، مقارنةً بـ7,515 ريالًا عُمانيًا في عام 2020، بانخفاض محدود نسبته 2.4%.

وخلال هذه الفترة، سجل المؤشر أعلى قراءة له في عام 2021، بلغت 7,616 ريالًا عُمانيًا، ثم اتجه إلى مستويات أقل خلال السنوات اللاحقة. ومع ذلك، ظلت قراءة عام 2025 أعلى بنسبة 17% من خط الأساس المعتمد في وثيقة رؤية عُمان 2040، والبالغ 6,264 ريالًا عُمانيًا، مما يبيّن أن مستوى المؤشر لا يزال أعلى من نقطة الانطلاق التي اعتمدتها الرؤية.

ويرتبط أداء هذا المؤشر بالعلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنمو السكاني؛ إذ يرتفع متوسط نصيب الفرد عندما يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل النمو السكاني، بينما ينخفض إذا نما عدد السكان بوتيرة أسرع من نمو الاقتصاد الحقيقي. كما يُحتسب المؤشر على أساس إجمالي السكان المقيمين في سلطنة عُمان، بمن فيهم المواطنون والوافدون؛ ومن ثم لا يُعد مؤشرًا مباشرًا على متوسط دخل المواطن أو مستوى رفاهيته.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، واصل الاقتصاد العُماني تحقيق نمو في الأنشطة غير النفطية، وتعزيز مساهمة القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، مع مواصلة تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي، وتحسين بيئة الاستثمار، واستقطاب الاستثمارات النوعية. وفي الوقت نفسه، شهدت سلطنة عُمان نموًا ملحوظًا في عدد السكان، مدفوعًا بعودة النشاط الاقتصادي وزيادة أعداد القوى العاملة، مما انعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة.

وتبيّن النتائج أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ظل أعلى من خط الأساس المعتمد في رؤية عُمان 2040، رغم الانخفاض المحدود في قيمته بين عامي 2020 و2025. ويبرز ذلك أهمية مواصلة رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بوتيرة تفوق النمو السكاني، وتعزيز إنتاجية الاقتصاد، وزيادة مساهمة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، بما يدعم التقدم نحو المستهدفات المحددة لعامي 2030 و2040.



معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

النسبة

القراءة المرجعية 2020	متوسط النمو (2025-2021)	مستهدف 2030	مستهدف 2040
-3.4%	5% متوسط النمو	5% متوسط النمو	3.2%

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة التغير السنوية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويُعد من أبرز مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الحقيقي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار. ويعكس المؤشر اتجاه النشاط الاقتصادي ومدى توسعه عبر التغير في حجم إنتاج السلع والخدمات.

وشهد الاقتصاد العُماني تحسنًا واضحًا في مسار النمو خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040؛ إذ تحول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من انكماش بنسبة 3.4% في عام 2020 إلى نمو بنسبة 2.4% في عام 2025. كما بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي نحو 3.2% سنويًا خلال الأعوام من 2021 إلى 2025، بما يدل على استعادة النشاط الاقتصادي مسار النمو بعد التداعيات التي صاحبت جائحة كوفيد19-. وعلى مستوى حجم الاقتصاد، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 34.48 مليار ريال عُماني في عام 2021 إلى 39.29 مليار ريال عُماني في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 13.9%.

ويستند هذا النمو إلى استمرار توسع الأنشطة غير النفطية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية. وفي المقابل، ظل معدل النمو الكلي متأثرًا بتطورات القطاع النفطي والتزامات خفض الإنتاج ضمن اتفاقات تحالف "أوبك بلس"، مما حدّ من مساهمة الأنشطة النفطية في النمو خلال بعض السنوات، وأبرز في الوقت نفسه الدور المتنامي للأنشطة غير النفطية في دعم استدامة النمو الاقتصادي.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، نُفذت في الاقتصاد العُماني مجموعة من البرامج والمشروعات الداعمة للنمو والتنويع الاقتصادي، شملت برامج الاستثمار والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، إلى جانب التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، وغيرها من القطاعات الواعدة. وأسهمت هذه الجهود في تعزيز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ورفع مساهمة الأنشطة غير النفطية في النمو.

كما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى استمرار نمو الاقتصاد العُماني في المرحلة المقبلة، مدعومًا بتوسع الأنشطة غير النفطية، واستمرار تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، بما يعزز فرص تحقيق معدلات نمو أعلى خلال السنوات المقبلة.

وللتقدم نحو المستهدف البالغ 5% سنويًا، تبرز أهمية مواصلة تنفيذ المشروعات الاستراتيجية، ورفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية، وتعزيز الاستثمارات النوعية، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي ويُقرّب سلطنة عُمان من تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.



نسبة عجز أو فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040



عجز بنسبة	عجز لا يتجاوز	عجز لا يتجاوز
%15.55	%3	%3

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر رصيد الموازنة العامة، المتمثل في الفرق بين الإيرادات العامة والإنفاق العام، نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير القيمة الموجبة إلى تحقيق فائض مالي، بينما تعبّر القيمة السالبة عن وجود عجز. ويتيح المؤشر تقييم وضع المالية العامة مقارنةً بحجم الاقتصاد، وقياس قدرة الموازنة على استيعاب التغيرات في الإيرادات والإنفاق بمرور الوقت.

وشهدت المالية العامة في سلطنة عُمان تحولًا ملموسًا خلال السنوات الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040؛ إذ انتقلت من عجز بلغ 15.55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى عجز محدود بلغ 1.09% في عام 2025، مرورًا بتحقيق فوائض مالية خلال الأعوام 2022 و2023 و2024، بلغت 2.7% و2.3% و1.3% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

ويعكس هذا المسار تحسنًا واضحًا في المركز المالي للدولة، مع بقاء رصيد الموازنة ضمن مستهدف الرؤية المتمثل في ألا يتجاوز العجز 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وجاء هذا التحسن مدعومًا بالإجراءات والسياسات المالية التي بدأت بخطة التوازن المالي، واستمرت من خلال برنامج الاستدامة المالية، إلى جانب تحسين إدارة الإنفاق العام، وتنمية الإيرادات غير النفطية، وتوجيه جانب من الفوائض نحو خفض الدين العام وتمويل الأولويات التنموية والاجتماعية. وأسهمت هذه الإجراءات في تعزيز متانة المالية العامة ورفع قدرتها على التعامل مع التقلبات الاقتصادية.

وتشير أحدث البيانات إلى تسجيل الموازنة العامة عجزًا بلغ نحو 461 مليون ريال عُماني في عام 2025، مقارنةً بعجز مقدر في الموازنة بلغ 620 مليون ريال عُماني، وبذلك جاء العجز الفعلي دون المستوى المقدر.

وبلغت الإيرادات العامة نحو 12.122 مليار ريال عُماني، مقابل إنفاق فعلي بلغ 12.583 مليار ريال عُماني، بما يعكس استمرار الانضباط المالي رغم تغير ظروف الإيرادات والإنفاق.

ولا يقتصر تقييم الأداء المالي على حجم العجز أو الفائض في سنة واحدة؛ إذ يتأثر رصيد الموازنة بأسعار النفط وكميات الإنتاج، ونمو الإيرادات غير النفطية، ومستويات الإنفاق العام. ومن ثم، فإن قراءة المؤشر على امتداد الفترة من عام 2020 إلى عام 2025 تعكس تحسنًا في قدرة المالية العامة على استيعاب الصدمات الاقتصادية، مع استمرار تأثرها بتطورات الدورة الاقتصادية وأسواق الطاقة العالمية.

وتبيّن نتائج المؤشر أن سلطنة عُمان حققت تحسنًا ملموسًا في أوضاع المالية العامة خلال السنوات الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040؛ إذ انتقلت من مستويات عجز مرتفعة إلى تحقيق فوائض مالية خلال عدة أعوام، قبل تسجيل عجز محدود ظل ضمن الحد المستهدف للرؤية.

وللحفاظ على هذه المكتسبات، تبرز أهمية مواصلة تنمية الإيرادات غير النفطية، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وترسيخ التخطيط المالي متوسط الأجل، بما يعزز استدامة المالية العامة ويدعم قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التقلبات الاقتصادية مستقبلًا.



نسبة التضخم (مؤشر السعر للمستهلك)

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
-0.90%	1%	2%-3%	2%-3%

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر التغير في المستوى العام لأسعار سلة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر، استنادًا إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويعكس المؤشر حركة تكاليف المعيشة والضغوط السعرية في الاقتصاد، ويُعد من أبرز مؤشرات تقييم استقرار الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية.

وقد شهدت سلطنة عُمان تحولًا في مسار التضخم خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2025؛ إذ انتقل المعدل من انكماش سعري بنسبة 0.9% في عام 2020 إلى تضخم بلغ 1.0% في عام 2025. وخلال هذه الفترة، بلغ التضخم 2.5% في عام 2022، وهو ضمن النطاق المستهدف للمؤشر، البالغ 2%-3%، قبل أن يتراجع إلى 0.6% في عام 2024، ثم يرتفع مجددًا إلى 1% في عام 2025. ويعكس ذلك حفاظ الاقتصاد الوطني على مستويات تضخم منخفضة ومستقرة نسبيًا خلال السنوات الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040.

وتبيّن البيانات أن حركة الأسعار خلال عام 2025 اتسمت بالاستقرار النسبي، مع تفاوت بين المجموعات الاستهلاكية؛ إذ سجلت بعض المكونات، ولا سيما التعليم، والنقل، والمطاعم والفنادق، ارتفاعات متفاوتة، في حين حافظت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، التي تمثل الوزن الأكبر في سلة المستهلك، على مستويات مستقرة نسبيًا. وأسهم ذلك، إلى جانب السياسات الحكومية المنظمة لأسعار عدد من السلع والخدمات، في الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار.

يُشار إلى أن قراءة المؤشر بلغت 3.2% بنهاية سبتمبر 2026، نتيجةً للتداعيات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، أسهمت السياسات المالية والنقدية، إلى جانب منظومة الحماية الاجتماعية، واستقرار سعر الصرف، وتحسن كفاءة سلاسل الإمداد، في دعم استقرار الأسعار والحد من انتقال الضغوط التضخمية العالمية إلى السوق المحلية، مما أسهم في توفير بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا للأفراد والقطاع الخاص.

ويؤكد مسار المؤشر أهمية الحفاظ على التضخم ضمن النطاق المستهدف، من خلال استمرار التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وتعزيز كفاءة الأسواق وسلاسل الإمداد، بما يدعم الاستقرار الاقتصادي، ويحافظ على القوة الشرائية، ويعزز استدامة النمو.



مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040



المصدر: البنك الدولي.

يقيس مؤشر الجودة التنظيمية تصورات الأطراف المعنية بشأن قدرة الحكومة على صياغة السياسات والتشريعات وتنفيذها بما يدعم تنمية القطاع الخاص ويعزز كفاءة بيئة الأعمال. ويُعد المؤشر أحد الأبعاد الستة لمؤشرات الحوكمة العالمية، ويستند إلى مجموعة من استطلاعات الأفراد والمنشآت وتقييمات الخبراء الصادرة عن مؤسسات دولية متخصصة، ليقدم قراءة مركبة لجودة البيئة التنظيمية.

وسجلت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في المؤشر؛ إذ انتقلت من المرتبة 66 عالميًا في عام 2020 إلى المرتبة 47 عالميًا في عام 2025، بتقدم بلغ 19 مرتبة. كما ارتفعت قيمة المؤشر من 63.9 إلى 67.4 خلال الفترة نفسها، بما يعكس تحسنًا في تصورات جودة البيئة التنظيمية، وقدرة السياسات والتشريعات على دعم تنمية القطاع الخاص وتعزيز كفاءة بيئة الأعمال.

وجاءت قراءة عام 2025 بالتزامن مع اتساع قاعدة المصادر المستخدمة في احتساب أداء سلطنة عُمان من سبعة مصادر إلى ثمانية، بعد إدراج بيانات البنك الدولي. وتشمل بيانات المؤشر جوانب تتصل بكفاءة الأطر القانونية والتنظيمية، وفاعلية التشريعات الداعمة للمنافسة والاستثمار، ووضوح الإجراءات، وأثر الأنظمة الضريبية وسوق العمل في النشاط الاقتصادي.

وتكتسب قراءة المؤشر أهمية خاصة في ضوء التحديثات التي طرأت على منهجيته؛ إذ شملت مراجعة مصادر البيانات، وإعادة توزيع بعض المؤشرات الفرعية بين أبعاد الحوكمة، وتطوير نموذج التجميع الإحصائي، وإدخال مقياس مطلق يتراوح بين صفر و100. كما أعاد البنك الدولي احتساب السلسلة التاريخية وفق المنهجية المحدّثة؛ ومن ثم ينبغي قراءة التغير في النتائج ضمن المسار العام للمؤشر، مع مراعاة أثر التحديثات المنهجية واتساع قاعدة مصادر البيانات.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت البيئة التنظيمية عددًا من الإصلاحات الداعمة لرفع كفاءة التشريعات وتحسين بيئة الأعمال، أبرزها إصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير الأطر التشريعية المنظمة للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة، وإطلاق منصة «استثمر في عُمان»، وتأسيس محكمة الاستثمار والتجارة، وتفعيل نظام إقامة المستثمر، إلى جانب مواصلة مواءمة التشريعات الاقتصادية بما يدعم التنويع الاقتصادي وتعزيز تنافسية بيئة الاستثمار.

ولتعزيز هذا المسار، تبرز أهمية مواصلة تطوير البيئة التنظيمية، وتعزيز كفاءة تطبيق التشريعات، وتوسيع رقمنة الإجراءات والخدمات، ورفع مستوى الشفافية والوضوح في السياسات الاقتصادية، بما يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني ويعزز جاذبية سلطنة عُمان للاستثمار.





توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021

يقيس هذا المؤشر مدى توافر منظومة مؤسسية متكاملة للقيادة الاقتصادية، تتمتع بالقدرة على توجيه السياسات الاقتصادية، وتعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، بما يدعم كفاءة صنع القرار وتحقيق أولويات التنمية. وقد تحقق المستهدف من خلال مجموعة من التطورات المؤسسية التي عززت منظومة القيادة الاقتصادية في سلطنة عُمان.

ومثّل إنشاء وزارة الاقتصاد في عام 2020 خطوة رئيسة في هذا المسار، من خلال دورها في التخطيط الاقتصادي، وصياغة السياسات والبرامج الاقتصادية، ومتابعة تنفيذها، وتعزيز التكامل بين الجهات المعنية بالشأن الاقتصادي.

وتعززت هذه المنظومة خلال عام 2026 بإنشاء مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، مما أتاح مستوى أعلى من التنسيق والإشراف على الملفات الاقتصادية ذات الأولوية.

كما يسهم إنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي في تعزيز التكامل بين السياسات الحكومية ومتطلبات القطاع الخاص، ويدعم استشراف التوجهات الاقتصادية العالمية، ونمو القطاعات الاقتصادية، وتعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بما يسهم في توجيه السياسات العامة نحو نموذج تنموي أكثر تنوعًا وتوازنًا.

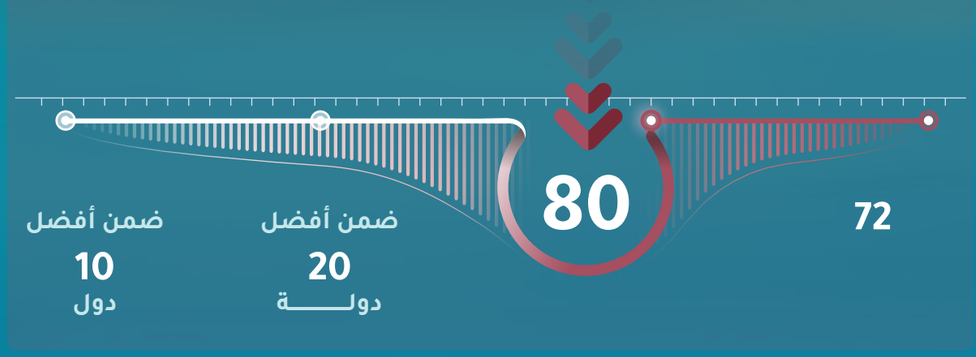
وتبيّن هذه التطورات انتقال منظومة القيادة الاقتصادية في سلطنة عُمان إلى مستوى أكثر تكاملًا في التخطيط والتنسيق وصنع القرار، من خلال ترابط الأدوار بين الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية والقطاع الخاص، بما يدعم كفاءة الاستجابة للمتغيرات وتعزيز فاعلية الأداء الاقتصادي.



مؤشر التعقيد الاقتصادي - ركيزة التجارة

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040



يقيس مؤشر التعقيد الاقتصادي - ركيزة التجارة، الوارد باسم مؤشر التطوير الاقتصادي في وثيقة الرؤية، مستوى تطور اقتصادات الدول وتنوعها استنادًا إلى نوعية المنتجات التي تصدرها ومدى تعقيدها المعرفي والتقني. ويعكس المؤشر حجم المعرفة والقدرات الإنتاجية المتراكمة في الاقتصاد؛ إذ تحقق الدول التي تنتج وتصدر منتجات متنوعة ومتقدمة تقنيًا مستويات أعلى في التعقيد الاقتصادي، بينما تسجل الاقتصادات التي تعتمد على تصدير المواد الخام أو عدد محدود من المنتجات مستويات أقل. ويُعد المؤشر أداة مهمة لفهم القدرة التنافسية للاقتصادات وإمكاناتها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وجاءت سلطنة عُمان في المرتبة 80 عالميًا في عام 2024، مقارنةً بالمرتبة 72 عالميًا في عام 2020، وتغيرت كذلك قيمة المؤشر من -0.26 إلى 0.37- خلال الفترة نفسها.

وتشير هذه النتائج إلى أهمية مواصلة تطوير هيكل الصادرات، وزيادة تنوعها، ورفع محتواها المعرفي والتقني، بالتوازي مع جهود التنويع الاقتصادي وتوسع عدد من الأنشطة الإنتاجية.

ويرتبط أداء ركيزة التجارة بدرجة تنوع الصادرات وهيكلها الإنتاجي، ولا يقتصر على قيمتها أو حجمها.

فعلى الرغم من توسع عدد من الأنشطة غير النفطية، لا تزال الصادرات العُمانية تتركز بدرجة كبيرة في النفط والغاز والمنتجات المرتبطة بهما، في حين يظل حضور المنتجات الصناعية ذات المحتوى المعرفي والتقني المرتفع أقل اتساعًا. وينعكس ذلك على قيمة المؤشر وترتيبه؛ إذ يركز على نوعية المنتجات المصدرة، ومدى تعقيدها، والقدرات الإنتاجية اللازمة لإنتاجها، أكثر من تركيزه على حجم التجارة أو قيمتها.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت سلطنة عُمان عددًا من المبادرات الرامية إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الصادرات، أبرزها البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات «نزدهر»، والتوسع في الصناعات التحويلية المتقدمة، ولا سيما الصناعات الكيميائية والبتروكيماوية وصناعة الألمنيوم، إلى جانب تطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر، والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وتعزيز مبادرات المحتوى المحلي في القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وتُظهر نتائج المؤشر أن رفع مستوى التعقيد الاقتصادي ضمن ركيزة التجارة يرتبط بزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج وتصدير منتجات أكثر تنوعًا وذات محتوى معرفي وتقني أعلى. وللتقدم نحو المستهدف المتمثل في الدخول ضمن أفضل 20 دولة عالميًا بحلول عام 2030، ثم ضمن أفضل 10 دول بحلول عام 2040، تبرز أهمية تعميق سلاسل القيمة في الصناعات القائمة، وتطوير الصناعات المتقدمة، وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير، وربط الاستثمار بنقل المعرفة والتكنولوجيا، بما يدعم تنويع الصادرات ويرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.



مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%70.5	%73	%83.9	%91.6

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويبيّن مدى اتساع القاعدة الإنتاجية خارج الأنشطة النفطية. وتشمل الأنشطة غير النفطية الزراعة والثروة السمكية، والصناعات التحويلية، والإنشاءات، والخدمات، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

وارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 70.5% في عام 2020 إلى 73% في عام 2025، بزيادة بلغت 2.5 نقطة مئوية. وفي المقابل، انخفضت مساهمة الأنشطة النفطية من 32.5% إلى 30.6% خلال الفترة نفسها. ويعكس هذا المسار ارتفاع الوزن النسبي للأنشطة غير النفطية في الاقتصاد، بالتوازي مع استمرار جهود تنويع القاعدة الإنتاجية.

وسجلت الأنشطة غير النفطية نموًا حقيقيًا بلغ نحو 3.7% في عام 2025، مقابل نمو بنسبة 2.5% في الأنشطة النفطية، بفارق بلغ 1.2 نقطة مئوية. ويعكس ذلك الدور المتنامي للأنشطة غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي، مع استمرار تأثر أداء الأنشطة النفطية بمستويات الإنتاج والتطورات في أسواق الطاقة.

وتنوعت مصادر النمو غير النفطي خلال عام 2025؛ إذ أسهم عدد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية في هذا النمو، منها الزراعة والثروة السمكية، والصناعات التحويلية، والإقامة والخدمات الغذائية، والمعلومات والاتصالات، والنقل والتخزين. ويعكس هذا التنوع اتساع قاعدة الأنشطة المساهمة في النمو، من دون اقتصاره على نشاط غير نفطي واحد.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت سلطنة عُمان عددًا من المبادرات والبرامج الداعمة للتنويع الاقتصادي، أبرزها البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات «نزدهر»، وبرامج التنويع الاقتصادي، وتفعيل الاستراتيجية الصناعية والاستراتيجية الوطنية للسياحة، إلى جانب التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وإنشاء صندوق عُمان المستقبل، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. وأسهمت هذه الجهود في توسيع قاعدة الأنشطة غير النفطية وتحفيز الاستثمار في عدد من القطاعات الواعدة.

ويتطلب الوصول إلى المستهدف البالغ 83.9% في عام 2030 و91.6% في عام 2040 تسريع نمو القطاعات غير النفطية، وتعميق سلاسل القيمة المحلية، وتطوير الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والسياحة والاقتصادين الرقمي والأزرق، إلى جانب استقطاب استثمارات نوعية قائمة على المعرفة والتقنية.



نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
عجز بنسبة %16.2	عجز بنسبة %1.1	عجز لا يتجاوز %7	عجز لا يتجاوز %1.5

المصدر: البنك المركزي العُماني، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر رصيد الحساب الجاري بوصفه نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ويتكون الحساب الجاري من الميزان التجاري للسلع والخدمات، والدخل الأولي، والدخل الثانوي، والتحويلات الجارية. وتشير القيمة الموجبة إلى تحقيق فائض، أي إن المتحصلات من المعاملات الجارية مع الخارج تفوق المدفوعات، بينما تشير القيمة السالبة إلى تسجيل عجز.

وقد سجلت سلطنة عُمان تحولًا ملحوظًا في رصيد الحساب الجاري خلال السنوات الأخيرة؛ إذ انتقلت من عجز بلغ 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى فائض بلغ 4% في عام 2022، ثم 2.3% في عام 2023، و2.9% في عام 2024، ثم عجز محدود بلغ 1.1% في عام 2025. ويعكس هذا المسار تحسنًا واضحًا مقارنةً بالقراءة المرجعية، مع بقاء العجز في عام 2025 ضمن المستهدف المحدد في رؤية عُمان 2040، والمتمثل في ألا يتجاوز 7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، وألا يتجاوز 1.5% بحلول عام 2040.

ويرتبط هذا التحسن بارتفاع الإيرادات التصديرية خلال السنوات الماضية، ولا سيما الصادرات النفطية، إلى جانب تنامي مساهمة الصادرات غير النفطية والخدمية.

وفي المقابل، يظل رصيد الحساب الجاري متأثرًا بتقلبات أسعار النفط وكميات الإنتاج، نظرًا إلى الوزن النسبي المرتفع للصادرات الهيدروكربونية في هيكل الصادرات العُمانية، مما يؤكد أهمية مواصلة تنويع القاعدة التصديرية وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في دعم التوازن الخارجي.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، اتخذت سلطنة عُمان عددًا من الإجراءات الداعمة لتحسين مركز الحساب الجاري، أبرزها تنفيذ برنامج الاستدامة المالية، والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات «نزدهر»، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتطوير قطاعي السياحة والخدمات اللوجستية، إلى جانب التوسع في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بما أسهم في تنويع مصادر الإيرادات الخارجية وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني.

وتُظهر نتائج المؤشر أن الحساب الجاري حقق تحسنًا ملموسًا مقارنةً بعام 2020، رغم تسجيل عجز محدود مجددًا في عام 2025، بما يعكس استمرار تحسن متانة القطاع الخارجي مقارنةً بالقراءة المرجعية، مع استمرار الحاجة إلى تعزيز مساهمة الصادرات غير النفطية والخدمية في دعم استدامة التوازن الخارجي وتقليل تأثره بتقلبات أسواق الطاقة.

ويُبرز الاقتراب من مستهدفات رؤية عُمان 2040 أهمية مواصلة تنويع الصادرات السلعية والخدمية، وتعزيز الصناعات الموجهة للتصدير، وتطوير قطاعي الخدمات اللوجستية والسياحة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الإنتاجية، بما يدعم استدامة الحساب الجاري ويعزز مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة التقلبات الاقتصادية الخارجية.



الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%44.3	%29.82	%34	%25

يقيس هذا المؤشر نسبة إجمالي الإنفاق العام السنوي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويبيّن حجم الإنفاق الحكومي مقارنةً بحجم الاقتصاد. وتشمل المصروفات العامة الإنفاق الجاري، والإنفاق الإنمائي، والمساهمات، والنفقات الأخرى، بما يبيّن دور السياسة المالية في تمويل الخدمات العامة، والمشروعات التنموية، وبرامج الحماية الاجتماعية.

وانخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 44.3% في عام 2020 إلى 29.82% في عام 2025، بانخفاض تراكمي بلغ نحو 14.48 نقطة مئوية مقارنةً بالقراءة المرجعية. وبذلك، جاءت القراءة الحالية متجاوزةً مستهدف عام 2030 البالغ 34%، بما يعكس تحسنًا في الوزن النسبي للإنفاق العام مقارنةً بحجم الاقتصاد.

وبلغ الإنفاق العام الفعلي نحو 12.241 مليار ريال عُماني في عام 2024، وارتفع إلى 12.583 مليار ريال عُماني في عام 2025، بزيادة بلغت نحو 2.8%. وتزامن هذا الارتفاع مع استمرار تمويل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وتنفيذ المشروعات الحكومية، في حين أسهم نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الحفاظ على نسبة الإنفاق العام عند مستوى يتسق مع مستهدفات الرؤية.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، نفذت سلطنة عُمان مجموعة من المبادرات الرامية إلى رفع كفاءة الإنفاق العام، شملت تنفيذ برنامج الاستدامة المالية، وتعزيز الانضباط المالي، وتطوير آليات تقييم المشروعات الحكومية، وتحسين إدارة الإنفاق الإنمائي، وإعادة هيكلة عدد من بنود الإنفاق العام. وأسهمت هذه الإصلاحات في خفض الوزن النسبي للإنفاق العام مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي، مع استمرار توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية.

وتُظهر نتائج المؤشر أن سلطنة عُمان حققت تقدمًا ملموسًا في خفض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2020 إلى 2025، متجاوزةً مستهدف عام 2030 قبل موعده. وللحفاظ على هذا الأداء، تبرز أهمية مواصلة تعزيز كفاءة الإنفاق العام، وربط تخصيص الموارد بالنتائج والأثر التنموي، وتطبيق مفهوم القيمة مقابل المال (Value for Money) في المشروعات الحكومية، بما يدعم الاستدامة المالية ويعزز التقدم نحو مستهدف عام 2040 البالغ 25%.



الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%18	%8.64	%15	%9.27

المصدر: وزارة المالية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعد أحد المؤشرات الرئيسة لقياس تنوع مصادر الإيرادات العامة ومدى التقدم في خفض الاعتماد على الإيرادات النفطية. كما يعكس كفاءة السياسات المالية في تنمية الموارد المحلية وتعزيز الاستدامة المالية.

وبلغت نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي 8.64% في عام 2025، مقارنةً بـ9.27% في عام 2020. وخلال الفترة بين عامي 2022 و2025، حافظت النسبة على مستويات متقاربة؛ إذ بلغت 7.8% في عام 2022، و8.6% في عام 2023، و8.5% في عام 2024، مما يُشير إلى استقرار نسبي في مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بالتوازي مع نمو الاقتصاد وتطور الإيرادات الحكومية.

وتتكون الإيرادات غير النفطية من مصادر متنوعة، تشمل الضرائب، والرسوم، وإيرادات الخدمات الحكومية، وعوائد الاستثمارات الحكومية، وغيرها من الموارد غير المرتبطة مباشرةً بإنتاج النفط والغاز. ويسهم تنويع هذه المصادر في تعزيز مرونة المالية العامة، والحد من تأثرها بتقلبات أسواق الطاقة، وتوفير قاعدة أكثر استدامة لتمويل الإنفاق العام.

وخلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت منظومة الإيرادات العامة عددًا من الإصلاحات، أبرزها تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والضريبة الانتقائية على عدد من السلع، وتحديث منظومة الرسوم الحكومية، وتطوير الإدارة الضريبية ورقمنة خدماتها، إلى جانب تعزيز إدارة الأصول والاستثمارات الحكومية. وأسهمت هذه الإجراءات في رفع كفاءة تحصيل الإيرادات وتنويع مصادرها، وتعزيز الاستدامة المالية.

وتبيّن نتائج المؤشر أن تنمية الإيرادات الحكومية غير النفطية تمثل أحد المسارات الرئيسة لتحقيق الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية.

وللتقدم نحو المستهدف البالغ 15% بحلول عام 2030 و18% بحلول عام 2040، تبرز أهمية مواصلة توسيع القاعدة الإيرادية، ورفع كفاءة التحصيل، وتعظيم عوائد الأصول والاستثمارات الحكومية، وتنمية الإيرادات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية، مع الحفاظ على تنافسية بيئة الأعمال ودعم النمو الاقتصادي.



نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%67.9	%34.6	%60 لايتجاوز	%60 لايتجاوز

المصدر: وزارة المالية، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر حجم الدين العام القائم نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويبيّن مستوى المديونية مقارنةً بحجم الاقتصاد. وتوفر هذه النسبة قراءة لمدى قدرة المالية العامة على إدارة الالتزامات الحكومية، وتتأثر بالتغير في كلٍّ من حجم الدين العام والناتج المحلي الإجمالي.

وشهدت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسنًا ملحوظًا خلال السنوات الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040؛ إذ انخفضت من 67.9% في عام 2020 إلى 34.6% في عام 2025، بتحسن بلغ 33.3 نقطة مئوية. وبذلك، باتت القراءة الحالية ضمن المستهدف المحدد في الرؤية، والمتمثل في ألا تتجاوز نسبة الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتزامن انخفاض النسبة مع تراجع القيمة الاسمية للدين العام، مدعومًا بتوجيه جانب من الفوائض المالية نحو سداد الالتزامات، وإدارة محفظة الدين بكفاءة. كما أسهم نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في خفض الوزن النسبي للدين مقارنةً بحجم الاقتصاد، بما يعكس الأثر المشترك لتحسن إدارة المديونية ونمو النشاط الاقتصادي.

وأسهم انخفاض الدين العام في الحد من أعباء خدمة الدين، وتوسيع الحيز المالي المتاح لتمويل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. وانعكس كذلك تحسن المؤشرات المالية وتراجع مستويات المديونية على الجدارة الائتمانية لسلطنة عُمان، بالتوازي مع استمرار الانضباط المالي وتطوير إدارة الالتزامات الحكومية.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، دعمت مجموعة من الإجراءات هذا المسار، أبرزها تنفيذ خطة التوازن المالي وبرنامج الاستدامة المالية، وتحسين إدارة محفظة الدين، والاستفادة من الفوائض المالية في خفض الالتزامات، إلى جانب تعزيز كفاءة الإنفاق وتنمية الإيرادات العامة. وأسهمت هذه الإجراءات في ترسيخ الاستدامة المالية وتعزيز قدرة المالية العامة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية.

وتبيّن نتائج المؤشر أن سلطنة عُمان حققت تحولًا ملموسًا في مستوى الدين العام خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2025، مع انخفاض واضح في نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وبقائه دون الحد المستهدف في الرؤية. وللحفاظ على هذه المكتسبات، تبرز أهمية مواصلة الانضباط المالي، وتعزيز الإدارة الاستباقية للدين، وتنويع أدوات التمويل، وربط الاقتراض بالاحتياجات التنموية والاستثمارات ذات العائد الاقتصادي، بما يدعم استدامة المالية العامة ويحافظ على متانة المركز المالي.



نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%83	%81	%56.7	%56.8

المصدر: وزارة العمل والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص. وتشمل فئة العمالة الماهرة، وفق تصنيف وزارة العمل، الاختصاصيين، والفنيين، والعمال المهنيين، والعمال المهرة، بغض النظر عن مستوى المؤهل العلمي. ويعكس المؤشر هيكل المهارات في سوق العمل، ومدى اتساع قاعدة الوظائف التي تتطلب معارف فنية ومهنية متخصصة.

وبلغت نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص 56.7% في عام 2025، مقارنةً بـ 56.8% في عام 2020، بتراجع طفيف بلغ 0.1 نقطة مئوية. كما سجلت النسبة 58.0% في عام 2021، ثم استقرت خلال السنوات اللاحقة عند مستويات متقاربة.

ويشير هذا المسار إلى استقرار المؤشر خلال السنوات الأخيرة عند مستوى يقارب 57%.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، اتخذت سلطنة عُمان عددًا من الإجراءات الداعمة لتنمية المهارات، أبرزها تطوير منظومة التعليم المهني والتقني، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للمعايير المهنية، والتوسع في برامج التدريب المقرون بالتشغيل، إلى جانب تفعيل صندوق تنمية الموارد البشرية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تأهيل الكفاءات الوطنية وربط برامج التدريب باحتياجات سوق العمل.

يشير استقرار المؤشر خلال السنوات الأخيرة إلى ضرورة تسريع التقدم نحو مستهدفَي 2030 و2040. ويتطلب ذلك تطوير منظومة المهارات، وتعزيز مواءمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل، وزيادة فرص العمل التي تتطلب مهارات متقدمة، بما يرفع الإنتاجية وتنافسية القطاع الخاص.



معدل نمو إنتاجية العمالة

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر نسبة التغير السنوي في إنتاجية العمالة، التي تُحتسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على إجمالي القوى العاملة. ويتيح المؤشر قراءة لكفاءة استخدام عنصر العمل، ومدى قدرة الاقتصاد على زيادة الناتج الحقيقي لكل عامل.

وانتقل معدل نمو إنتاجية العمالة من 0% في عام 2020 إلى 0.9% في عام 2025. وخلال هذه السنوات، سجل المؤشر 3.4% في عام 2021، ثم شهد مرحلة من الانخفاض في عامي 2022 و2023، قبل أن يستعيد مسار النمو الموجب، مسجلًا 2.2% في عام 2024 و0.9% في عام 2025. ويعكس هذا المسار عودة المؤشر إلى الاتجاه الإيجابي خلال العامين الأخيرين.

ويرتبط أداء المؤشر بالعلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو القوى العاملة؛ إذ ترتفع إنتاجية العامل عندما ينمو الناتج الحقيقي بوتيرة تفوق نمو العمالة. وتتأثر الإنتاجية كذلك بمستويات الاستثمار، والتقدم التقني، وكفاءة رأس المال البشري، وتنظيم العمل، وتوزيع العمالة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتبيّن النتائج أن قراءة عام 2025 اقتربت من مستهدف عام 2030، الذي يتراوح بين 1% إلى 2% سنويًا؛ إذ سجل المؤشر 0.9%، بفارق محدود بلغ 0.1 نقطة مئوية عن الحد الأدنى للمستهدف. ويعكس ذلك تحسنًا في مسار إنتاجية العمالة واستعادة النمو الموجب، بما يدعم مواصلة التقدم نحو مستهدف عام 2030.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، دعمت مجموعة من المبادرات هذا المسار، أبرزها البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، والتوسع في برامج التحول الرقمي للمؤسسات، وتطوير منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تحديث التشريعات المنظمة لسوق العمل، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد البشرية ويرفع إنتاجيتها.

ولمواصلة هذا المسار، تبرز أهمية التوسع في استخدام التقنيات الحديثة، وتعزيز الابتكار، ورفع مهارات القوى العاملة، وزيادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية الأعلى إنتاجية، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.



حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%15.4	%15.8	%35	%40

المصدر: وزارة العمل والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر نسبة الوظائف التي شغلتها القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص. ويتيح قراءة لمدى استفادة القوى العاملة الوطنية من فرص العمل الجديدة، بما يعكس مستوى إسهام الكفاءات الوطنية في نمو القطاع الخاص، وقدرة هذا القطاع على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل.

وبلغت حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص 15.8% في عام 2025، مقارنةً بـ15.4% في عام 2020، بارتفاع بلغ 0.4 نقطة مئوية. وأظهرت القراءات في السنوات الأخيرة كذلك مسارًا تصاعديًا؛ إذ ارتفعت النسبة من 9.7% في عام 2022 إلى 10.5% في عام 2023، ثم إلى 11.8% في عام 2024، وصولًا إلى 15.8% في عام 2025، وهي أعلى قراءة مسجلة ضمن السلسلة المعروضة.

ويشير هذا المسار إلى تنامي استفادة القوى العاملة العُمانية من الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص، ولا سيما في أحدث قراءة، بما يعكس تحسنًا في قدرة القطاع الخاص على استيعاب الكفاءات الوطنية. كما يرتبط هذا التطور باستمرار المبادرات المتصلة بالتشغيل والتأهيل، إلى جانب توسع عدد من الأنشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل.

ويرتبط أداء المؤشر بحجم الوظائف المستحدثة ونوعيتها، ومعدلات النمو الاقتصادي، وهيكل الأنشطة الاقتصادية، ومدى مواءمة مهارات القوى العاملة الوطنية مع احتياجات سوق العمل. كما يتأثر بقدرة القطاعات الاقتصادية على توليد وظائف ذات قيمة مضافة، ومدى اتساع فرص الإحلال في المهن التي يمكن أن تشغلها الكفاءات الوطنية.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، نفذت سلطنة عُمان عددًا من المبادرات الداعمة لهذا المسار، أبرزها تطوير سياسات التعمين، والتوسع في برامج التدريب المقرون بالتشغيل، وتعزيز منصات التوظيف الوطنية، إلى جانب تحديث قانون العمل، وتطوير برامج التأهيل ورفع المهارات، بما يدعم مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل.

وعلى الرغم من التحسن المتواصل في حصة القوى العاملة العُمانية من الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص، فإن الوصول إلى مستهدفَي 2030 و2040 يتطلب مواصلة تطوير المهارات الوطنية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، والتوسع في الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، مما يزيد فرص توظيف العُمانيين في الوظائف الجديدة.



نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%22	%25	%16.8	%15.7

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر نسبة استثمار القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويوضح مدى إسهام الاستثمارات غير الحكومية في تكوين رأس المال وتمويل النشاط الاقتصادي، كما يعكس دور القطاع الخاص في دفع النشاط الاستثماري مقارنةً بحجم الاقتصاد.

وارتفعت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 15.7% في عام 2020 إلى 16.8% في عام 2025. وخلال الفترة، بلغ المؤشر 19.2% في عام 2021، قبل أن يتراجع إلى 15.7% في عام 2022، واتجه بعد ذلك نحو التحسن التدريجي في الأعوام اللاحقة، ليصل إلى 16.5% في عام 2023 و 16.7% في عام 2024، حيث تشير الأرقام لعام 2025 تحقيق ما قيمته 7,073.4 مليون ريال عُماني.

ويرتبط تطور المؤشر بتحسن بيئة الاستثمار، وتوسع المشروعات الخاصة، وزيادة تدفقات الاستثمار إلى عدد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية. ويقيس المؤشر الاستثمارات التي تدخل ضمن التكوين الرأسمالي الثابت وفق منهجية الحسابات القومية، مما يتيح قراءة لدور القطاع الخاص في تكوين الأصول الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي.

كما تتأثر قراءة المؤشر بكيفية تصنيف الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما استثمارات الشركات الحكومية؛ إذ قد يؤثر توسع الاستثمارات العامة أو استثمارات الشركات الحكومية في الوزن النسبي للاستثمار الخاص، حتى مع استمرار نمو قيمته الفعلية.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت بيئة الاستثمار مجموعة من التطورات الداعمة لتعزيز دور القطاع الخاص، شملت تطوير الأطر التشريعية المنظمة للاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإطلاق منصة "استثمر في عُمان"، وتفعيل نظام إقامة المستثمر، وتوسيع مشروعات الشراكة في عدد من القطاعات، إلى جانب إنشاء صندوق عُمان المستقبل، بما أسهم في دعم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وتُظهر النتائج أن نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت اتجاهًا نحو التحسن مقارنةً بالقراءة المرجعية لعام 2020، مع استمرار تعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاستثماري.

ويعكس هذا المسار تنامي دور الاستثمارات الخاصة في دعم النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية، بما ينسجم مع توجهات رؤية عُمان 2040 نحو تعزيز دور القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي.



نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%2.9	%4.5	%7	%10

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سلطنة عُمان بوصفه نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويتيح قراءة لحجم الاستثمارات الأجنبية الجديدة مقارنةً بحجم الاقتصاد، ومدى قدرة البيئة الاستثمارية على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وواصلت عُمان جذب الاستثمارات من مختلف دول العالم؛ حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.5% في العام 2025، كما بلغ إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنهاية الربع الثاني من العام 2026 ما قيمته 32 مليارًا و211 مليون ريال عُماني، بما يعكس قدرة الاقتصاد العُماني على استقطاب تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة.

ويرتبط أداء المؤشر باستمرار تدفق الاستثمارات إلى عدد من الأنشطة الاقتصادية، مع استمرار استحواذ الأنشطة المرتبطة بالنفط والغاز على جانب مهم من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعكس ذلك قدرة الاقتصاد الوطني على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلى جانب أهمية مواصلة توسيع قاعدة الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات غير النفطية والأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت البيئة الاستثمارية مجموعة من التطورات الداعمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أبرزها تطوير الأطر التشريعية المنظمة للاستثمار، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإطلاق منصة "استثمر في عُمان"، وتفعيل نظام إقامة المستثمر، إلى جانب تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بما أسهم في تعزيز جاذبية سلطنة عُمان وجهةً للاستثمار.

وفي ظل تجاوز صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستهدف عام 2030، تنتقل الأولوية من زيادة حجم التدفقات إلى تعزيز جودتها وأثرها الاقتصادي. ويتطلب ذلك تنويع مصادر الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات غير النفطية ذات القيمة المضافة، بما يسهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتعظيم أثر الاستثمار طويل الأجل في الاقتصاد الوطني.



مؤشر تركز المنتجات الصادرة

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040

يقيس مؤشر تركز المنتجات الصادرة مدى اعتماد صادرات الدولة على عدد محدود من المنتجات، أو توزيعها على قاعدة أكثر تنوعًا من السلع. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد؛ إذ تشير القيم الأقرب إلى الصفر إلى ارتفاع مستوى تنوع الصادرات، بينما تدل القيم الأعلى على زيادة تركزها في عدد محدود من المنتجات. وبذلك، يقدم المؤشر قراءة لمستوى تنوع الهيكل التصديري وقدرته على الحد من التأثر بالتقلبات المرتبطة بمنتجات بعينها.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وسجلت سلطنة عُمان المرتبة 117 عالميًا في عام 2025، مقارنةً بالمرتبة 93 عالميًا في عام 2020. كما ارتفعت قيمة المؤشر من 0.264 في عام 2020 إلى 0.298 في عام 2025، مما يشير إلى زيادة درجة تركز الصادرات مقارنةً بالقراءة المرجعية.

ويرتبط أداء المؤشر بدرجة تنوع الصادرات، ولا يقتصر على حجمها أو قيمتها؛ فقد ترتفع القيمة الإجمالية للصادرات دون تحسن في مستوى تنوعها. وفي المقابل، يسهم تنويع المنتجات المصدرة، وتعميق الصناعات التحويلية، وزيادة مساهمة السلع ذات القيمة المضافة في تحسين أداء المؤشر وتعزيز مرونة الهيكل التصديري في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، نفذت سلطنة عُمان عددًا من المبادرات الداعمة لتنويع القاعدة التصديرية، أبرزها تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة، والتوسع في الصناعات التحويلية، وإطلاق مشروعات الهيدروجين الأخضر، وتنفيذ البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات "نزدهر"، إلى جانب تعزيز بيئة الاستثمار وجذب الصناعات ذات القيمة المضافة.

وتُظهر نتائج المؤشر أن تنويع الصادرات لا يزال يمثل أحد المسارات الرئيسة لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وللتقدم نحو مستهدف عام 2030 بالدخول ضمن أفضل 30 دولة عالميًا، ثم أفضل 10 دول عالميًا بحلول عام 2040، تبرز أهمية مواصلة تطوير الصناعات ذات المحتوى المعرفي والتقني، وتعميق سلاسل القيمة المحلية، وزيادة مساهمة الصادرات غير النفطية، بما يدعم تنويع الهيكل التصديري وتعزيز تنافسيته.



مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2026	مستهدف 2030	مستهدف 2040
76	39	ضمن أفضل 50 دولة	ضمن أفضل 40 دولة

المصدر: منظمة هيريتج.

يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية مدى ما تتيحه السياسات والمؤسسات للأفراد والمنشآت من حرية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، استنادًا إلى أربعة مجالات رئيسة، هي: سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، وانفتاح الأسواق.

ويُحتسب المؤشر من خلال 12 مؤشرًا تفصيليًا تقدم قراءة متكاملة للبيئة المؤسسية والتنظيمية الداعمة للنشاط الاقتصادي.

وسجلت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في المؤشر مقارنةً بالقراءة المرجعية؛ إذ انتقلت من المرتبة 76 عالميًا في عام 2020 إلى المرتبة 39 عالميًا في عام 2026، بتقدم بلغ 37 مرتبة. كما ارتفعت قيمة المؤشر من 64.6 في عام 2020 إلى 68.5 في عام 2026، بما يعكس تحسنًا في موقع سلطنة عُمان وأدائها ضمن التقييم المقارن للحرية الاقتصادية.

وشهد مسار المؤشر تحسنًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة؛ إذ تقدمت سلطنة عُمان إلى المرتبة 56 عالميًا في عام 2024، قبل أن تسجل المرتبة 58 عالميًا في عام 2025، ثم تتقدم إلى المرتبة 39 عالميًا في عام 2026. وبذلك، تجاوزت القراءة الحالية مستهدف عام 2030 المتمثل في الدخول ضمن أفضل 50 دولة عالميًا، كما حققت مبكرًا المستوى المحدد لمستهدف عام 2040، المتمثل في الدخول ضمن أفضل 40 دولة عالميًا.

ويتزامن هذا التقدم مع مجموعة من التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والتنظيمية، شملت تطوير الأطر التشريعية المنظمة للنشاط الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، وتبسيط عدد من الإجراءات، وتعزيز الانفتاح التجاري، إلى جانب الحفاظ على استقرار البيئة النقدية والمالية. ويكتسب هذا التحسن أهمية خاصة لأن المؤشر يقيس منظومة مترابطة من السياسات والمؤسسات المؤثرة في النشاط الاقتصادي، ولا يعتمد على متغير اقتصادي منفرد.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، شهدت البيئة الاقتصادية والمؤسسية عددًا من الإصلاحات الداعمة لهذا المسار، شملت تطوير التشريعات المنظمة للاستثمار والشراكة، وتعزيز التحول الرقمي في الخدمات الحكومية، وتبسيط إجراءات ممارسة الأعمال، وتطوير البيئة التنظيمية والتجارية، بما أسهم في تعزيز كفاءة بيئة الأعمال وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

ويتطلب ترسيخ هذا التقدم مواصلة تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، وتعزيز حماية حقوق الملكية، وتبسيط إجراءات ممارسة الأعمال، والتوسع في رقمنة الخدمات الحكومية، بما يحافظ على تنافسية الاقتصاد الوطني ويزيد جاذبيته للاستثمار.



اللامركزية القائمة بحلول عام 2022

تُعد اللامركزية أحد مناهج الإدارة المحلية التي تستهدف توسيع دور المحافظات في إدارة التنمية المحلية، وتعزيز قدرتها على تحديد الأولويات، وتنفيذ المشروعات، وإدارة الموارد بما يتناسب مع الاحتياجات والميزات النسبية لكل محافظة. ويتسق هذا التوجه مع أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة في رؤية عُمان 2040، ومع التوجه نحو تحقيق تنمية محلية أكثر توازنًا وفاعلية.

ومثّل صدور المرسوم السلطاني رقم (101/2020) بإصدار نظام المحافظات والشؤون البلدية خطوة تأسيسية في هذا المسار، قبل أن يتعزز الإطار المؤسسي بصورة أوسع بصدور المرسوم السلطاني رقم (36/2022) بإصدار نظام المحافظات. وقد منح النظام المحافظات الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وحدد اختصاصاتها في تطوير موارد المحافظة واستثمارها، وتنفيذ المشروعات التنموية، والمشاركة في التخطيط العمراني، ومتابعة الأنشطة الاقتصادية، والمساهمة في إعداد مشروعات خطط التنمية ومتابعة تنفيذها. كما منح المحافظ صلاحيات إعداد مشروعات الخطط التنموية الخاصة بالمحافظة ومشروع موازنتها السنوية، ومتابعة تنفيذها.

وتعزز التطبيق العملي للامركزية من خلال تخصيص موازنات مستقلة للمحافظات وبرامج التنمية المحلية.

وينص نظام المحافظات على أن لكل محافظة موازنة مستقلة، وتتكون مواردها من الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة، ورسوم الخدمات، وعوائد استثمار أموالها، وغيرها من الموارد. وخصصت موازنة عام 2025 نحو 44 مليون ريال عُماني لبرامج تنمية المحافظات، بما يعزز قدرة المحافظات على تنفيذ أولوياتها ومشروعاتها التنموية.

وشمل تطوير منظومة الإدارة المحلية بناء القدرات المؤسسية للقيادات المحلية؛ إذ أطلقت الأكاديمية السلطانية للإدارة المبادرة الوطنية لتطوير الإدارة المحلية، التي تستهدف دعم المحافظين والولاة في تحقيق التنمية المحلية المتوازنة، وتعزيز مهاراتهم في الحوكمة واللامركزية الاقتصادية، إلى جانب تطوير مؤشر وطني لقياس جودة الخدمات المقدمة من المحافظات، ودراسات مرتبطة بمستقبل الإدارة المحلية.

وفي ضوء هذه التطورات، يمكن اعتبار مستهدف تطبيق اللامركزية بحلول عام 2022 متحققًا من الناحية المؤسسية والتشريعية، مع انتقال المسار خلال السنوات اللاحقة من تأسيس الإطار النظامي إلى تعميق التطبيق، من خلال توسيع أدوار المحافظات في التخطيط والاستثمار وتنفيذ المشروعات وإدارة الموازنات التنموية، وتعزيز قدرات القيادات المحلية.



تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022

يهدف نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية إلى توجيه التنمية الحضرية والعمرانية بصورة أكثر توازنًا، بما يستوعب النمو السكاني، ويرفع كفاءة توزيع الخدمات والمرافق الأساسية، ويربط مستويات التجمعات السكانية بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية والخدمية. كما يتيح هذا النظام توجيه الاستثمارات العامة والخاصة والبنية الأساسية وفق الوظائف والأدوار المختلفة للمدن والتجمعات السكانية.

وقد أُدرج نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية ضمن الاستراتيجية العمرانية الوطنية لسلطنة عُمان والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية، ليكون إحدى الأدوات الرئيسة لتنظيم توزيع التنمية والخدمات والأنشطة الاقتصادية على المستوى المكاني.

وتُعد الاستراتيجية العمرانية الوطنية الإطار طويل الأجل الرئيس لتنسيق التنمية العمرانية والبنية الأساسية والتنمية الاقتصادية في المحافظات الإحدى عشرة، وترجمة توجهات رؤية عُمان 2040 إلى نموذج تنموي مكاني يربط الاستثمار العام والخاص باستخدامات الأراضي وأولويات التنمية.

ويستند منطق التسلسل الهرمي إلى تصنيف التجمعات السكانية وفق أدوارها ووظائفها ومستوياتها، بما يساعد على تحديد حجم الخدمات والمرافق الملائمة ونوعيتها لكل مستوى من مستويات التجمعات، ويحد من التوسع العمراني غير المتوازن، ويرفع كفاءة توجيه الاستثمارات في البنية الأساسية والخدمات العامة. كما يشكل التسلسل الهرمي أحد المرتكزات التي تستند إليها الاستراتيجيات المكانية في المحافظات عند توجيه النمو العمراني وتحديد استخدامات الأراضي ومراكز الخدمات والتنمية.

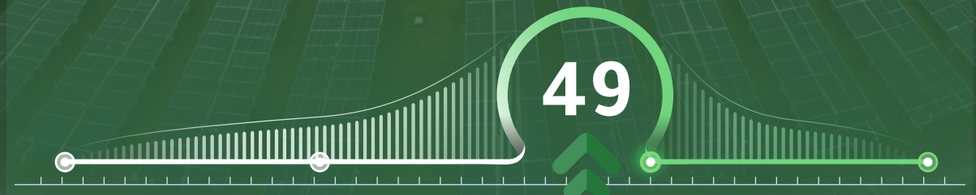
وقد تجاوز تطبيق النظام مرحلة الاعتماد النظري؛ إذ بات جزءًا من الإطار الذي تستند إليه وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في إدارة التخطيط المكاني وتنسيق التنمية بين المحافظات. وتؤكد الاستراتيجية العمرانية الوطنية أن تنفيذها وحوكمتها يقعان ضمن اختصاص الوزارة، بما يوفر إطارًا مؤسسيًا موحدًا لربط التخطيط العمراني وتخصيص الأراضي وتنسيق التنمية على المستويين الوطني والمحلي.

وبناءً على اعتماد التسلسل الهرمي ضمن الاستراتيجية العمرانية الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية واستخدامه إطارًا لتوجيه التنمية المكانية، يمكن اعتبار مستهدف تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022 متحققًا من حيث الاعتماد والتفعيل التخطيطي. ويتمثل مسار العمل اللاحق في تعميق تطبيقه من خلال الخطط الهيكلية والتفصيلية للمحافظات والمدن، وربط توزيع الخدمات والاستثمارات واستخدامات الأراضي بالمستويات الوظيفية للتجمعات السكانية.



مؤشر الأداء البيئي

التصنيف



المصدر: جامعة ييل، بالتعاون مع جامعة كولومبيا.

يعكس مؤشر الأداء البيئي مستوى أداء الدول في مجالات الصحة البيئية، وحيوية النظم البيئية، والتغير المناخي، ويتيح قراءة مقارنة لمسار الأداء البيئي ومدى التقدم نحو تعزيز الاستدامة.

وسجلت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في المؤشر؛ إذ انتقلت من المرتبة 110 عالميًا في القراءة المرجعية لعام 2020 إلى المرتبة 49 عالميًا في عام 2026، بتقدم بلغ 61 مرتبة. ويعكس هذا التحسن تطور الأداء في عدد من المجالات البيئية، بالتوازي مع اتساع نطاق السياسات والمبادرات والمشروعات المرتبطة بحماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية.

وجاء هذا التقدم مدعومًا بتطور منظومة العمل البيئي في سلطنة عُمان، من خلال اعتماد استراتيجية الانتقال المنظّم إلى الحياد الصفري، وإنشاء مركز عُمان للحياد الصفري، والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، إلى جانب الجهود المبذولة في حماية التنوع الأحيائي، وتوسيع نطاق المحميات الطبيعية، وتعزيز برامج التشجير وصون النظم البيئية.

وشمل التطور كذلك منظومات الإدارة والرصد البيئي، من خلال التوسع في شبكات رصد جودة الهواء والرصد الإشعاعي، وتشغيل المنصة الوطنية لمؤشر جودة الهواء، وتطوير إدارة النفايات وإعادة التدوير، إلى جانب التطبيق التدريجي لحظر أكياس التسوق البلاستيكية أحادية الاستخدام، بما يدعم خفض مصادر التلوث وتعزيز كفاءة الإدارة البيئية.

ويعكس تحسن موقع سلطنة عُمان في المؤشر أثر الجهود المبذولة في إدارة الموارد، وحماية النظم البيئية، وتعزيز الاستدامة، كما يبيّن التقدم المحقق مقارنة بالقراءة المرجعية لعام 2020. ويشكل استمرار تطوير السياسات البيئية، وتنفيذ المبادرات المرتبطة بالحياد الصفري والطاقة النظيفة والاقتصاد الدائري وحماية التنوع الأحيائي أساسًا لمواصلة التقدم نحو مستهدف عام 2030 المتمثل في الدخول ضمن أفضل 40 دولة عالميًا، ومستهدف عام 2040 المتمثل في الدخول ضمن أفضل 20 دولة عالميًا.



مؤشر عُمان للمياه

القيمة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
473.6	508.1	600-550 مليون متر مكعب / شخص	700-650 مليون متر مكعب / شخص

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس مؤشر عُمان للمياه متوسط نصيب الفرد السنوي من كمية المياه المنتجة في سلطنة عُمان، وتشمل المياه المنتجة من محطات التحلية والآبار ومصادر الإمداد المائي الأخرى الداخلة ضمن نطاق الاحتساب. ويتيح المؤشر قراءة لحجم الموارد المائية المنتجة قياسًا إلى عدد السكان، ومدى قدرة منظومة الإنتاج والإمداد على تلبية الاحتياجات المائية.

وسجل المؤشر تحسنًا مقارنةً بالقراءة المرجعية؛ إذ ارتفع متوسط نصيب الفرد من المياه المنتجة من 473.6 مليون مترًا مكعبًا في عام 2020 إلى 508.1 مليون مترًا مكعبًا في عام 2025، بزيادة بلغت 34.5 مترًا مكعبًا للفرد، وبنسبة تقارب 7.3%.

وخلال هذه السنوات، ارتفعت قيمة المؤشر تدريجيًا لتصل إلى 520 مليون مترًا مكعبًا للفرد في عامي 2023 و2024، ثم سجلت 508.1 مليون مترًا مكعبًا للفرد في عام 2025، مع بقائها أعلى من القراءة المرجعية لعام 2020.

وتتأثر قيمة المؤشر بالتغير في إجمالي إنتاج المياه من جهة، والنمو السكاني من جهة أخرى؛ إذ قد ترتفع كميات المياه المنتجة من دون أن ينعكس ذلك بالمقدار نفسه على نصيب الفرد إذا تزامن نمو الإنتاج مع زيادة عدد السكان. ومن ثم، تعكس قراءة المؤشر العلاقة بين تطور الموارد المائية المنتجة والتغير في عدد السكان، ولا تقتصر على حجم الإنتاج الإجمالي.

ويرتبط أداء المؤشر كذلك بتوسع قدرات إنتاج المياه، ولا سيما من محطات التحلية، وكفاءة تشغيل شبكات الإمداد، ومستويات الإنتاج من الآبار ومصادر المياه الأخرى، إلى جانب تطور الطلب على المياه. وفي هذا السياق، تعكس قراءة المؤشر قدرة منظومة المياه على مواكبة الاحتياجات المتنامية للسكان والأنشطة الاقتصادية في ظل محدودية الموارد المائية الطبيعية والظروف المناخية.

وتزامن تطور المؤشر مع التوسع في قدرات تحلية المياه، وتحسين كفاءة شبكات النقل والتوزيع، وتعزيز الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في عدد من الاستخدامات، إلى جانب تطوير السياسات والمشروعات الهادفة إلى رفع كفاءة إدارة الموارد المائية وتعزيز استدامتها.

ويشكّل استمرار تطوير منظومة إنتاج المياه، ورفع كفاءة استخدامها، وتعزيز استدامة الموارد المائية أساسًا لمواصلة التقدم نحو مستهدف عام 2030 البالغ 550-600 مليون متر مكعب للفرد، ومستهدف عام 2040 البالغ 650-700 مليون متر مكعب للفرد.



نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة

النسبة

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%0	%9	%20	%39-35

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

يقيس هذا المؤشر نسبة استهلاك الطاقة المنتجة من مصادر متجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى إجمالي استهلاك الطاقة.

ويبيّن المؤشر مستوى التقدم في تنويع مزيج الطاقة وتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة ضمن منظومة الطاقة في سلطنة عُمان. وسجل المؤشر تقدمًا ملحوظًا مقارنةً بالقراءة المرجعية؛ إذ ارتفعت نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من 0% في عام 2020 إلى 9% في عام 2025، كما ارتفعت النسبة من 4% في عام 2024 إلى 9% في عام 2025، مما يعكس تسارع نمو مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة خلال أحدث قراءة.

وتزامن هذا التقدم مع دخول عدد من مشروعات الطاقة المتجددة مرحلة التشغيل التجاري، ولا سيما مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما أسهم في زيادة مساهمة الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة. كما يرتبط تطور المؤشر بالتوسع في القدرات الإنتاجية للطاقة المتجددة، ومستويات الطلب على الطاقة، ومدى تكامل المصادر المتجددة مع منظومة الطاقة الوطنية.

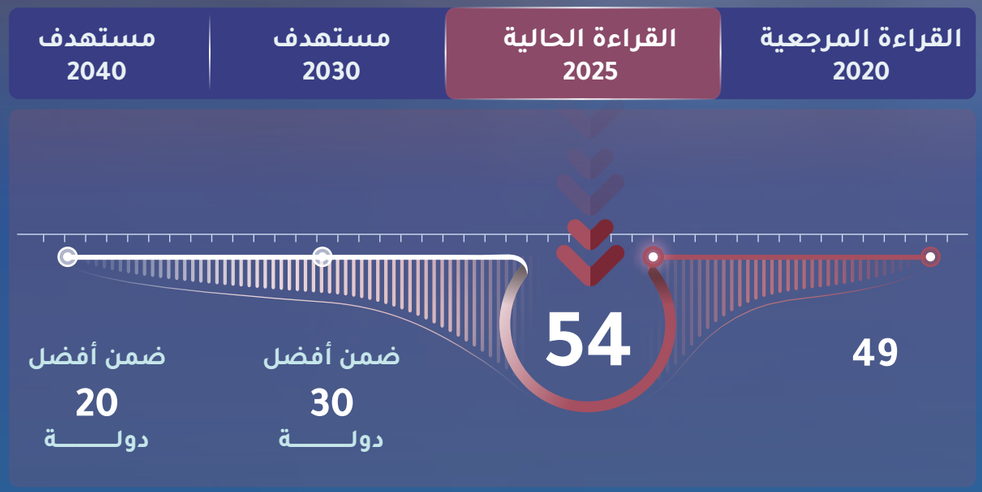
وشهدت سلطنة عُمان توسعًا في مشروعات الطاقة المتجددة، عبر تشغيل عدد من المشروعات الكبرى في مجالي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب التوسع في المشروعات المخطط لها وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير مشروعات إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، بما يدعم تنويع مزيج الطاقة والتحول نحو مصادر أكثر استدامة.

ويشكّل استمرار التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، وتطوير البنية الأساسية اللازمة لاستيعاب القدرات الجديدة، ورفع كفاءة استهلاك الطاقة عوامل داعمة لمواصلة التقدم نحو مستهدف عام 2030 البالغ 20%، ومستهدف عام 2040 البالغ 35%-39%.



مؤشر مدركات الفساد

التصنيف



المصدر: منظمة الشفافية الدولية.

يقيس مؤشر مدركات الفساد مستويات الفساد المُدركة في القطاع العام، بالاستناد إلى تقييمات الخبراء ومجتمع الأعمال الواردة في عدد من المصادر الدولية المستقلة. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر و100؛ إذ تشير القيمة الأعلى إلى مستوى أعلى من النزاهة والشفافية، وانخفاض مستوى الفساد المُدرك.

وسجلت سلطنة عُمان المرتبة 54 عالميًا بقيمة 52 نقطة في عام 2025، مقارنةً بالمرتبة 49 عالميًا وقيمة 54 نقطة في القراءة المرجعية لعام 2020. وشهد مسار المؤشر تفاوتًا خلال سنوات القياس؛ إذ سجلت عُمان المرتبة 56 في عام 2021، والمرتبة 69 في عام 2022، والمرتبة 70 في عام 2023، قبل أن يتحسن ترتيبها إلى المرتبة 50 في عام 2024، ثم تسجل المرتبة 54 في عام 2025. ويعكس هذا المسار تفاوتًا في نتائج المؤشر من عام إلى آخر، مع اقتراب أحدث قراءة نسبيًا من مستوى القراءة المرجعية.

وتتناول مكونات المؤشر مجموعة من الجوانب المرتبطة بالنزاهة والشفافية في القطاع العام، منها كفاءة المؤسسات الرقابية والقضائية، وفاعلية المساءلة، ونزاهة الإدارة العامة، ومدى الحد من الممارسات التي قد تؤثر في كفاءة استخدام الموارد العامة. وتتيح هذه المكونات قراءة مقارنة لمستوى النزاهة والحوكمة في القطاع العام وتطور موقع سلطنة عُمان ضمن المؤشر.

وتشير قراءة عام 2025 إلى تغير محدود في قيمة المؤشر وترتيبه مقارنةً بعام 2024، ضمن مسار شهد تفاوتًا بين القراءات خلال السنوات الماضية. ويؤكد ذلك أهمية متابعة اتجاه المؤشر على امتداد عدة سنوات، بما يوفر قراءة أكثر توازنًا لتطور الأداء في مجالات النزاهة والشفافية والحوكمة.

وخلال السنوات الأولى لتنفيذ رؤية عُمان 2040، اتخذت سلطنة عُمان عددًا من الإجراءات الرامية إلى تعزيز منظومة النزاهة والشفافية، شملت تطوير الأطر المؤسسية والرقابية، وتعزيز استخدام التقنيات في أعمال الرقابة، وتوسيع الربط الإلكتروني مع الجهات المشمولة بالرقابة، إلى جانب تطوير التشريعات والأنظمة المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتعزيز الشفافية.

ولتحسين هذا المسار في المرحلة المقبلة، تبرز أهمية مواصلة تعزيز الشفافية والإفصاح، وتطوير منظومة الأداء الرقابي، وتعزيز الأطر المؤسسية للنزاهة والمساءلة، بما يدعم الثقة في المؤسسات ويرسخ كفاءة منظومة الحوكمة.



مؤشرات الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040



المصدر: البنك الدولي.

يهدف مؤشر التعبير والمساءلة إلى تقييم مدى مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، ومدى تمتعهم بحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام، إلى جانب فاعلية آليات المشاركة والمساءلة المجتمعية. ويُعد المؤشر أحد الأبعاد الستة لمؤشرات الحوكمة العالمية، ويستند إلى استطلاعات الرأي وتقييمات الخبراء من مصادر دولية متعددة.

وقد سجلت سلطنة عُمان المرتبة 161 عالميًا في عام 2025، مقارنةً بالمرتبة 165 عالميًا في القراءة المرجعية لعام 2020، مما يعكس تحسنًا طفيفًا في ترتيب سلطنة عُمان خلال الفترة.

كما تتأثر نتائج المؤشر بطبيعة التقييمات والمصادر الدولية المستخدمة في احتسابه، إلى جانب التحديثات المنهجية التي يجريها البنك الدولي على مؤشرات الحوكمة العالمية. وقد شهد إصدار عام 2024 توسعًا في عدد المصادر المستخدمة لقياس أداء سلطنة عُمان، مما أتاح قاعدة أوسع من التقييمات المتعلقة بالمشاركة والتعبير والمساءلة.

وخلال السنوات الأخيرة، شهدت سلطنة عُمان تطورات مؤسسية عدة مرتبطة بتعزيز المشاركة المجتمعية والتواصل بين المؤسسات والمجتمع، شملت تطوير أدوار مجلس عُمان، وتحديث الأطر المنظمة للعمل الإعلامي، والتوسع في القنوات والمنصات الرقمية للتواصل والتفاعل المجتمعي.

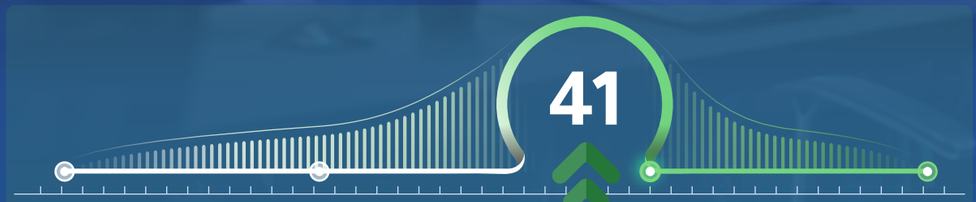
ويتطلب تحسين موقع سلطنة عُمان في المؤشر مواصلة تطوير قنوات المشاركة المجتمعية، وتعزيز إتاحة المعلومات والتواصل المؤسسي، وتوسيع مشاركة المجتمع في مناقشة السياسات العامة، بما يدعم التقدم نحو مستهدف عام 2030 المتمثل في الدخول ضمن أفضل 50 دولة عالميًا، ومستهدف عام 2040 المتمثل في الدخول ضمن أفضل 30 دولة عالميًا.



مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040



المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA).

يقيس مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية مستوى جاهزية الحكومات لتقديم الخدمات العامة رقميًا، ومدى توظيف التقنيات الحديثة في تطوير الأداء الحكومي وتحسين الوصول إلى الخدمات. ويشمل المؤشر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعددها 193 دولة، ويُحسب بوصفه متوسطًا حسابيًا متساوي الأوزان لثلاثة مؤشرات فرعية، هي: مؤشر الخدمات عبر الإنترنت، ومؤشر البنية الأساسية للاتصالات، ومؤشر رأس المال البشري.

وسجلت سلطنة عُمان تقدمًا مقارنةً بالقراءة المرجعية؛ إذ انتقلت من المرتبة 50 عالميًا في عام 2020 إلى المرتبة 41 عالميًا في عام 2024، بتقدم بلغ تسع مراتب. كما ارتفعت قيمة المؤشر من 0.7749 إلى 0.8576، بزيادة بلغت 0.0827 نقطة، لتندرج سلطنة عُمان ضمن فئة الدول ذات المستوى المرتفع جدًا في تطوير الحكومة الإلكترونية.

وتُظهر النتائج أن التحسن شمل اثنين من المؤشرات الفرعية الثلاثة؛ إذ ارتفعت قيمة مؤشر البنية الأساسية للاتصالات من 0.8012 في عام 2022 إلى 0.9674 في عام 2024، محققةً أكبر تحسن بين مكونات المؤشر. كما ارتفعت قيمة مؤشر الخدمات عبر الإنترنت من 0.7423 إلى 0.8077 خلال الفترة نفسها، بما يعكس توسع نطاق الخدمات الحكومية الرقمية وتحسن مستوى إتاحتها وجودتها.

وفي المقابل، شهد مؤشر رأس المال البشري تغيرًا محدودًا؛ إذ انخفضت قيمته من 0.8067 في عام 2022 إلى 0.7977 في عام 2024.

ويقيس هذا المكون القدرات التعليمية والمعرفية للسكان الداعمة للاستفادة من الخدمات الرقمية، ويشمل مؤشرات مرتبطة بالتعليم والالتحاق بالدراسة، ومتوسط سنوات الدراسة، وسنوات الدراسة المتوقعة.

وتُظهر النتائج أن مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية حقق تقدمًا ملموسًا مقارنةً بالقراءة المرجعية لعام 2020، مدعومًا بشكل رئيس بتحسن البنية الأساسية للاتصالات والخدمات الحكومية الرقمية، مع استمرار أهمية تطوير رأس المال البشري بما يعزز استدامة هذا التقدم.

ويعكس هذا التحسن الجهود المبذولة من جانب سلطنة عُمان في تطوير البنية الرقمية الحكومية، والتوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية، وتعزيز تكامل المنصات الحكومية، بما أسهم في رفع كفاءة الخدمات وتحسين تجربة المستفيدين.

وتتطلب مواصلة التقدم في المؤشر الاستمرار في تطوير الخدمات الحكومية الرقمية، وتعزيز تكامل البيانات بين الجهات الحكومية، وتوسيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة، ورفع جاهزية البنية الأساسية الرقمية، إلى جانب تعزيز أمن المعلومات وحماية البيانات، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.



مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
96	78	ضمن أفضل 30 دولـــــة	ضمن أفضل 10 دول

المصدر: البنك الدولي.

يقيس مؤشر الكفاءة الحكومية تصورات الأطراف المعنية بشأن جودة الخدمات العامة، وكفاءة الجهاز الإداري، واستقلاله عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات العامة وتنفيذها، ومدى الالتزام بتطبيقها. ويُعد هذا المؤشر أحد الأبعاد الستة لمؤشرات الحوكمة العالمية، ويستند إلى استطلاعات تناولت الأفراد والمنشآت، وإلى تقييمات الخبراء المستمدة من مصادر دولية متعددة.

وسجلت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا مقارنةً بالقراءة المرجعية؛ إذ انتقلت من المرتبة 96 عالميًا في عام 2020 إلى المرتبة 78 عالميًا في عام 2025، بتقدم بلغ 18 مرتبة. كما ارتفعت قيمة المؤشر من 0.1 في عام 2020 إلى 0.38 في عام 2025، بما يعكس تحسنًا في تقييم جودة الخدمات العامة وكفاءة المؤسسات الحكومية.

وتزامنت قراءة عام 2025 مع ارتفاع عدد المصادر المستخدمة في احتساب نتائج سلطنة عُمان من ثمانية مصادر إلى تسعة. وشملت المصادر المضافة بيانات البنك الدولي، بما وسّع نطاق التقييمات المتعلقة بجودة الخدمات العامة، وكفاءة السياسات والمؤسسات الحكومية، وتجارب الأفراد مع الأداء الحكومي.

وتكتسب قراءة اتجاه المؤشر أهمية خاصة في ضوء التحديثات التي طرأت على منهجية مؤشرات الحوكمة العالمية، والتي شملت مراجعة مصادر البيانات، وإعادة توزيع بعض المتغيرات بين أبعاد الحوكمة، وتطوير نموذج التجميع الإحصائي، وإعادة احتساب السلاسل التاريخية وفق المنهجية المحدثة. ومن ثم، قد تختلف بعض القيم والمراتب المنشورة عن نظيراتها في الإصدارات السابقة، مما يجعل الاتجاه العام للمؤشر عبر عدة سنوات أكثر دلالة من التغير في قراءة واحدة.

ويعكس هذا التحسن عددًا من الإصلاحات المؤسسية التي شهدتها سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة، وأبرزها إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وإنشاء وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040، وتطوير منظومات قياس الأداء المؤسسي، وتفعيل دور الأكاديمية السلطانية للإدارة، إلى جانب التوسع في برامج التحول الرقمي ورفع كفاءة الخدمات الحكومية.

وتتطلب مواصلة التقدم في المؤشر الاستمرار في تطوير كفاءة المؤسسات الحكومية، وتعزيز جودة الخدمات العامة، وتوسيع استخدام البيانات في صنع القرار، وربط الأداء المؤسسي بمؤشرات قياس واضحة، إلى جانب مواصلة تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، بما يعزز فاعلية الإدارة الحكومية ويرفع كفاءة تنفيذ السياسات العامة.



مؤشرات الحوكمة العالمية - سيادة القانون

التصنيف

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040



المصدر: البنك الدولي.

يقيس مؤشر سيادة القانون تصورات الأطراف المعنية بشأن مدى الثقة في سيادة القانون والالتزام به، ولا سيما فيما يتعلق بإنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وكفاءة الشرطة والمحاكم، واحتمالات وقوع الجريمة والعنف. ويُعد هذا المؤشر أحد الأبعاد الستة لمؤشرات الحوكمة العالمية، ويستند في احتسابه إلى استطلاعات الأفراد والمنشآت، وإلى تقييمات الخبراء المستمدة من مصادر دولية متعددة.

وسجلت سلطنة عُمان تقدمًا؛ إذ انتقلت من المرتبة 91 عالميًا في عام 2020 إلى المرتبة 79 عالميًا في عام 2025، بتقدم بلغ 12 مرتبة. كما ارتفعت قيمة المؤشر من 0.26 في عام 2020 إلى 0.50 في عام 2025، بما يعكس تحسنًا في التقييم المقارن لسيادة القانون.

وتزامنت قراءة عام 2025 مع زيادة عدد المصادر المستخدمة في احتساب نتائج سلطنة عُمان من عشرة مصادر إلى أحد عشر، وشملت البيانات المضافة بيانات البنك الدولي، مما وسّع نطاق التقييمات المتعلقة بإنفاذ القوانين، والثقة بالمؤسسات، والأمن، وكفاءة النظام القانوني.

وتكتسب قراءة المؤشر أهمية في ضوء التحديثات التي طرأت على منهجية مؤشرات الحوكمة العالمية، والتي شملت مراجعة مصادر البيانات، وتطوير أسلوب التجميع الإحصائي، وإعادة احتساب السلاسل التاريخية وفق المنهجية المحدثة. ومن ثم، قد تختلف بعض القيم والمراتب التاريخية في الإصدارات الحديثة عن القراءات المنشورة سابقًا، مما يجعل الاتجاه العام للمؤشر عبر عدة سنوات أكثر دلالةً من التغير في سنة واحدة.

وتُظهر النتائج أن سلطنة عُمان حققت تحسنًا تدريجيًا في مؤشر سيادة القانون مقارنةً بالقراءة المرجعية لعام 2020. وقد ارتبط هذا المسار بتطور البيئة القانونية والمؤسسية، وتعزيز كفاءة المنظومة العدلية، وارتفاع مستوى الثقة في إنفاذ القوانين.

ويعكس هذا التحسن عددًا من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي شهدتها سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة، أبرزها تحديث النظام الأساسي للدولة، وتطوير المنظومة القضائية، وإطلاق الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء (2024-2040)، وإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، وتطوير الإجراءات القضائية مما يسهم في رفع كفاءة التقاضي وتعزيز بيئة الأعمال.

وتتطلب مواصلة التقدم في المؤشر الاستمرار في تطوير كفاءة المنظومة العدلية، وتعزيز التخصص القضائي، وتوسيع استخدام الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، ورفع كفاءة الخدمات القضائية الرقمية، وتعزيز الشفافية في الأداء القضائي، بما يدعم اليقين القانوني ويعزز تنافسية بيئة الأعمال في سلطنة عُمان.

تحوّلات تشكّل المستقبل



التحوّلات والمتغيّرات المستقبلية وجاهزية سلطنة عُمان لها

عالم 2040 كما يبدو من عام 2026

شهدت البيئة العالمية بين عامي 2021 و2026 تحوّلات طالت القواعد التي تحكم حركة الاقتصاد والتقنية والاستثمار، مع تسارع اتجاهات كانت قائمة من قبل – كالتحوّل الرقمي وتوسّع الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد – وظهور اتجاهات جديدة أعادت ترتيب أولويات الدول. فقد بدأ تنفيذ رؤية عُمان 2040 في بيئة دولية منفتحة نسبيًا، تؤدي فيها الكفاءة دورًا رئيسيًا في توجيه تدفقات رؤوس الأموال والتقنيات والسلع. أما اليوم، فتتزايد أهمية الأمن الاقتصادي وموثوقية الشركاء والقدرة على تأمين المدخلات الاستراتيجية والتحكم فيها، بالتزامن مع تركز الاستثمارات المنتجة في قطاعات ومواقع محددة. وفي هذا السياق، أصبحت الطاقة والمعادن الحرجة والقدرات الحوسبية والبيانات عوامل مؤثرة في النفوذ الاقتصادي للدول، وفي قدرتها على التفاوض وتأمين مقومات النمو.

وضمن الإطار الأوسع، تكثّفت خلال العامين الأخيرين (2024-2026) ثلاثة تحوّلات تُغيّر بصورة مباشرة تقديرات البيئة العالمية حتى عام 2040.

أولها انتقال الذكاء الاصطناعي من مسألة تقنية إلى متغير مؤثر في تخطيط الطاقة والبنية الأساسية والموارد؛ فقد برز خلال هذه الفترة تحوّل جوهري مفاده أن أهم قيد على توسّع الذكاء الاصطناعي لم يعد القدرة الحاسوبية وحدها، بل توافر الطاقة والبنية الأساسية اللازمة لتشغيلها، حيث نما طلب مراكز البيانات على الكهرباء بنسبة 17% في عام 2025، وارتفع استهلاك مراكز البيانات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي بنحو 50% خلال العام نفسه، مقارنة بنمو قدره 3% في الطلب العالمي على الكهرباء، وفق تقرير الوكالة الدولية للطاقة الصادر في أبريل 2026 حول العلاقة بين الطاقة والذكاء الاصطناعي.

ويعني ذلك أن القدرة على التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي ستصبح مرتبطة بصورة متزايدة بتوافر الكهرباء والشبكات والمياه والقدرة على تمويل هذه البنية، بما يعيد توزيع الميزة التقنية بين الدول.

أما التحوّل الثاني فيتمثل في انتقال المعادن الحرجة من مورد صناعي إلى أداة مباشرة في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية؛ حيث وسّعت الصين بين عامي 2023 و2025 ضوابط تصدير العناصر الأرضية النادرة والغاليوم والجرمانيوم، ووصلت في أكتوبر 2025 إلى ضوابط ذات نطاق يمتد إلى التعاملات خارج حدودها. ويرفع ذلك أهمية القدرة على تأمين المدخلات الاستراتيجية وتنويع مصادرها، ويجعل الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان على المحيط الهندي القريب من أسواق آسيا وأفريقيا داخل سلاسل القيمة المرتبطة بالمعادن والتقنيات المتقدمة عنصرًا متزايد التأثير في القدرة الصناعية والتنافسية.

يتمثل التحوّل الثالث في تغيّر نوعية تدفقات الاستثمار العالمي وتزايد تركّزها؛ إذ انخفض تمويل المشروعات الدولية في عام 2025 للسنة الرابعة على التوالي إلى مستويات تقارب ما كان مسجلًا في عام 2019، بينما تركز نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر في الاقتصادات المتقدمة والقطاعات كثيفة رأس المال، وفق مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية. ويكشف هذا المسار عن انتقال المنافسة الاستثمارية من تحسين الجاذبية العامة إلى بناء منظومات متكاملة تستطيع استقطاب عدد أقل من التدفقات الأكبر حجمًا والأعلى اشتراطًا.

تُغيّر تقديرات هذه التحوّلات حتى عام 2040 قيمة بعض المقومات التي تمتلكها سلطنة عُمان، وفي مقدمتها الموقع الجغرافي، وموارد الطاقة، والقدرة على بناء مسارات موثوقة للتجارة والإنتاج.

وفي المقابل، ترتفع تكلفة التأخر أو نقص الجاهزية في بيئة تتجه فيها الاستثمارات بسرعة نحو المواقع التي تجمع البنية الأساسية والتشريعات والطاقة والمهارات والتمويل في منظومة واحدة.

وتصبح القدرة على تحويل الميزة النسبية إلى جاهزية تنفيذية مكتملة عاملًا أكثر تأثيرًا في استقطاب الاستثمار والتموضع داخل سلاسل القيمة الجديدة.

ينطلق هذا الفصل من هذه النقطة؛ فيرصد التحوّلات الدقيقة والمتقاطعة التي يمكن أن تعيد تشكيل فرص سلطنة عُمان ومخاطرها حتى عام 2040، ويقيّم مستوى الجاهزية تجاهها استنادًا إلى حجم الاستجابة وسرعتها ونضجها وقدرتها على مواكبة حجم التحوّل المتوقع، مع تحديد المجالات التي بنت فيها عُمان قدرة فعلية، وتلك التي تتطلب المرحلة المقبلة تسريع الاستجابة أو توسيع نطاقها.

التحوّلات والمتغيّرات المستقبلية وأثرها التقاطعي على سلطنة عُمان

تقاطع الذكاء الاصطناعي مع الطاقة: انتقال ميزة الحوسبة إلى وفرة الكهرباء

يتحوّل القيد الرئيسي أمام توسع الذكاء الاصطناعي تدريجيًا من توافر الرقائق إلى القدرة على توفير الكهرباء والشبكات والبنية الأساسية المرتبطة بها. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يرتفع استهلاك مراكز البيانات عالميًا إلى نحو 945 تيراواط/ساعة بحلول 2030، فيما تجاوزت النفقات الرأسمالية لخمس من أكبر الشركات العاملة في الحوسبة السحابية ومراكز البيانات - خدمات أمازون ويب، وجوجل، وميتا، ومايكروسوفت، وإكوينيكس - 400 مليار دولار أمريكي في عام 2025، مع توقع زيادة إضافية تقارب 75% في عام 2026.

وتكشف هذه التطورات عن انتقال عامل الندرة من القدرة الحاسوبية وحدها إلى الطاقة النظيفة القريبة والقابلة للتوسع بسرعة، بما يعيد توزيع الميزة التنافسية للحوسبة بين الدول وفق قدرتها على الجمع بين الطاقة والأرض والاتصال الرقمي والبنية الأساسية.

يفتح هذا التحوّل مسارًا مختلفًا لتصدير القيمة؛ إذ تستطيع الدول التي تمتلك طاقة متجددة وفيرة وتكلفة تنافسية وربطًا رقميًا دوليًا أن تستضيف جزءًا من الطلب العالمي على الحوسبة، وتحوّل الكهرباء المحلية إلى خدمات رقمية مرتفعة القيمة بدلًا من تصدير الطاقة في صورتها التقليدية. وتجمع سلطنة عُمان عددًا من المقومات التي تعزز هذا الاحتمال، من بينها الإشعاع الشمسي المرتفع، وموارد الرياح، وتوافر الأراضي، وشبكة واسعة من الكوابل البحرية الدولية.

تظهر الآثار المحتملة لهذا التقاطع على ثلاثة مستويات مترابطة؛ يتيح المستوى الأول استضافة مراكز بيانات وقدرات للاستدلال الحاسوبي تخدم أسواق الخليج وشرق أفريقيا وجنوب آسيا. ويرفع المستوى الثاني كفاءة مشروعات الطاقة المتجددة عبر ربطها بأحمال حوسبية كبيرة ومستقرة، بما يحسن قابلية التمويل والجدوى الاقتصادية للمشروعات. أما المستوى الثالث فيوسع مفهوم الصادرات العُمانية ليشمل خدمات رقمية تعتمد في قدرتها التنافسية على توافر الطاقة والموقع والربط الدولي، بما يضيف مسارًا جديدًا لتنويع الصادرات مرتفعة القيمة.

بنت سلطنة عُمان بالفعل قاعدة مهمة في طبقة الاتصال الدولي؛ إذ تستضيف 21 نظامًا للكوابل البحرية عبر ثماني نقاط إنزال، وتُعدّ هذه الشبكة أكبر شبكة من الكوابل البحرية في الشرق الأوسط، تربط سلطنة عُمان بأكثر من 120 مدينة حول العالم، وتمتد لنحو 120 ألف كم. وأطلقت جوجل في نوفمبر 2025 نظام كابل «ديفارو» الرابط بين عُمان والمالديف وجزيرة كريسماس ضمن مبادرة «أستراليا كونيكت»، كما دشنت أوريدو محطة صلالة للبيانات ومحطة لإنزال الكوابل.

وتدعم هذه البنية قدرة عُمان على الوصول إلى الأسواق الرقمية الإقليمية والدولية، فيما أوصت منهجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتقييم جاهزية الذكاء الاصطناعي بإنشاء مركز وطني للحوسبة الفائقة بالقرب من محطات إنزال الكوابل.

تكشف الاستجابة الحالية عن نضج نسبي في البنية الدولية للاتصال، مقابل مرحلة تأسيسية في القدرة الحوسبية المحلية والطاقة المخصصة لها. وتتطلب المرحلة المقبلة تحويل هذه المكونات إلى منظومة واحدة من خلال ربط مشروعات الطاقة المتجددة بأحمال مراكز البيانات بعقود شراء طويلة الأجل، وحسم الإطار التنظيمي لمنطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة، وتقدير حجم القدرة الحوسبية المطلوب بناؤها مقارنة بالطلب الإقليمي المتوقع حتى 2030. ويحدد نجاح هذا التكامل قدرة عُمان على الانتقال من استضافة البنية الرقمية إلى إنتاج وتصدير خدمات حوسبية ذات قيمة اقتصادية مرتفعة.

تقاطع الطاقة مع المعادن الحرجة والصناعة: صعود قيمة المعالجة المحلية في سلاسل التوريد الاستراتيجية

انتقلت المعادن الحرجة من مدخل صناعي تحكمه اعتبارات السعر والتوافر إلى عنصر مباشر في الأمن الصناعي والتنافس الجيوسياسي. وسّعت الصين، التي تستحوذ على نحو 90% من معالجة العناصر الأرضية النادرة، ضوابط التصدير تدريجيًا لتشمل الغاليوم والجرمانيوم والجرافيت والأنتيمون وعددًا من العناصر الأرضية النادرة الثقيلة، وصولًا في أكتوبر 2025 إلى ضوابط تمتد آثارها إلى منتجات مصنعة خارج الصين تحتوي على نسبة محددة من المواد ذات المنشأ الصيني. وأُوقف تطبيق بعض هذه الإجراءات مؤقتًا لمدة عام في نوفمبر 2025، مع بقاء الإطار القانوني قائمًا. ويكشف هذا المسار عن تحوّل في منطق أسواق المعادن لصالح الموثوقية السياسية وتنويع مصادر التوريد، اللذين أصبحا جزءًا من قيمة المورد نفسه، حتى عندما ترتفع التكلفة.

تمتلك سلطنة عُمان احتياطيات من معادن يتصاعد الطلب عليها مع الكهرباء والتحوّل في الطاقة، من بينها معادن مصنّفة كمعادن حرجة مثل النحاس والنيكل والكوبالت، ومعادن صناعية واستراتيجية كالكروم والدولوميت.

وتتيح هذه القاعدة ثلاثة مستويات من القيمة؛ يتمثل الأول في زيادة الإنتاج المعدني، والثاني في تعزيز موقع عُمان كمصدر موثوق ضمن مساعي الدول والشركات إلى تنويع الموردين، والثالث في نقل جزء أكبر من سلسلة القيمة إلى الداخل عبر المعالجة والصهر والتصنيع المرتبط بهذه المعادن.

بدأ القطاع في الانتقال من الاستكشاف إلى الإنتاج التجاري؛ حيث صدّرت سلطنة عُمان في يناير 2025 أول شحنة من مركزات النحاس من منجم الأصيل بعد توقف استمر نحو ثلاثة عقود، ووقّعت خلال عام 2025 ست اتفاقيات امتياز جديدة رفعت عدد مناطق الامتياز إلى 28 منطقة. وبلغت صادرات مركزات النحاس نحو 95 ألف طن باستثمارات تجاوزت 105 ملايين ريال عُماني، فيما تتقدم مستويات الإنجاز في مشروع مزون للنحاس مع تمويل قدره 270 مليون دولار أمريكي. وتستهدف سلطنة عُمان رفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، ليكون أحد القطاعات القاطرة للتنويع الاقتصادي على نحو مطّرد حتى عام 2040.

تكشف هذه التطورات عن تقدم واضح في إعادة بناء قاعدة الإنتاج المعدني، بينما تظل القيمة الاقتصادية الأكبر مرتبطة بقدرة القطاع على التوسع في المراحل اللاحقة من السلسلة؛ إذ إن تصدير الخام أو المركزات يحقق عائدًا مباشرًا، في حين ترفع المعالجة والصهر والتصنيع المحلي حصة الاقتصاد من القيمة المضافة، وتوسع الروابط مع الصناعة، وتزيد قابلية الاستفادة من الطلب العالمي المتنامي على سلاسل توريد المعادن الموثوقة.

تتطلب المرحلة المقبلة ربط سياسة التعدين بصورة أوثق بسياسات الصناعة والطاقة. ويوفر استخدام الطاقة المتجددة في الاستخراج والمعالجة فرصة لتطوير منتجات معدنية منخفضة الانبعاثات يمكن أن تحقق ميزة تنافسية في الأسواق التي تتجه إلى تشديد متطلبات الكربون. كما ترفع رقمنة البيانات الجيولوجية وإتاحتها للمستثمرين عبر منصة «تعدين» من جودة المعلومات وتخفض عدم اليقين في مراحل الاستكشاف والتقييم.

وتحدّد سرعة بناء قدرات المعالجة المحلية مدى قدرة سلطنة عُمان على الانتقال من زيادة إنتاج المعادن إلى احتلال موقع أعلى قيمة داخل سلاسل التوريد الاستراتيجية العالمية.

تقاطع الجغرافيا السياسية مع الطاقة: الهيدروجين الأخضر بين توسع العرض واختبار الطلب

يدخل اقتصاد الهيدروجين الأخضر مرحلة تعيد فيها الأسواق تقييم سرعة نمو الطلب وجدوى المشروعات على أسس أكثر تحفظًا؛ حيث تباطأت التزامات الشراء في أوروبا وآسيا، وتأخرت مشروعات دولية، في وقت تُواصل فيه عدة دول بناء قدرات إنتاجية كبيرة. ويغير ذلك معادلة التنافس في القطاع؛ إذ تنتقل نقطة الحسم تدريجيًا من توافر الأرض والطاقة والموقع إلى وجود طلب طويل الأجل واتفاقيات شراء قادرة على دعم قرارات الاستثمار والتمويل.

تكتسب هذه النقلة أهمية خاصة لسلطنة عُمان التي بنت مبكرًا إطارًا مؤسسيًا لتطوير القطاع من خلال الأطر التنظيمية والتسويقية وتنظيم تخصيص الأراضي والمشروعات. ويمنح التقدم في جانب العرض عُمان موقعًا متقدمًا في جذب المستثمرين وبناء قدرات إنتاجية واسعة، كما يتيح تطوير بنية مشتركة للموانئ والمياه والنقل والطاقة يمكن استخدامها عبر أكثر من مشروع. وفي المقابل، ترتبط الجدوى طويلة الأجل بقدرة السوق على استيعاب الإنتاج المخطط له وبسرعة تشكّل الاستخدامات المحلية والدولية للهيدروجين ومشتقاته.

أرست سلطنة عُمان عبر جولتين ثمانية مشروعات كبرى في الدقم وظفار بالتزامات استثمارية تتجاوز 49 مليار دولار أمريكي، وطاقة إنتاجية مستهدفة تفوق مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، مدعومة بأكثر من 30 غيغاواط من الطاقة المتجددة.

وأطلقت في أبريل 2025 الجولة الثالثة في الدقم، إلى جانب منصة

«غد» لرصد جاهزية المشروعات.

ويعكس ذلك تقدمًا واضحًا في بناء الإطار التنظيمي والاستثماري وتطوير جانب العرض مقارنة بالمراحل المبكرة لنشوء السوق العالمية.

تتطلب المرحلة المقبلة تحويل القدرة الإنتاجية المخططة إلى منظومة طلب أكثر وضوحًا واستقرارًا؛ ويشمل ذلك توسيع الاستخدام المحلي للهيدروجين في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الصلب الأخضر والوقود والنقل الثقيل، بما يرفع القيمة المحتجزة داخل الاقتصاد ويخفض الاعتماد الكامل على نمو الطلب الخارجي.

كما تبرز أهمية تطوير آلية المزاد الثنائي لربط المنتجين المحليين بالمستهلكين الصناعيين، ومزامنة توقيت الاستثمارات الكبرى مع تطور الطلب الفعلي واتفاقيات الشراء الملزمة. ويحدد نجاح هذه المرحلة قدرة عُمان على الانتقال من بناء قاعدة إنتاج تنافسية إلى بناء سوق متكاملة ومستدامة للهيدروجين ومشتقاته.

تقاطع المناخ مع التأمين والاستثمار: انتقال المخاطر المناخية إلى تكلفة رأس المال

تنتقل المخاطر المناخية تدريجيًا من الخسائر المباشرة الناتجة عن الكوارث إلى قنوات مالية تؤثر في التأمين وقيم الأصول وجدوى الاستثمار قبل وقوع الضرر الفعلي؛ حيث تجاوزت الخسائر المؤمّنة عالميًا من الكوارث الطبيعية - وهي جزء من إجمالي الخسائر الاقتصادية الأكبر - 137 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وبلغت نحو 145 مليار دولار في عام 2025، وفق تقرير «سيغما» الصادر عن شركة سويس ري. وتركّز نحو 80% من الخسائر المؤمّنة عالميًا في أمريكا الشمالية خلال عام 2024، فيما تحمّلت خمس ولايات أمريكية نحو نصف خسائر الكوارث الطبيعية في الولايات المتحدة. وتكشف هذه التطورات عن بداية تشكّل مناطق وأصول ترتفع فيها تكلفة التأمين إلى مستويات تؤثر مباشرة في قرارات الاستثمار والتمويل.

يغير هذا المسار طريقة انتقال أثر المناخ إلى الاقتصاد؛ حيث يؤدي ارتفاع تكرار الخسائر وحجمها إلى زيادة أقساط التأمين وإعادة التأمين، ثم إلى تشدد شروط التغطية أو انخفاضها في المواقع الأعلى تعرضًا.

وينتقل الأثر بعد ذلك إلى تقييم الأصول وتكلفة التمويل وجدوى المشروعات، بما قد يبطئ التطوير العمراني أو الصناعي في بعض المناطق حتى قبل تحقق خسارة مناخية كبيرة. ويشكّل الوصول إلى مستويات يصعب عندها تأمين بعض الأصول أو يصبح التأمين عليها مرتفع التكلفة حدًا ماليًا جديدًا للمخاطر المناخية يتجاوز القياس التقليدي للخطر المادي نفسه.

تكتسب هذه الظاهرة أهمية لسلطنة عُمان بسبب تركز جزء معتبر من الأصول الاقتصادية والبنية الأساسية والمشروعات السياحية والصناعية في المناطق الساحلية، إلى جانب تعرّض أجزاء من البلاد للحالات المدارية والأحداث المناخية الشديدة. ويظهر الأثر الأول في ارتفاع تكلفة تأمين الأصول الساحلية، ثم يمتد إلى تكلفة رأس المال وجدوى المشروعات العقارية والصناعية والسياحية. ومع اتساع حجم الأصول المعرّضة، يمكن أن تنتقل بعض المخاطر في المدى الأبعد إلى المالية العامة من خلال أعباء إعادة الإعمار أو التدخل الحكومي عند تعذر تغطية الخسائر تجاريًا.

طورت سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة عددًا من الأطر المؤسسية المرتبطة بالاستدامة والتحوّل المناخي، من بينها مركز عُمان للحياد الصفري، إلى جانب العمل على أطر للسوق الكربونية وتطوير الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر هيئة سوق المال.

وتعكس هذه الخطوات تقدمًا في إدارة مسار خفض الانبعاثات والتحوّل الطاقوي، بينما تظل أدوات التكيف المالي مع المخاطر المناخية وتسعيرها داخل الأصول والمشروعات بحاجة إلى تسريع أكبر.

تتطلب المرحلة المقبلة إدخال المخاطر المناخية بصورة مباشرة في تقييم الأصول والقرارات الاستثمارية والمالية. ويشمل ذلك بناء قدرة وطنية على قياس تعرّض المشروعات الكبرى للمخاطر المناخية وتسعيرها، ودمج معايير المرونة في تصميم المشروعات الساحلية وتراخيصها، وتطوير تقديرات دورية للالتزامات المالية المحتملة على الموازنة العامة المرتبطة بالأصول عالية التعرّض.

ويحوّل هذا المسار التكيف المناخي من ملف بيئي إلى أداة لإدارة الاستثمار وحماية قيمة الأصول واستدامة المالية العامة.

تقاطع الديموغرافيا مع الصحة والمالية العامة: تقلّص نافذة العائد الديموغرافي

تمر سلطنة عُمان بمرحلة ديموغرافية تمنحها فرصة لرفع النمو والإنتاجية، إلا أن هذه النافذة ترتبط بقدرة الاقتصاد على تحويل الكتلة الشابة إلى مشاركة منتجة في سوق العمل، إذ يقارب من هم دون الخامسة والعشرين نصف السكان. وتكشف المؤشرات أن العائد الديموغرافي يمثل فرصة زمنية مشروطة بجودة التعليم، وكفاءة الانتقال إلى العمل، وقدرة القطاع الخاص على توليد وظائف منتجة؛ وتسريع هذه الحلقة يعظّم قيمة العائد الاقتصادي المتوقع من التركيبة السكانية ويقلل الأعباء الاجتماعية والمالية لاحقًا.

تزداد أهمية هذا التحوّل مع الحاجة إلى المحافظة على الاستدامة المالية ورفع إنتاجية الاقتصاد؛ حيث يظهر الأثر المباشر في الحاجة إلى استيعاب أعداد كبيرة نسبيًا من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ثم يمتد إلى العلاقة بين سياسات التعمين وإنتاجية القطاع الخاص وتكلفة التشغيل. وعلى المدى الأبعد، يرتبط نجاح هذه المرحلة بقدرة الاقتصاد على مواءمة توقعات الشباب مع فرص اقتصادية حقيقية ومسارات مهنية مستقرة، بما يجعل التشغيل والإنتاجية عنصرين متكاملين في إدارة التحوّل الديموغرافي.

تعكس الخطة الخمسية الحادية عشرة للفترة 2026-2030 انتقالًا إلى معالجة أكثر اتساعًا لهذا التحدي؛ إذ تستهدف توفير نحو 300 ألف فرصة للعُمانيين، بمتوسط سنوي يبلغ نحو 50 ألف فرصة في القطاع الخاص و10 آلاف في القطاع الحكومي. واتخذت سلطنة عُمان خطوات تنظيمية داعمة لهذا الاتجاه؛ إذ ربط القرار الوزاري رقم 602/2025 تكلفة تشغيل القوى العاملة الوافدة بمستوى التعمين عبر هيكل رسوم متدرج يشجّع تشغيل العُمانيين، بينما جاء إسقاط نحو 100 مليون ريال عُماني من غرامات سوق العمل في فبراير 2026 لإعادة ضبط منظومة الامتثال وتحفيز المنشآت على الالتزام.

تكشف هذه الأدوات عن انتقال تدريجي من الاعتماد على النسب الكمية إلى استخدام الحوافز الاقتصادية في إدارة التعمين، بينما تبقى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات القطاعات ورفع إنتاجية الوظائف الحلقة الأكثر أهمية في المرحلة المقبلة. ويتطلب تعظيم العائد الديموغرافي ربط برامج المهارات بصورة مباشرة بالطلب المتوقع في قطاعات الطاقة والتعدين والاقتصاد الرقمي والخدمات اللوجستية والصناعات الجديدة، وتطوير مؤشرات تقيس أثر التعمين على الإنتاجية والأجور والاستدامة المهنية.

وتحدد السنوات حتى 2030 جزءًا مهمًا من قدرة عُمان على تحويل بنيتها السكانية الحالية إلى أصل اقتصادي طويل الأجل؛ إذ يرفع نجاح الانتقال من التعليم إلى العمل مستوى الإنتاجية والدخل والقاعدة الضريبية مستقبلًا، ويخفض في المقابل الضغوط التي قد تنتج عن انتقال السكان تدريجيًا إلى هياكل عمرية أعلى خلال العقود اللاحقة.

تقاطع الذكاء الاصطناعي مع التعليم وسوق العمل: انخفاض قيمة مهارات الدخول التقليدية إلى العمل

يتركز أحد أكثر آثار الذكاء الاصطناعي حساسية على المهام المعرفية التي شكلت تاريخيًا بوابة دخول الخريجين إلى سوق العمل. فالتطبيقات التوليدية تتوسع في تنفيذ مهام الكتابة والتحليل والبحث والبرمجة الأولية وإعداد المحتوى ومعالجة المعلومات، وهي مهام ارتبطت سابقًا بالوظائف المهنية في مستوياتها الأولى. ويعيد ذلك تشكيل التحدي من استبدال الوظائف الروتينية إلى تغير القيمة الاقتصادية للمهارات التي يستخدمها الخريج في بداية مساره المهني.

ينشئ هذا التحوّل فجوة جديدة بين التعليم العالي وسوق العمل؛ فالمهارات التي تمنح الخريج أهلية الحصول على الوظيفة الأولى قد تصبح في بعض المهن أسرع تعرضًا للأتمتة من المهارات الأعلى خبرة. ويرفع ذلك قيمة القدرات المكملة للذكاء الاصطناعي، مثل الحكم المهني، وحل المشكلات المركبة، والتفاعل الإنساني، وتصميم الحلول، والتحقق من المخرجات، وإدارة الأدوات الذكية. كما يضغط على النموذج التقليدي الذي ينتقل فيه الخريج من تنفيذ المهام الأولية إلى اكتساب الخبرة تدريجيًا، بما يستدعي إعادة تصميم مرحلة الدخول إلى سوق العمل نفسها.

تكتسب هذه المسألة أهمية إضافية في سلطنة عُمان، ويظهر الأثر المباشر في تقلص بعض وظائف البداية أو تغير محتواها، ثم ينتقل إلى تفاوت أكبر في العائد بين المهارات التي يستطيع الذكاء الاصطناعي تنفيذها والمهارات التي ترفع قدرته أو تكمله. وعلى المدى الأطول، يمكن أن تتسع الفجوة بين المؤهل الأكاديمي والقيمة الفعلية للمهارة في سوق العمل إذا تحركت المناهج ومسارات التوظيف بوتيرة أبطأ من تغير طبيعة المهام.

بنت سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة قاعدة مؤسسية للتعامل مع هذا التحوّل من خلال البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة، الذي أطلق في سبتمبر 2024 ضمن البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، إلى جانب تطوير النموذج الوطني للذكاء الاصطناعي التوليدي «مُعين»، وتنفيذ برنامج «مكين» لبناء المهارات، والذي درّب أكثر من 11 ألف شخص. وارتفعت نسبة التعمين في قطاع تقنية المعلومات إلى 45.5% في عام 2025، بما يعكس توسع قاعدة الكفاءات الوطنية في أحد القطاعات الأكثر اتصالًا بالتحوّل التقني.

تكشف هذه الاستجابة عن تقدم في بناء السياسات والقدرات التدريبية، فيما تتطلب المرحلة القادمة إعادة تصميم العلاقة بين التعليم والوظيفة. ويتطلب ذلك إدماج استخدام الذكاء الاصطناعي بوصفه كفاءة أساسية عبر مراحل التعليم العام والعالي، وإعادة تصميم الوظائف المخصصة للخريجين بحيث تركز على المهام المكملة للأتمتة، وربط التدريب العملي بالمهن التي يتغير محتواها بالفعل، وتطوير رصد دوري لأثر الأتمتة على وظائف المستوى الأول.

وتتمثل الدلالة الأبرز في أن تحدي سوق العمل حتى 2030 سيقاس بدرجة متزايدة بقدرة الاقتصاد على إنتاج وظائف يتغير محتواها بالتوازي مع التقنية، وليس بعدد الوظائف وحده. ويجعل ذلك سرعة تحديث المناهج، وتصميم الوظائف، وتنمية المهارات المكملة للذكاء الاصطناعي عناصر مباشرة في قدرة عُمان على الاستفادة من كتلتها الشابة ورفع إنتاجيتها.

تقاطع التجزؤ الاقتصادي وتدفقات الاستثمار مع مواقع الإنتاج: تزايد تركّز رأس المال وارتفاع عتبة الجذب

يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قدر أكبر من التركّز الجغرافي والقطاعي، بما يرفع المنافسة على التدفقات المنتجة ويغير معايير اختيار مواقع الاستثمار. فقد ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا بنسبة 14% في عام 2025 إلى نحو 1.6 تريليون دولار أمريكي، إلا أن الجزء الأكبر من الزيادة تركّز في الاقتصادات المتقدمة التي ارتفعت تدفقاتها بنسبة 43% إلى 728 مليار دولار، مقابل تراجع التدفقات إلى الاقتصادات النامية بنسبة 2% إلى نحو 877 مليار دولار. كما انخفض تمويل المشروعات الدولية للسنة الرابعة على التوالي، فرغم تصاعد الأهمية الاستراتيجية للمعادن الحرجة، تراجع الاستثمار العالمي فيها بنسبة 63% إلى نحو 10 مليارات دولار أمريكي، ما يكشف فجوة بين الطلب المستقبلي والقدرة الإنتاجية الجاهزة، ويمنح الدول التي تملك احتياطيات قابلة للتطوير - ومنها عُمان - فرصة للتموضع مبكرًا.

يكشف هذا المسار عن تغير في منطق توزيع رأس المال العالمي؛ إذ أصبحت الموثوقية الجيوسياسية والأمن الاقتصادي واستقرار سلاسل الإمداد عناصر أكثر حضورًا إلى جانب الكفاءة والتكلفة والعائد.

ويعني ذلك أن الاستثمار المنتج يميل بدرجة أكبر إلى الاقتصادات والمواقع التي توفر منظومة مكتملة من الاستقرار التنظيمي والطاقة والبنية الأساسية والتمويل والوصول إلى الأسواق، حتى عندما ترتفع بعض تكاليف التشغيل مقارنة بمواقع بديلة.

تكتسب هذه البيئة أهمية مباشرة لسلطنة عُمان لأنها ترفع في الوقت نفسه صعوبة المنافسة وفرص التمايز؛ حيث يؤدي تركز التدفقات إلى تضييق قاعدة المشروعات القابلة للاستقطاب ورفع عتبة الجاهزية المطلوبة للفوز بها. وفي المقابل، يمكن للاستقرار السياسي وتوازن العلاقات الاقتصادية الدولية والقدرة على توفير مسارات موثوقة للتجارة والإنتاج أن ترفع قيمة سلطنة عُمان كموقع للاستثمار في القطاعات التي تبحث عن تنويع جغرافي لمخاطرها. كما يرفع تقلب التدفقات الخارجية أهمية رأس المال المحلي بوصفه أداة لتحريك المشروعات واستقطاب

مستثمرين إضافيين بدل انتظار التمويل الخارجي منفردًا.

بنت سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة أداة مهمة لتحقيق هذا الغرض من خلال صندوق عُمان المستقبل برأس مال يبلغ ملياري ريال عُماني للفترة 2024-2028، موجّه إلى الاستثمار في مشروعات داخل عُمان. ويشكّل الصندوق أداةً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر المشاركة المؤسِّسة في المشروعات؛ إذ يخفض دخوله المبكر المخاطر أمام المستثمرين الأجانب ويشجّعهم على ضخّ رأس مال إضافي، وهو ما تجسّد في حشد نحو 1.2 مليار دولار أمريكي من رأس المال الخاص والأجنبي حول التزامات الصندوق حتى نهاية 2025. وعمل البرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية «نزدهر» بالتوازي على تطوير الفرص الاستثمارية وتسويقها من خلال منظومة «استثمر في عُمان».

تكشف هذه الاستجابة عن تقدم في استخدام رأس المال المحلي لتحفيز الاستثمار المشترك وتقليل الاعتماد على التدفقات الأجنبية المستقلة. وتتمثل المرحلة التالية في توجيه هذه القدرة نحو استثمارات أعلى أثرًا في الإنتاجية ونقل التقنية وتعميق سلاسل القيمة، مع تطوير عرض استثماري أكثر تحديدًا يترجم استقرار عُمان وعلاقاتها المتوازنة إلى قيمة اقتصادية قابلة للقياس للمستثمر.

وتتطلب المنافسة خلال المرحلة المقبلة استكمال الإصلاحات التنظيمية المرتبطة بمؤشر جاهزية الأعمال، وتقليص الزمن والتكلفة بين إعلان الفرصة ووصول المشروع إلى التنفيذ، ورفع جودة الفرص الاستثمارية الجاهزة للتمويل. كما يستدعي تغير طبيعة التدفقات تطوير قياس الجذب الاستثماري من التركيز على حجم رأس المال الداخل وحده إلى جودة الاستثمار وأثره في نقل التقنية والإنتاجية والصادرات والقيمة المحلية المضافة. ويحدد ذلك قدرة عُمان على اقتناص حصة من تدفقات عالمية أكثر تركّزًا وانتقائية حتى عام 2040.

تقاطع التجارة الرقمية مع البيانات والضرائب: توسّع القاعدة المالية أمام اقتصاد تتغير فيه مواقع خلق القيمة

يتزامن تنويع الإيرادات العامة في سلطنة عُمان مع تحوّل أوسع في المواقع التي تتولد فيها القيمة الاقتصادية وتنتقل عبرها الأرباح والمعاملات. فقد صدر في عام 2025 قانون ضريبة الدخل على الأفراد بموجب المرسوم السلطاني رقم 56/2025، على أن يبدأ تطبيقه في يناير 2028 بمعدل 5% على الدخل السنوي الذي يتجاوز 42 ألف ريال عُماني. ويمثل ذلك توسعًا تدريجيًا في مصادر الإيرادات العامة وتعميقًا لمسار تقليل الاعتماد على الإيرادات المرتبطة بالنفط.

تتجاوز دلالة هذا التحوّل أثره المالي المباشر؛ إذ يوسع العلاقة بين النشاط الاقتصادي وتمويل الخدمات العامة والحماية الاجتماعية، ويزيد أهمية الكفاءة والشفافية في إدارة الإيرادات والإنفاق. وفي الوقت نفسه، يتشكل تحدٍ موازٍ مع توسع الاقتصاد الرقمي، حيث تنتقل نسبة متزايدة من القيمة عبر خدمات وبيانات ومنصات ومعاملات عابرة للحدود، بما يضغط تدريجيًا على الأدوات الضريبية المصممة أساسًا حول الأصول والمنشآت والمعاملات التقليدية.

تظهر آثار هذا التقاطع على عدة مستويات؛ حيث يدعم تنويع الإيرادات في المستوى الأول قدرة المالية العامة على امتصاص تقلب أسعار النفط. ويسهم في المستوى الثاني في بناء مصادر أكثر استقرارًا لتمويل منظومة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. أما المستوى الثالث فيرتبط بتعزيز الجدارة الائتمانية وخفض مخاطر الاقتراض مع اتساع قاعدة الإيرادات وتحسن استدامتها.

وتضيف التحوّلات في المدفوعات الرقمية بعدًا آخر إلى هذه المسألة؛ حيث ارتفعت المدفوعات العابرة للحدود باستخدام العملات المستقرة خارج المعاملات المالية بالجملة إلى نحو 135 مليار دولار أمريكي في عام 2025، مقارنة بنحو 82 مليار دولار في عام 2024، وفق تحليلات متخصصة في المدفوعات الدولية. ويظل حجم هذه التدفقات محدودًا مقارنة بالنظام المالي التقليدي، إلا أن استمرار نموها قد يثير على المدى المتوسط قضايا تتعلق بمراقبة التدفقات المالية، وتنظيم الأصول الرقمية، وكفاءة قنوات التحويلات، وقدرة الأنظمة الضريبية والرقابية على مواكبة أشكال جديدة من نقل القيمة عبر الحدود.

حققت سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة تقدمًا ملموسًا في ترسيخ الاستدامة المالية؛ إذ استعادت تصنيفها الائتماني ضمن الدرجة الاستثمارية لدى ستاندرد آند بورز في سبتمبر 2024 عند مستوى «BBB-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، ثم استعادت الدرجة الاستثمارية لدى موديز في يوليو 2025 عند مستوى «Baa3» مع نظرة مستقرة.

وانخفض الدين العام إلى نحو 34.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، مقارنة بنحو 37.5% في 2023، فيما سجلت الميزانية فائضًا ماليًا يعادل نحو 2.8% من الناتج وفق تقديرات موديز. واستمر الانضباط المالي خلال الربع الأول من 2026؛ إذ بلغ الدين العام نحو 14.5 مليار ريال عُماني، مستقرًا عند مستواه المسجل بنهاية 2025، وسجلت الميزانية عجزًا محدودًا بنحو 25 مليون ريال عُماني، مع إيرادات بلغت 2.985 مليار ريال عُماني وإنفاق بلغ 3.010 مليارات ريال عُماني. كما استكملت سلطنة عُمان جانبًا مهمًا

من الجاهزية التشغيلية لتطبيق ضريبة الدخل على الأفراد؛ إذ صُمِّم النظام الإلكتروني للضريبة ورُبط بالجهات ذات الصلة لاحتساب دخول الأفراد والتحقق من الإقرارات، إلى جانب إعداد الأدلة الإرشادية وتدريب الموارد البشرية، تمهيدًا لدخول القانون حيز التنفيذ في بداية عام 2028.

تعكس هذه التطورات نضجًا واضحًا في أدوات الإصلاح المالي التقليدية وإدارة الدين وتنويع الإيرادات، بينما تتطلب المرحلة المقبلة بناء قدرة مالية ورقابية تتناسب مع انتقال جانب متزايد من النشاط الاقتصادي إلى الفضاء الرقمي.

ويشمل ذلك تطوير أدوات لرصد واقتناص القيمة الناتجة عن التجارة والخدمات الرقمية، وبناء إطار تنظيمي متدرج للأصول الرقمية والعملات المستقرة، ومتابعة أثرها على التحويلات العابرة للحدود وعلى القنوات المالية التي تستخدمها القوى العاملة الوافدة.

وتتمثل الدلالة المستقبلية في أن استدامة القاعدة المالية حتى عام 2040 ستعتمد بدرجة متزايدة على قدرة النظام المالي والضريبي على مواكبة تغير مواقع خلق القيمة، وليس على توسيع الأدوات الضريبية التقليدية وحدها. ويجعل ذلك تكامل السياسات الضريبية والرقمية والمالية عنصرًا متقدمًا في جاهزية الدولة لاقتصاد تتزايد فيه حركة القيمة خارج الحدود المادية التقليدية.

تقاطع التقنيات الحيوية مع طول العمر وحالة النظم الصحية: من علاج الأيض إلى إطالة العمر الصحي

تتجه بعض أدوية علاج السكري والسمنة من دور علاجي محدد إلى أداة محتملة لخفض مخاطر صحية متعددة وإطالة سنوات الحياة بصحة أفضل. وتشير الأدلة الناشئة حول أدوية ناهضات مستقبلات الببتيد الشبيه بالجلوكاجون1- إلى آثار تتجاوز خفض الوزن وضبط السكر لتشمل القلب والكلى ومعدلات الوفيات. وقدّرت دراسة صادرة عن شركة سويس ري في سبتمبر 2025 أن الانتشار الواسع لهذه الفئة من الأدوية يمكن أن يخفض الوفيات لجميع الأسباب في الولايات المتحدة بنحو 6.4% بحلول عام 2045، وبنحو 5.1% في المملكة المتحدة. ويكشف هذا التطور عن تحوّل أوسع في الطب من معالجة المرض بعد ظهوره إلى إطالة العمر الصحي وتقليص السنوات التي يقضيها الفرد مع الأمراض المزمنة. يحمل هذا التحوّل آثارًا تتجاوز القطاع الصحي؛ حيث يؤدي خفض الأمراض المزمنة إلى تقليص الحاجة إلى الرعاية طويلة الأجل والإنفاق العلاجي المتكرر، فيما يمكن لإطالة سنوات الصحة الجيدة أن ترفع قدرة الأفراد على البقاء منتجين لفترة أطول وتؤخر جزءًا من الأعباء المرتبطة بالشيخوخة. كما يعيد هذا المسار تشكيل نماذج التأمين والتقاعد وتخطيط القوى العاملة،

لأن زيادة متوسط العمر الصحي تختلف اقتصاديًا عن زيادة متوسط العمر وحده؛ فالأولى توسّع سنوات الإنتاج وتخفّض سنوات الاعتماد على الخدمات الصحية والاجتماعية.

تكتسب هذه التطورات أهمية خاصة لسلطنة عُمان مع ارتفاع عبء الأمراض المزمنة المرتبطة بالأيض، وفي مقدمتها السكري والسمنة، وما يرتبط بها من تكاليف صحية وفقدان في الإنتاجية. ويتيح التحوّل نحو الوقاية الأيضية فرصة لمعالجة هذا العبء قبل انتقاله إلى مراحل أكثر كلفة، كما يربط السياسة الصحية بصورة أوثق بسياسات سوق العمل والاستدامة المالية.

ويظهر الأثر الأول في خفض حدوث الأمراض المزمنة ومضاعفاتها، ثم يمتد إلى زيادة سنوات المشاركة الاقتصادية وتقليل الضغوط المستقبلية على الإنفاق الصحي والحماية الاجتماعية، فيما يفتح توسّع سوق العلاجات الحيوية والوقائية مجالًا إضافيًا لتوطين الصناعات الدوائية والطبية.

بنت سلطنة عُمان عددًا من الأدوات الاستثمارية التي توفر قاعدة للاستفادة من هذا التحوّل؛ إذ أنشأ صندوق عُمان المستقبل صندوقًا للرعاية الصحية برأس مال يبلغ 130 مليون دولار أمريكي لتوطين الصناعات والخدمات الطبية، كما التزم باستثمار 200 مليون دولار في صندوق عالمي متخصص في علوم الحياة. وتقدّمت سلطنة عُمان في مؤشر ليغاتم للازدهار، وسجّلت في ركيزة الصحة المرتبة 54 عالميًا في قراءة عام 2026، بما يعكس تحسنًا أوسع في عدد من مكونات جودة الحياة والقدرات المؤسسية المرتبطة بها.

تكشف الاستجابة الحالية عن تقدم في بناء الأدوات الاستثمارية للقطاع الصحي، مقابل حاجة إلى تحويل مفهوم العمر الصحي إلى هدف صريح للسياسة الصحية والاقتصادية. وتتطلب المرحلة المقبلة إدماج الوقاية الأيضية بصورة أوسع في السياسة الصحية الوطنية، وتقييم جدواها وفق قدرتها على خفض الإنفاق طويل الأجل ورفع الإنتاجية، وربط مؤشرات العمر الصحي بسياسات سوق العمل والتقاعد والحماية الاجتماعية.

وتتمثل الدلالة المستقبلية في أن النجاح الصحي حتى عام 2040 سيقاس بدرجة متزايدة بعدد السنوات التي يعيشها الفرد بصحة وقدرة إنتاجية، وليس بطول العمر وحده. ويجعل ذلك الاستثمار المبكر في الوقاية وعلاجات الأمراض المزمنة أحد المسارات التي يمكن أن تجمع بين تحسين جودة الحياة، ورفع الإنتاجية، وتقليل الالتزامات المالية المستقبلية للدولة.

تقاطع المناخ مع المياه والغذاء: من الاكتفاء الكمي إلى المرونة تحت الإجهاد المائي

يرتبط مستقبل الأمن الغذائي في سلطنة عُمان بدرجة متزايدة بكفاءة استخدام المياه وقدرة منظومة الإنتاج على الاستمرار تحت ضغوط مناخية ومائية أعلى؛ فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي نحو 64.7% في عام 2025، فيما تجاوز إنتاج الأسماك حجم الطلب المحلي بنسبة 146%. وتعكس هذه المؤشرات توسعًا ملموسًا في القدرة الإنتاجية، إلا أن استدامة هذا التقدم ترتبط بطبيعة الموارد المائية المستخدمة وكفاءتها وتكلفتها على المدى الطويل. ويغيّر ذلك معيار الأمن الغذائي من التركيز على حجم الإنتاج وحده إلى قياس قدرة القاعدة المائية والإنتاجية على تحمّل الإجهاد المناخي واستمرار الإمدادات.

تزداد أهمية هذا التحوّل في سلطنة عُمان مع تزامن ندرة المياه والنمو الحضري والتوسع في الأنشطة الاقتصادية والغذائية. ويرفع ذلك المنافسة على الموارد المائية ويجعل العلاقة بين الغذاء والمياه والطاقة أكثر ترابطًا. ويظهر الأثر المباشر في ارتفاع الضغط على المياه الجوفية ومصادر الإمداد، ثم يمتد إلى ارتباط الأمن الغذائي بأمن الطاقة من خلال التحلية والضخ والتبريد والنقل. وعلى المدى الأبعد، تصبح كفاءة استخدام المياه أحد المحددات الرئيسية لنوع المنتجات الغذائية التي يمكن توسيعها محليًا وجدواها الاقتصادية والبيئية.

طوّرت سلطنة عُمان قاعدة إنتاجية واسعة في هذا المجال من خلال إطلاق أكثر من 130 مشروعًا للأمن الغذائي، إلى جانب توقيع إطار البرنامج القُطري مع منظمة الأغذية والزراعة للفترة 2026-2030، الذي يركز على الزراعة المرنة مناخيًا وإدارة الموارد المائية. كما أطلقت حزمة استثمارية تقارب 224 مليون دولار أمريكي تستهدف مجالات من بينها الاستزراع المائي وبدائل أعلاف الأسماك، مع التوجه إلى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو 67% وتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية.

تكشف هذه الاستجابة عن تقدم واضح في بناء القدرة الإنتاجية وتنويع مصادر الغذاء، بينما تحتاج المرحلة المقبلة إلى قياس هذا التقدم وفق كفاءته المائية واستدامته تحت ظروف مناخية أكثر ضغطًا. ويستدعي ذلك ربط مستهدفات الإنتاج الغذائي بموازنات مائية واضحة، وتحديد كمية المياه المطلوبة لكل وحدة من الإنتاج والقيمة الاقتصادية المتحققة منها، بما يسمح بتوجيه الاستثمار نحو الأنشطة الأعلى كفاءة في استخدام الموارد.

وتتقدم في هذا السياق أنماط إنتاج أكثر ملاءمة للبيئة العُمانية، وفي مقدمتها الاستزراع المائي والزراعة

المحمية والتقنيات التي تخفض استهلاك المياه وترفع الإنتاجية لكل وحدة منها. كما يرفع الاعتماد المتزايد على التحلية أهمية تقييم البصمة الطاقوية للإنتاج الغذائي وربط توسّع القطاع بمسار الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.

وتتمثل الدلالة المستقبلية في أن الأمن الغذائي حتى عام 2040 سيعتمد على مرونة منظومة المياه والطاقة بقدر اعتماده على حجم الإنتاج المحلي. ويجعل ذلك التكامل بين سياسات الغذاء والمياه والطاقة أساسًا لتحديد ما ينبغي إنتاجه محليًا، وما ينبغي تأمينه عبر الاستيراد والاحتياطيات، وما القطاعات التي تستحق الأولوية الاستثمارية في بيئة تتزايد فيها كلفة الموارد الطبيعية.

القدرات المستقبلية التي بنتها سلطنة عُمان

بنت سلطنة عُمان خلال السنوات الماضية قدرات مستقبلية بوصفها أصولًا مؤسسية واقتصادية يمكن البناء عليها وتوسيع أثرها.

القدرة الأولى: التنظيم المبكر للقطاعات الناشئة، ويظهر ذلك بوضوح في قطاع الهيدروجين الأخضر، من خلال نموذج متخصص لتنظيم القطاع وتخصيص الأراضي وإدارة جولات الاستثمار، والإسهام في حشد التزامات استثمارية. وتتمثل القيمة الأهم في بناء قدرة حكومية على تنظيم قطاع جديد قبل اكتمال نضجه التجاري، بما خفّض مخاطر تشتت الحوكمة ورفع وضوح الأدوار أمام المستثمرين. وتتيح المرحلة المقبلة تحويل هذا النموذج إلى خبرة مؤسسية قابلة للتطبيق في قطاعات ناشئة أخرى، مثل المعادن الحرجة والحوسبة المتقدمة، مع تطوير أدوات تربط توسّع العرض بالطلب الفعلي.

القدرة الثانية: استعادة المصداقية المالية وخفض تكلفة رأس المال؛ حيث استعادت سلطنة عُمان التصنيف ضمن الدرجة الاستثمارية لدى الوكالات الدولية، وانخفض الدين العام في عام 2025 إلى نحو 34.6% من الناتج المحلي الإجمالي، بالتوازي مع تحقيق فوائض مالية. وبنت هذه النتائج رصيدًا من المصداقية المالية يرفع قدرة الدولة والشركات على الوصول إلى التمويل بشروط أفضل ويعزز المرونة أمام الصدمات. وتنتقل الأولوية خلال المرحلة المقبلة إلى تثبيت هذه المكاسب عبر توسيع قاعدة الإيرادات، وتنفيذ ضريبة الدخل على الأفراد ابتداءً من عام 2028، ومواصلة خفض العجز الأولي غير النفطي بما يحافظ على الاستدامة المالية في بيئة أكثر تقلبًا.

القدرة الثالثة: حشد رأس المال المحلي والدولي حول المشروعات المنتجة؛ حيث أظهر صندوق عُمان المستقبل قدرة مبكرة على استخدام رأس المال المحلي لتحفيز استثمارات إضافية، إذ أسهمت التزاماته في حشد نحو 2.1 مليار دولار أمريكي من رأس المال الخاص والأجنبي. وتمنح هذه القدرة سلطنة عُمان أداة مهمة في بيئة عالمية تتجه فيها التدفقات الاستثمارية إلى مزيد من الانتقائية والتركيز. وتتمثل المرحلة التالية في توسيع حجم هذه الآلية وتوجيهها بصورة أكبر إلى المشروعات التي ترفع الإنتاجية وتنقل التقنية وتعمّق سلاسل القيمة المحلية.

القدرة الرابعة: التموضع بوصفها عقدة ربط رقمي دولية؛ حيث بنت سلطنة عُمان قاعدة اتصال دولي واسعة من خلال استضافة 21 نظامًا للكوابل البحرية وتوسيع نقاط الإنزال وإضافة مسارات جديدة، من بينها كابل «ديفارو». وتحوّل هذه البنية الموقع الجغرافي إلى أصل رقمي يمكن أن يدعم الحوسبة ومراكز البيانات والخدمات العابرة للحدود. وتتمثل المرحلة المقبلة في نقل القيمة من مستوى الربط إلى مستوى الاستخدام الاقتصادي، عبر بناء قدرة حوسبية محلية وربطها بطاقة مخصصة واستقطاب الأنشطة الرقمية الأعلى قيمة.

توضّح هذه القدرات أن الجاهزية المستقبلية التي بنتها سلطنة عُمان تتشكل في أربع وظائف أساسية: تنظيم القطاعات الجديدة، والمحافظة على المصداقية المالية، وحشد رأس المال، وربط الاقتصاد بالبنية الرقمية العالمية. ويعتمد أثرها حتى عام 2040 على سرعة تحويلها من قدرات قائمة إلى منصات أوسع للتنويع والإنتاجية والاستثمار.

أولويات الجاهزية للفترة 2026-2030

تمثل الفترة 2026-2030 فرصة تنفيذية مهمة، لأن عددًا من التحوّلات التي يرصدها الفصل مرشح للانتقال خلالها من اتجاهات ناشئة إلى مكونات مستقرة في البيئة الاقتصادية العالمية. وتبرز خمس أولويات يمكن أن ترفع جاهزية سلطنة عُمان قبل اتساع أثر هذه التحوّلات.

الأولوية الأولى: تحويل وفرة الطاقة المتجددة والربط الرقمي إلى قدرة حوسبية قابلة للتصدير. ويتطلب ذلك ربط مشروعات الطاقة المتجددة بأحمال مراكز البيانات من خلال عقود شراء طويلة الأجل، واستكمال الإطار التنظيمي لمنطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة، وحسم نموذج المركز الوطني للحوسبة. ويقاس التقدم بوجود قدرة حوسبية تشغيلية مرتبطة بطاقة مخصصة وقابلة للتوسع بحلول عام 2028.

الأولوية الثانية: رفع القيمة المحلية في سلاسل المعادن والهيدروجين. حيث تتركز المرحلة المقبلة في توسيع قدرات المعالجة والتصنيع، وربط إنتاج الهيدروجين بطلب صناعي محلي، وتعظيم القيمة المحتجزة داخل الاقتصاد قبل التصدير. ويقاس التقدم بنسبة القيمة المحلية المضافة المتحققة من كل وحدة إنتاج أو تصدير، وليس بحجم الإنتاج وحده.

الأولوية الثالثة: بناء قدرة وطنية لتسعير المخاطر المناخية. ويشمل ذلك إدماج معايير المرونة المناخية في تصميم المشروعات الساحلية وترخيصها، وتطوير نماذج لتقييم مدى تعرّض الأصول الكبرى للمخاطر المناخية، وحساب الالتزامات المالية المحتملة على الموازنة العامة. ويقاس التقدم بوجود إطار وطني معتمد لتسعير المخاطر المناخية في الأصول الرئيسة بحلول عام 2028.

الأولوية الرابعة: رفع إنتاجية سوق العمل قبل اتساع أثر الأتمتة. ويتطلب ذلك إدماج مهارات استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، وربط برامج التدريب بالطلب الفعلي في القطاعات الجديدة، وإعادة تصميم وظائف الدخول، وتطوير مؤشرات تربط التعمين بالإنتاجية والأجور والاستدامة المهنية. وتستحق مؤشرات كفاءة الانتقال من التعليم إلى العمل اهتمامًا خاصًا ومستقلًا، مع استهداف مسار واضح حتى عام 2030.

الأولوية الخامسة: تثبيت الاستدامة المالية وتوسيع الجاهزية للاقتصاد الرقمي. وتشمل تنفيذ ضريبة الدخل على الأفراد ابتداءً من عام 2028، ومواصلة خفض العجز الأولي غير النفطي، وتطوير الأطر المنظّمة للأصول الرقمية والتجارة والخدمات العابرة للحدود. ويقاس التقدم بتراجع الاعتماد النسبي على الإيرادات النفطية، واتساع قدرة النظام المالي والضريبي على التعامل مع أشكال جديدة من خلق القيمة وتحويلها.

وتجمع هذه الأولويات بين استثمار القدرات التي بنتها سلطنة عُمان ومعالجة الحلقات التي ما زالت أقل نضجًا. ويعتمد أثرها على تحويلها إلى مستهدفات قابلة للقياس ضمن دورة التنفيذ حتى عام 2030، بما يرفع قدرة رؤية عُمان 2040 على الاستجابة للتحوّلات قبل اكتمال آثارها.




@2040_om